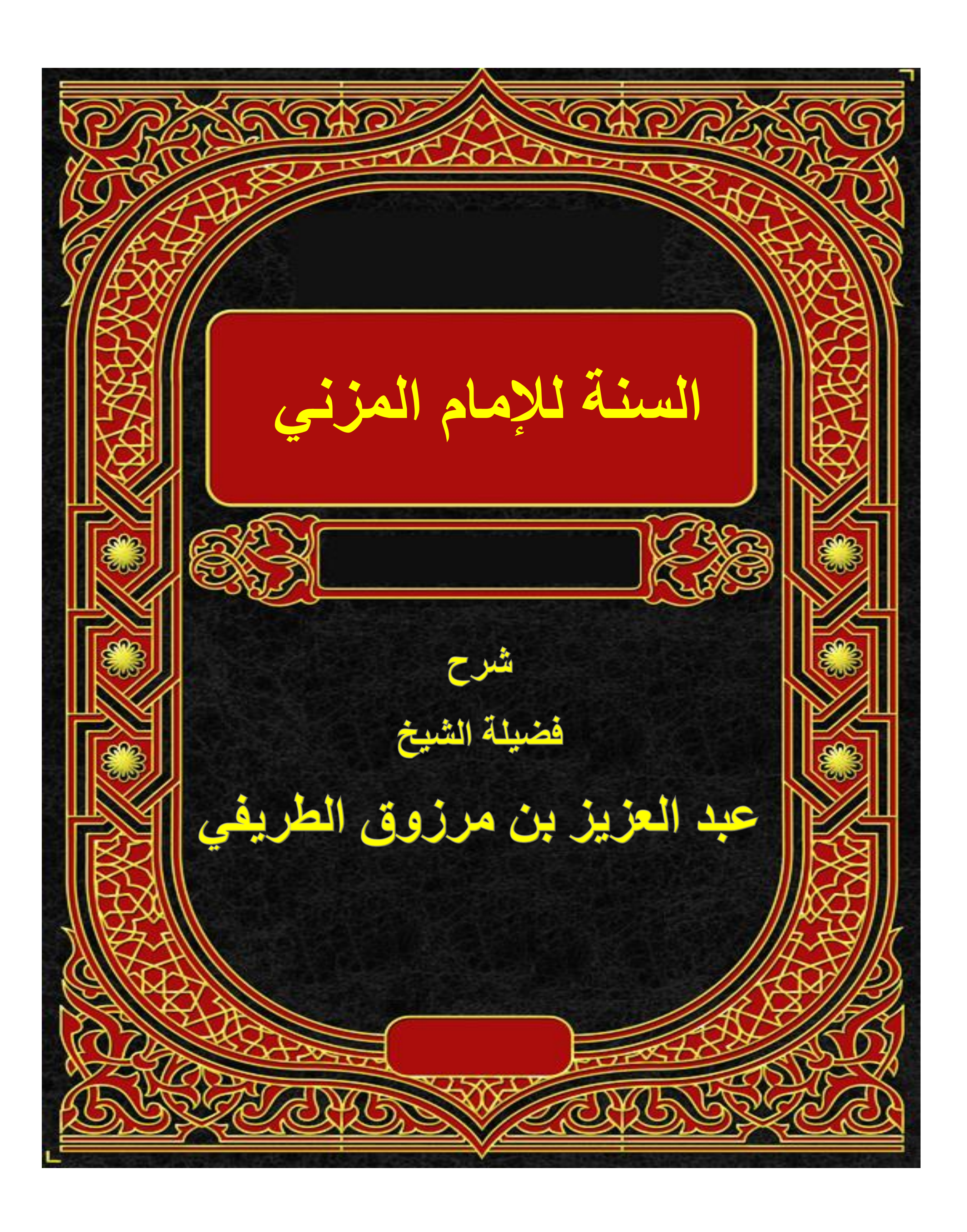


السنة للإمام المزني
شرح
فضيلة الشيخ
عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

تفريغ الدرس الأول

دأب العلماء عليهم رحمة الله على الذب عن العقيدة والدفاع عن السنة والهدي القويم؛ امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ في حثه على التمسك بالكتاب والسنة وتحذيره من البدع والمحدثات. وفي هذه الرسالة جملة من مسائل العقائد، التي كثر فيها اللغط كبدعة الإرجاء فيما يتعلق في الإيمان, وبدعة القدر في نفيه وإثباته, وكذلك بدعة القول بخلق القرآن.

- **التعريف بالإمام المزني وكتابه السنة**

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم حقق توحيدنا، وارزقنا صدق التوكل عليك، وحسن الظن بك يا رب العالمين.

أما بعد:

قال المصنف رحمه الله: [فقد قال الشيخ عز الدين أبو مُحَمَّد عبد الرزاق بن رزق الله الرسعني الحنبلي المتوفى سنة ستين وستمائة, رحمه الله تعالى: أخبرنا الفقيه الإمام شمس الدين أبو العز يوسف بن عمر بن أبي نصر الهكاري في شهر صفر سنة ست عشرة وستمائة, قال: حدثنا الشيخ الإمام الحافظ الثقة بقية السلف؛ أبو إسحاق إبراهيم بن عثمان بن عيسى بن درباس الماراني من لفظه بالموصل في تاسع عشر من جمادى الأولى سنة إحدى عشرة وستمائة, قال: أخبرنا الشيخ الصالح العالم أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن حمد بن مفرج بن غياث الأرتاحي بقراءتي عليه بفسطاط مصر, قال: أخبرنا الشيخ المسند العالم أبو الحسن علي بن الحسين بن عمر الموصلي الفراء فيما أذن فيه لي ح قال الشيخ إبراهيم بن عثمان : وأخبرنا الشيخ الإمام الفقيه الحافظ أبو طاهر أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن سلفة الأصبهاني السلفي في كتابه إلينا من الإسكندرية في ربيع الآخر سنة أربع وسبعين وخمسمائة قال: أخبرنا الشريف أبو مُحَمَّد عبد الملك بن الحسن بن بتنة الأنصاري بمكة بقراءتي عليه في سنة تسع وتسعين وأربعمائة قالا: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي النسوي الفقيه قدم علينا مكة, قال: أخبرني أبو مُحَمَّد إسماعيل بن رجاء بن سعيد العسقلاني بعسقلان قال: أخبرني أبو الحسين مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي و أبو أحمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عبد الرحيم القيسراني قالا: أخبرنا أحمد بن بكر اليازوري قال: حدثني الحسن بن علي اليازوري الفقيه قال: حدثني علي بن عبد الله الحلواني قال: كنت بطرابلس المغرب فذكرت أنا وأصحاب لنا السنة إلى أن ذكرنا المزنيرحمه الله, فقال بعض أصحابنا: بلغني أنه يتكلم في القرآن ويقف عنده, وذكر آخر أنه يقوله إلى أن اجتمع معنا قوم أخر, فغم الناس ذلك غماً شديداً, فكتبنا إليه كتاباً نريد أن نستعلم منه, فكتب إلينا شرح السنة في القدر والإرجاء والقرآن والبعث والنشور والموازين وفي النظر, فكتب].

بين أيدينا كتاب السنة أو شرح السنة للإمام المزني عليه رحمة الله, وهو: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني, وهو من خاصة الشافعي, تفقه عليه وأخذ وبرع وبرَّ بإمامه مُحَمَّد بن إدريس بن شافع الشافعي عليه رحمة الله, وهو إمام في الفقه, وإمام في

السنة, وإمام في القياس والنظر, وإمام كذلك في الأثر, وله أثر في ذلك, ومصنفاته في ذلك عديدة في مسائل العقائد, وكذلك في مسائل الفقه, وكذلك في مسائل النظر والسنة, والإمام المزني رحمه الله على ما تقدم هو من خاصة الشافعي, وكذلك من أخص تلامذته إن لم يكن أخصهم, واعتنى بكتابه الأم, واعتنى أيضاً باختصاره, فله مختصر المزني، وكذلك أيضاً له جملة من المصنفات في جمع فقه الشافعي، وكذلك أخذ عن جماعة من غيره, بل إن من المبرزين الذين جروا ودرجوا على فقه الإمام الشافعي عليه رحمة الله, من أخذ الفقه عن المزني عليه رحمة الله الإمام ابن خزيمة صاحب الصحيح, فإنه تتلمذ على الإمام المزني عليه رحمة الله, وأخذ عنه السنة, وأخذ عنه أيضاً الفقه والنظر والرأي.

وهذه الرسالة اعتنت بجملة من مسائل العقائد، التي كثر فيها اللغط والقول في ذلك الصدر, وذلك أنه ظهرت جملة من البدع في ذلك الصدر, ومن هذه البدع: بدعة الإرجاء فيما يتعلق في الإيمان, وبدعة القدر في نفيه وإثباته, وكذلك بدعة القول بخلق القرآن.

وفي هذا أيضاً أنه ربما تظهر أقوال تنسب لإمام من الأئمة أو لعالم من العلماء أو لطالب علم, وربما تشتهر وليست بصحيحة, ولهذا لما سمعوا ما جاء عن المزني عليه رحمة الله أرادوا أن يتحققوا مما نسب إليه, فحري بالإنسان أن لا يأخذ بالاستفاضة, وهذا كما يظهر أنه استفاض عن المزني فيما يرونه هم, أنه قال شخص وأيده آخر, وقال الآخر أيضاً: إني سمعت بهذا, ثم ما كان منهم إلا أن يستبينوا بالكتابة إليه حتى يأخذوا منه, وهذا هو الواجب على طالب العلم, تحري الصدق في نسبة الأقوال إلى أصحابها, وأن يعلم أن ناقلها يأثم بذلك إذا لم يكن متثبتاً, وربما يأثم الإنسان بها ولو كان متثبتاً إذا لم يكن ثمة داعٍ ولا حاجة إلى ذلك, فنقل الشر يأثم به الإنسان.

افتتاح الرسائل والكتب بالبسملة وآراء العلماء في ذلك

قال المصنف رحمه الله: [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

عصمنا الله وإياكم بالتقوى, ووفقنا وإياكم لموافقة الهدى.

أما بعد:

فإنك سألتني أن أوضح لك من السنة أمراً تصبر نفسك على التمسك به].

بدأ المصنف رحمه الله ببسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالكتاب العزيز وبهدي النبي ﷺ في مكاتباته, وإنما ابتدأ بالبسملة ولم يبدأ بالحمدلة أو خطبة الحاجة؛ لأن هذه الرسالة هي في حكم المكاتبات بين الأفراد, فهي رسالة مختصرة فتأخذ في ذلك حكم مكاتبات النبي ﷺ, فإنه كان يبتدئ بالبسملة ولا يبتدئ بالحمدلة ولا بالخطبة, فإذا كان الكتاب في ذلك كبيراً فإنه يأخذ حينئذ

حكم الخطب.

ومن العلماء من يرى أن الكتب تفتتح بالبسملة مجردة, وهذا منهج لبعض الأئمة عليهم رحمة الله, وهو ظاهر صنيع بعض الأئمة؛ كالبخاري رحمه الله, فإنه لم يضع خطبة لكتابه, ويظهر أنه اكتفى بالبسملة في كتابه الصحيح, وعلى هذا أيضاً جماعة من العلماء؛ كالإمام أحمد رحمه الله في كتابه المسند, و عبد الرزاق في مصنفه, وغيرهم ممن يجري في هذا المجرى, ولكن لا يجيز أحد منهم أن يبدأ الإنسان كتابه من غير ذكر الله ولو بالبسملة, والسنة في المكاتبات الصغيرة على ما تقدم أن يبتدئ الإنسان بالبسملة لا بالحمدلة.

وهنا في ذكر الدعاء بعد البسملة عصمنا الله وإياكم بالتقوى إشارة إلى وجود شيء من الفتن, والآراء، والأقوال، والأهواء, مما ينبغي للإنسان أن يلتجئ وأن يعتصم بالله سبحانه وتعالى منها, فسبق بذلك الدعاء قبل البيان.

ثم بعدما ذكر الدعاء شرع إلى فصل الخطاب بقوله: أما بعد, وتسمى بفصل الخطاب, وتأتي بصيغة أخرى: وبعد, لكن الأصح في ذلك والذي ترد به النصوص: أما بعد.

الأدب في سؤال أهل العلم

وقوله: (فإنك سألتني أن أوضح لك من السنة أمراً تصبر نفسك على التمسك به), يظهر في هذا أن السائل إنما سأل سؤال المستعلم والمستخبر, لا المتهم المستبين من قالة سوء ونحو ذلك, فإن هذا من الأدب مع أهل العلم, وكذلك فإن أدعى طريق إلى استخراج كنوز العلم أن يسأل الإنسان أو طالب العلم العالم مستخبراً مستعلماً ولو كان يعلم جزءاً من الحق أو شيئاً منه, وألا يُغلب جانب المماراة فيظهر شيئاً من علمه, فإنه إذا أظهر شيئاً من علمه للعالم فربما أمسك العالم عن بيان ما يجهله الإنسان فيحرم بذلك علماً كثيراً, ولهذا جاء في حديث أبي سلمة قال: مارينا عبد الله بن عباس فحرمنا علماً كثيراً. يعني: أننا كنا نماريه ونناقشه ونجادله ونجعل أنفسنا نظراء له، فيحجم عن بيان المسائل التي نجهلها, فينبغي لطالب العلم في حالة الاستعلام أن يظهر جهله في المسألة كلها ولو علم بعضها, لأنه بإظهاره بعضاً من العلم يوحي إلى العالم أنه يعلم أكثر المسألة فلربما أعطاه العالم طرفاً منها وحرمه البقية, ولهذا هنا سأله لحاجة نفسه, ولم يسأله استثباتاً ولا استيثاقاً من رأيه وقوله؛ حتى لا يحجم عنه, وهذا من أساليب التعامل مع المسائل المشتبهة أو المشكلة على الإنسان أدباً وتحرياً.

الحث على التمسك بالسنة والحذر مما يخالفها

وكذلك في قوله: (سألتني أن أوضح لك من السنة أمراً تصبر نفسك على التمسك به).

سأله عن السنة شيئاً يستمسك ويعتصم به.

تعريف السنة في اللغة والاصطلاح

والسنة هي: الطريقة, ولهذا يقول النبي ﷺ كما جاء في المسند والسنن من حديث العرباض بن سارية: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي, تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ), وجاء عن النبي ﷺ أيضاً في الصحيح قال: (من سن في الإسلام سنة حسنة), فالمراد بذلك هي الطريقة التي يسلكها الإنسان, ولكن في الاصطلاح غلب تسمية ما جاء عن النبي ﷺ من هدي بالسنة, وغلبت السنة على القرآن بتسمية السنة مع دخول القرآن من باب أولى في هذا الباب؛ لأن السنة تفصيلية والقرآن إجمالي, فالقرآن –على ما بيناه مراراً– أنه غائي يهتم بالكليات والأصول, والسنة تفصيلية, فهي أكثر تفصيلاً وبياناً لما أجمل في القرآن من القرآن للقرآن.

والسنة وحي, كما سماها الله عز وجل فقال: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [النجم:3–4], وكذلك سماها الله عز وجل حكمة, وسماها أيضاً بالتلاوة؛ لأنها وحي يتلى, وكما قال ذلك ونص عليه جماعة من العلماء؛ كالشافعي و ابن حزم وغيرهم, فقالوا: السنة وحي يتلى.

إذاً: في أبواب العقائد يراد بالسنة ما جاء عن النبي ﷺ من عموم المنقول, وأما ما يكون عند الفقهاء فإنهم يريدون بالسنة ما كان من أقسام التكليف, وهو رديف المستحب, فيقولون: سنة وواجب.

الحث على الثبات على السنة وترك ما عداها

قال رحمه الله: [وتدرأ به عنك شبه الأقاويل، وزيغ محدثات الضالين، وقد شرحت لك منهجاً موضحاً لم آل نفسي وإياك فيه نصحاً، بدأت فيه بحمد الله ذي الرشد والتسديد].

قوله هنا: (أمراً تصبر به نفسك على التمسك به، وتدرأ به عنك شبه الأقاويل), وهنا الإنسان إذا استمسك بالسنة يصبر بها نفسه عما ينازعه, وما ينازع الإنسان في ذلك من الحق ثلاثة: ينازعه شيطان الجن, والثاني شيطان الإنس من أقاويلهم وزخرفهم, والثالث هي نفسه الأمارة بالسوء, باعتبار الخطرات والأهواء والرغبات ونحو ذلك, ولهذا ما من أحد تستبين له السنة إلا ويجد ما ينازعه فيها من هذه الثلاثة, كما في جاء حديث المسند والسنن من حديث العرباض بن سارية أن رسول الله ﷺ قال: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي, تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ), فالنبي ﷺ لما ذكر السنة ذكر شيئاً يحذر به مما يخالفها, قال: (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ), فقال هنا: (عليكم) وهي من صيغ الوجوب, وهي كافية بالأمر, ولكنه قال بعد ذلك: (تمسكوا بها), والإنسان إنما يتمسك بالشيء لوجود منازعات في اتباعه, وكذلك أيضاً في هديه.

(تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ), يعني: أنه لا يكفي للإنسان أن يتمسك بها بيديه, بل يعض عليها بنواجذه لوجود من ينازعه إياها, وهذا نوع من أساليب البلاغة البديعة, وذلك أن النبي ﷺ ما اكتفى بالأمر بالتمسك بالسنة, بل حذر من ضدها, وبين وجود من ينازعك إياها, وأن الإنسان كلما نوزع في شيء فإنه يستمسك به أكثر؛ فمثلاً: إذا وجدت شخصاً ينازعك مالاً أو ينازعك ثوباً أو ينازعك كتاباً فإنك تتمسك به أشد من تمسكك بشيء لا ينازعك فيه أحد, وربما وضعته وتركته؛ لأنه لا يوجد من ينازعك إياه, وأما إذا نوزعت في ذلك فإنك تستمسك به خشية وجود المنازع, والنبي ﷺ ما قال: (عليكم بسنتي) فقط, بل قال: (تمسكوا بها), لوجود من ينازعك إياها.

ثم قال: (وإياكم ومحدثات الأمور), فأراد النبي ﷺ أن يبين وجوه المنازعة هنا وصورها على وجه التفصيل؛ وهي محدثات الأمور, وهي البدع, التي قال الله سبحانه وتعالى فيها: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام:153], وقد روى ابن جرير الطبري في كتابه التفسير من حديث ابن أبي نجيح عن مجاهد بن جبر قال: ﴿ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ ﴾ [الأنعام:153], قال: السبل: هي البدع والشبهات التي تحرف الإنسان عن طريق الحق.

أثر الشهوات والشبهات وأوجه زيادة خطر الشبهات

فما يحرف الإنسان عن طريق الحق على نوعين:

النوع الأول: شهوات.

والنوع الثاني: شبهات, وهي على مراتب متعددة.

الشهوات يفعلها الإنسان نزوة لا قناعة, يعني: إذا وجد داعيها وجدت, بخلاف الشبهة فهي موجودة مستقرة في الإنسان ولو لم يوجد لها داع, باعتبار أنها عقيدة مستقرة في ذات الإنسان, ولهذا كانت الشبهة والبدعة أحب إلى إبليس من المعصية وهي الشهوة؛ وذلك أن الإنسان يفعلها تديناً, أعني: الشبهة, فلا يكاد يدعها, ولهذا جاء عن النبي ﷺ أنه قال: (ما يقبل الله من صاحب بدعة توبة), وقد جاء هذا الحديث من عدة طرق, ومعنى ذلك أن صاحب البدعة لا يكاد يتوب منها؛ لأنه يفعلها تديناً, فكيف يتوب من دين يتدين به إلا أن يتنكر للدين الذي يفعله, وهذا هو المراد, والإمام أحمد رحمه الله لما سئل عن معنى ذلك قال: لا يوفق إلى التوبة, ولهذا تكثر توبة الفساق وتقل توبة المبتدعة؛ لأنهم يعملون بها تديناً.

كذلك أيضاً من وجوه خطر الشبهة التي تزيد بها على خطر الشهوة: أن الإنسان يدعو إلى شبهته وبدعته؛ لأنها دين ولا يدعو إلى شهوته؛ لأنها معصية لديه, ولهذا تجد أن الإنسان إذا فعل معصية لا يحب أن يحاكيه أقرب الناس إليه؛ فالأب إذا شرب الخمر أو ترك الصلاة أو عق والديه لا يحب أن أبناءه يكونون كذلك؛ لأنه يرى أن هذه معاص غلب فيها الإنسان شهوته ورغبته أو نحو ذلك, فلا يحب أن يكون أحد كذلك ولو كان من أحب الناس إليه, أما البدعة فإنه يحب أن يكون أقرب الناس إليه على طريقه؛ لأنه يرى أنها الحق, ولهذا كانت البدعة أخطر؛ لأن الإنسان يدعو إليها، أما الشهوة فلا يدعو

إليها الإنسان.

ومن وجوه الخطورة أيضاً: أن الشهوة والمعصية تضعف بضعف داعيها كلما تقدم بالإنسان العمر, أو وجد السبب الذي يغني الإنسان عنها, فالإنسان يسرق إذا كان فقيراً محتاجاً وضعف إيمانه, ولكن إذا اغتنى امتنع عن السرقة, لزوال السبب, ويزني إذا ضعف إيمانه ووجد دافعاً غريزياً إلى ذلك, ولكنه إذا ضعف ذلك بوجود مزاحمة الحلال بالزواج أو نحو ذلك أو بكبر السن فإنه يضعف في هذا الباب, أما بالنسبة للبدعة فكلما زاد عمر الإنسان زاد تمسكه بها؛ لأنه يرى أنها دين, فيعظم تمسكه في البدعة كلما تقدم سناً بخلاف المعصية, فكلما تقدم سنه وضعف الداعي إليها فإنه يبتعد عنها ويتجرد منها.

ومن أوجه الخطورة كذلك: أن البدعة يتمنى الإنسان الثبات عليها, سواء كان تاركاً لها أو قائماً فيها, وأما المعصية ولو كان الإنسان قائماً عليها فإنه يتمنى زوالها, والخلاص منها, ولهذا كثير من العصاة إذا أنكر عليهم قال: ادع الله لي بالهداية؛ لأنه يتمنى الخلاص, بخلاف البدعة, فإن الإنسان يدعو ربه بالبقاء عليها, وهذا لا شك أنه ممن زين له سوء عمله.

دلالة الأمر بالتمسك بالسنة في حديث العرباض

ولهذا ظهر في قول النبي ﷺ: (تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ), بيان المنازعة؛ لأن الإنسان يستمسك ويؤمر بالتمسك إذا وجد من ينازعه الشيء على ما تقدم, أو كان ما كان خارجاً عنه مضطرباً, وهذا من الأساليب البلاغية في كلام النبي صلى الله عليه وسلم, فالإنسان يستمسك بالشيء لسببين:

السبب الأول: لأمر خارج عنه، فمثلاً: الإنسان إذا تزلزلت الأرض من تحته أو كان في سفينة أو في سيارة أو غير ذلك, ورجت به يقوم بالاستمساك, لأن هذا الأمر خارج عنه.

والسبب الثاني: إذا كان بشيء قائم في ذاته, فمثلاً: إذا وجد الإنسان دواراً في جسمه أو نحو ذلك أيضاً يقوم بالاستمساك.

فالأول هو عدوه من شيطان الإنس وشيطان الجن الذين ينازعونه, والثاني هي نفسه القائمة في ذاته, فيستمسك من الاثنين بالسنة, حتى لا تسول له نفسه الخروج من السنة, ولهذا النبي ﷺ استعمل هذا اللفظ، فقال: (تمسكوا بها), أي: تمسك بها حتى لا تصاب بانحراف من داخلك ولا بانحراف من خارجك, قال: (تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور), فمن أعظم وجوه البيان والتأكيد أن تأمر بالشيء وتنهى عن ضده, ولهذا النبي قال: (عليكم بسنتي), ثم قال: (تمسكوا بها), ثم نهى النبي ﷺ عن ضدها, فقال: (وإياكم ومحدثات الأمور), مع أن المعنى الأول كاف في ذلك, وهو التمسك بالسنة؛ لأن لازم التمسك بالسنة اترك البدعة, ولازم ترك البدعة التمسك بالسنة, ولكن النبي ﷺ جمع الأمرين, وهو الأمر بالشيء والنهي عن ضده تأكيداً على هذا الأمر, وهذا ما ذكر معناه المصنف رحمه الله، فقال: (تصبر نفسك على التمسك به).

وذلك أن الإنسان كلما ظهر له الدليل وبان له التعليل فإنه يأنس بذلك, ويصبر نفسه عند وجود المخالفين, فالنبي صلى الله عليه وسلم حينما يبلغ أصحابه بوجود المخالفين, يعني: وطن نفسك سترى من يخالفك في هذا, بخلاف الإنسان الذي لا يعلم بوجود المخالفين ثم يتفاجأ بوجود المخالفين فإنه يضعف, ولهذا كثرت الأحاديث بوجود المخالفين في السنة, قال النبي صلى الله عليه وسلم: (بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً).

الفرق بين الخذلان والمخالفة الوارد في حديث: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين ...)

ويقول النبي ﷺ: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم إلى قيام الساعة).

ذكر أمرين: الأمر الأول: الخذلان، والثاني المخالفة, والمخالفة تكون من الأبعدين, والخذلان من الأقربين, فالخاذل: الذي تظن به الموافقة ثم يخالف، وهم المنتكسون المرتدون من داخل الدائرة, وأما المخالفون: فهم الأبعدون الذين هم أصلاً ليسوا في الدائرة فأعلنوا الخلاف, (لا يضرهم من خالفهم) ممن كان خارجاً عنهم, (ولا من خذلهم) ممن كان أولى به البقاء فخرج من دائرة الصف, ولهذا يقول الإنسان: خذلني فلان؛ لأنه كان يرجو منه الموافقة, لكن إذا كان عدواً لا يقول خذلني؛ لأن الأصل فيه المخالفة, فكثر في السنة ذكر المخالفين وكثرتهم؛ وذلك ليثبت الإنسان في هذا, ولهذا قال المصنف رحمه الله مبيناً هذا المعنى: (تصبر نفسك على التمسك به, وتدرأ به عنك شبه الأقاويل, وزيغ محدثات الضالين).

التشابه في كتاب الله وبيان معناه وحدوده

(شبه الأقاويل), الشبهات موجودة في أقاويل الناس لا في الوحي, ولكنهم يستلون ما يوافق أهواءهم مجتزئين باترين لبعض النصوص من الكتاب والسنة حتى تؤيد أقوالهم, لكن قد يقول قائل: القرآن فيه متشابهات, نعم فيه متشابهات, والله عز وجل يقول في كتابه العظيم: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ [آل عمران:7], يعني: هن أصل إنزاله, والمراد منه, والأصل في الكتاب الإحكام.

﴿ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران:7], والمتشابهات هذه هل توجد المرض في قلب الإنسان والشبهة؟ لا توجد المرض, متى يوجد المرض؟ المرض في قلب الإنسان قبل أن ينظر في القرآن, فإذا كان في قلبه مرض وقرأ القرآن وجد ما يؤيد مرضه إذا كان يريد أن يأخذ القرآن عن طريق التتبع لا عن طريق الكمال, فيأخذه مجتزئاً له؛ بمعنى: أن الإنسان إذا كان صاحب هوى وشهوة ونزوة من الكفر والفسق, أو السرقة, أو الزنا, أو شرب الخمر؛ يرى الناس كثيراً, لكنه إذا أراد أن يبحث عن شهوة السرقة في الناس سيجد واحداً منهم عن طريق التتبع يوافقه في هذا ثم يأخذه إليه.

وكذلك كلام الله سبحانه وتعالى فيه إحكام, وفيه تشابه, والتشابه على نوعين: تشابه نسبي, وتشابه مطلق, والتشابه المطلق قال غير واحد من العلماء: لا وجود له في القرآن, يعني: لا يوجد متشابه في القرآن لا يعلمه أحد, ولهذا النبي ﷺ يقول كما في

حديث النعمان بن بشير في الصحيحين: (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبَّهات), وفي رواية: (مشتبهات, لا يعلمهن كثير من الناس), لكن يعلمها الذين أوتوا العلم, ما من أحد من الناس إلا ويوجد لديه متشابه, لكن المتشابه لديك قد يكون محكماً عند غيرك, والمحكم عندك قد يكون متشابهاً عند غيرك.

ولهذا نقول: إن القرآن لا يوجد فيه تشابه مطلق, يخفى على كل أحد, ولكن يوجد تشابه نسبي, فقد يكون التشابه عندك لكنه يكون محكماً عند فلان, وبعض العلماء يقول: يوجد تشابه مطلق، ولكن هذا التشابه المطلق هو نادر أراد الله عز وجل به حكمة وهو الإعجاز, ويجعلون من ذلك الحروف المقطعة ونحوها, ولكن لو نظرنا في آثار السلف نجد أن من المفسرين من بين معنى الحروف المقطعة, فهي عنده محكمة, فمنهم من يرى أنها من أسماء الله, وهذا جاء عن عبد الله بن عباس كما رواه ابن جرير الطبري و ابن أبي حاتم من حديث علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس، ومنهم من يرى أنها من باب الإعجاز, ومنهم من يرى معناها أن القرآن مركب من حروف, وهذه الحروف هي على هذا النوع, فأتوا بتركيب ليوافقوا كلام الله سبحانه وتعالى من جهة إعجازه وبيانه, ومنهم من يتوقف في ذلك ويقول: إن هذا من المتشابه.

ولهذا الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ [آل عمران:7], ولم يقل سائر الناس, وإنما الذي في قلبه مرض, ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:7], وهذه الشبه التي تؤخذ من القرآن وتوافق الهوى إذا اجتمع فيها أمران فإنها تفسد على الإنسان دينه:

الأمر الأول: أن يكون الناظر في القرآن صاحب مرض سابق قبل النظر في القرآن, فهو لديه شيء ويريد أن يبحث عن مؤيد, فهو مؤصل من قبل ويبحث عن الدليل فقط, ولا يريد تأصيلاً من القرآن, فحينئذ سيأخذ الدليل باجتزائه.

الأمر الثاني: أن يأخذها عن طريق الاجتزاء لا عن طريق التتبع الكامل, والاجتزاء: أن يأخذ الإنسان ما يوافقه ويدع الذي لا يوافقه، كما قال تعالى: ﴿ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:7], فمثلاً: فلان يتبع أثر فلان؛ لأنه يريد فلاناً, والآثار الذي عن يمينه ويساره يدعها، كالقائف الذي يتتبع الآثار أو نحو ذلك فهل يتتبع أثر رجل أو كل الرجال؟ يتتبع أثر رجل واحد, ويصل إلى غايته, لكنه إذا وجد ما لا يريد تركه وغض الطرف عنه, ولهذا قال: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:7], فهم يتبعون ما تشابه, وأما المحكم الذي يزيل الإشكال يتركه, لا يريدون هذا الأمر, ولهذا يوجد الزيغ في قلوبهم.

وهنا قال المصنف: (وزيغ محدثات الضالين), محدثات الضالين: هي التي ذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه العظيم, ويقول: (قد شرحت لك منهاجاً موضحاً, لم آل نفسي وإياك فيه نصحاً, بدأت فيه بحمد الله ذي الرشد والتسديد).

الفرق بين الحمد والشكر وبيان الواجب منهما على العبد

قال المصنف رحمه الله: [الحمد لله أحق من ذكر, وأولى من شكر, وعليه أثني].

هنا يقول: (الحمد لله), الحمد: هو ذكر صفات المحمود على وجه الحب له, وقيل: إن الحمد والشكر هما بمعنى واحد, وقيل: إن بينهما عموماً وخصوصاً, من جهة نزول الحمد على موضع المحمود, وكذلك الشكر على صفات المشكور, ومن جهة صدوره أيضاً, ويستدلون على هذا بقول الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

وذلك أن الإنسان يحمد على ما ظهر من فعله وما بطن كذلك, وعلى ما كان لازماً من صفاته, وما كان متعدياً, أما بالنسبة للشكر فإن الإنسان يشكر على صفاته المتعدية؛ بمعنى أنه إذا أحسن إليك وبذل إليك معروفاً تقول: أشكرك, ولا تقول: أحمدك؛ لأن الحمد يكون على الصفات اللازمة التي تكون في ذات الإنسان والمتعدية إلى غيره, أما ما كان لازماً فيه ولم يتعد إليك, فإنه يحمد عليه فقط, وأما الشكر فإنه يشكر الإنسان على ما كان متعدياً إليك, وأما من جهة صدوره فهو كما قال الشاعر:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

يقول: (الحمد لله أحق من ذكر, وأولى من شكر, وعليه أثني), وذلك أن ذكر الله عز وجل هو أعلى الذكر وأسماه وأزكاه, وأولى من شكر لسعة نعمه على عباده, التي لا تحصى ولا تدرك, فلا أول لها ولا آخر.

والواجب على الإنسان أن يحدث لكل نعمة شكراً, ويلزم من ذلك دوام الشكر, ولكن الله عز وجل لطيف بعباده, جعل الشكر على ما يطيقه الإنسان, وكلما كان الإنسان أشكر لله سبحانه وتعالى وأوفر من جهة أداء حق الله سبحانه وتعالى عليه كان أكثر جزاء, ومن قصر في ذلك فقد جعل الله عز وجل حداً واجباً في كل نعمة يرزق الله عز وجل عبده بها, وذلك بأن يتبعها شكراً بلفظ الشكر؛ فيقول: الحمد لله وله الشكر, فهذا يجزئ عن الإنسان, ولهذا يقول النبي ﷺ كما في الصحيح: (إن الله ليرضى بالأكلة يأكلها العبد فيحمد الله, وإن الله ليرضى بالشربة يشربها العبد فيحمد الله), يعني: ما جاءك من نعيم من أقاصي الأرض فاجتمع إليك ولو بغير مؤنة فتقول: الحمد لله, فإن ذلك يجزئ عنك, وهذا أدنى مراتب الحمد والشكر, وهذا نعمة من الله سبحانه وتعالى على عباده وشفقة ورحمة بهم أن لا يكلفهم ما لا يطيقون لعظم نعمته عليهم، وعجزهم عن استيفاء شكرها وأداء حقها.

أسأل الله عز وجل لي ولكم التوفيق والسداد, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الثاني

مما بينه العلماء في الاعتقاد: مسائل الأسماء والصفات، والضابط فيها، وضلال الفرق المبتدعة وأباطيلهم والتحذير منها، وكذلك بينوا مسائل القدر وتوضيح منهج السلف في التعامل معها باتباع الدليل والبعد عن الخوض فيها بالعقول والأهواء.

مسائل الأسماء والصفات وسبب تصدير المصنف كتابه بها

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم حقق توحيدنا، وارزقنا صدق التوكل عليك، وحسن الظن بك يا رب العالمين.

أما بعد:

قال المصنف رحمه الله: [الواحد الصمد ليس له صاحبة ولا ولد, جل عن المثيل, ولا شبيه له ولا عديل, السميع البصير, العليم الخبير, المنيع الرفيع].

ابتدأ المصنف رحمه الله هذه المسائل بعد بيان سنة النبي ﷺ والتمسك بها، فبدأ بمسائل الأسماء والصفات, ومسائل الأسماء والصفات هي أحد أنواع التوحيد, وذلك أن التوحيد على أنواع:

النوع الأول: توحيد الله عز وجل في ربوبيته, وذلك في أفعاله سبحانه وتعالى, والنوع الثاني: توحيد الله عز وجل في ألوهيته, وهو في أفعال العباد, بأن يخلصوا العبادة لله سبحانه وتعالى, فلا يجعلوا له شريكاً, ولا يجعلوا له نداً, والثالث: هو توحيد الله سبحانه وتعالى في أسمائه وصفاته.

وذلك أن جهل الطوائف إما أن يكون في أحد هذه الأنواع، وإما أن يكون في جميعها, ويختلفون بحسب مذاهبهم وطوائفهم, منهم من أصل ضلاله في أبواب الأسماء والصفات, ومنهم من أصل ضلاله في أبواب توحيد الألوهية, ومنهم من أصل ضلاله في توحيد الربوبية, وغير ذلك, فمستقلون ومستكثرون من هذا الضلال.

ولعل المصنف رحمه الله إنما صدر المسائل المتعلقة بالأسماء والصفات؛ لأنه إما أن السائل ألمح بسؤاله عنها ابتداء فأراد أن يجيبه ابتداء على ذلك, وإما أن يريد أن يبين أن الفتن وشبه الأقاويل إنما تعلقت بهذه المسألة أكثر من غيرها فأراد أن يبين المسائل المتعلقة بها على هدي رسول الله ﷺ وسنته بما بينه هنا.

فابتدأ بقوله: (الواحد الصمد), الله سبحانه وتعالى واحد صمد؛ كما في قول الله جل وعلا: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص:1-3], وهذه السورة تسمى بسورة نسب الرحمن, وذلك أن المشركين من كفار قريش؛

كما روى ابن جرير الطبري وغيره, (قالوا لرسول الله ﷺ: انسب لنا ربك), وذلك أنهم يقيسون الله على ما أحوالهم من تناسبهم وتناسلهم, فانقدح في أذهانهم أن الله عز وجل كذلك, تعالى الله عن ذلك, فأنزل الله عز وجل عليه قوله: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص:1-4], هذا فيما يتعلق بهذه المسألة.

قاعدة نفي المماثلة عن الله عز وجل

والآن نريد أن نبين الأصل في أبواب الأسماء والصفات، فالله سبحانه وتعالى يقول في كتابه العظيم: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], فالتماثل منتفٍ عن الله سبحانه وتعالى مع خلقه, فلا مثيل ولا نظير ولا شبيه ولا ند له, وهذه القاعدة إذا استقرت لدينا فإنها تَحُل كثيراً من الإشكالات في هذا الباب, وذلك أنه إذا لم يكن للشيء مثيل فإنك لا تستطيع معه القياس, ولا تستطيع أن تجعل لكل شيء من صفاته لوازم, فيلزم من ذلك أن تجعل في ذلك تناسخاً, وكذلك أيضاً صفات لازمة لكل صفة, حتى يلزم من ذلك إيجاد صفات لا دليل عليها, ولهذا كان عقيدة السالفين التمسك بظواهر الأدلة من الكتاب والسنة, وإثبات ما أثبته الله عز وجل لنفسه في كتابه من الأسماء والصفات من غير زيادة, وأن يمروها كما جاءت؛ لأن ما زاد عن ذلك لا بد أن يكون بالقياس، فالله عز وجل خلق عقل الإنسان, وعقل الإنسان إناء ووعاء, والوعاء إذا وضع فيه شيء أعطاك بما فيه وأخذ يقيس لك ما فيه, فإذا وضعت في الإناء لبناً أو وضعت فيه عصيراً أو وضعت فيه خمراً أو وضعت فيه ماء فأردت أن تخرج منه أخرج لك ما فيه, فإذا أردت أن تقيس عليه ما كان خارجاً عنه فإنه لا يمكنك ذلك؛ لأنه لا وجود لمثيل في عقلك لما كان خارجاً عنه، فإذاً لا يمكن أن تعطيه.

ضلال أهل القياس في باب الأسماء والصفات

والناس إنما ضلوا في هذا الباب -سواء كانوا من المعطلة الذين عطلوا أسماء الله عز وجل أو صفاته, جميعها أو بعضها, أو المشبهة- بسبب اختلال هذه القاعدة, واعتقادهم أن الإنسان إذا أراد أن يتكلم في صفات الله عز وجل يقيسها على ما هو عليه في حاله, وهذا معلوم لدى الناس؛ فلو قام رجل على سبيل المثال في أفريقيا يحدث الناس، ويقول: إنه أتاني رجل ودخل علي وجلس معي ونحو ذلك فالناس سيتخيلون مثلاً أنه نوع معين من ألوان البشر ولباس البشر وطريقة الجلوس التي كانوا عليها, وإذا حدث بهذه القصة شخص مشرقي أو حدث بها رجل أوروبي فإن التصور الكائن يختلف؛ لأن كلاً يصور على حياته وحالته.

كذلك أيضاً من جهة الزمان؛ إذا حدثت بقصة تقول: أتى فلان من مكة وأقام عندي ونحو ذلك, في زماننا تتخيل أنه جاء على سيارة, إذا كان شخص في أقصى الأرض يتخيل أنه جاء على طائرة؛ لأنه يستحيل أن يأتي على سيارة, وإذا كان قبل قرنين ونحو ذلك يتخيل أنه جاء على الراحلة, إما على الإبل أو على الخيل, أو نحو ذلك, أو جاء ماشياً؛ لعدم وجود هذه

الأشياء, إذاً عقل الإنسان وعاء يقيس على ما هو عليه.

كذلك أيضاً من جهة الأكل؛ إذا حكيت للناس أنه مثلاً كان عندنا وليمة، ثم اجتمع عليها عشرة من الناس، ثم جلسنا ونحو ذلك, فالشخص بحسب البلد يتخيل وليمة معينة وأنه كان يأكل على طريقته, من كان مثلاً من الأوروبيين يتخيل أنه كان يأكل مثلاً على صفة معينة، إما على طاولة أو بشوكة وسكين, ومن كان في بلد معين يتخيل أنه كان على الأرض أو نحو ذلك في ذهنه مع أن القصة واحدة؛ لماذا اختلف المثال؟ اختلف المثال في هذا؛ لأنك قست على ما تشاهده، والله سبحانه وتعالى لا مثال له في عقلك, لا يقظة ولا في منام, ولهذا الله عز وجل يقول: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11].

فينبغي على الإنسان أن يمر النصوص كما جاءت؛ لأنه إذا خطر في باله شيء, فهو من مثال, فعليه ينتفي صحة قوله لانتفاء صحة المثال وظهور خطئه, ولهذا إذا ثبت لدينا هذا الأمر علمنا أن الذين يعطلون صفات الله عز وجل من باب التنزيه, فيقولون: إننا إذا أثبتنا الصفات يلزم من ذلك أن تكون أجساماً, إنها أجسام قلنا أجسام يلزم أن تكون محدودة.

فمثلاً: إذا نزل الله عز وجل إلى السماء الدنيا يخلو منه العرش أم لا، وغير ذلك, فيقيس الإنسان على نفسه مثلاً من نزوله أو ذهابه ومجيئه، والله عز وجل في صفاته سبحانه وتعالى ليس له مثيل ولا ند ولا نظير.

معنى اسمي الواحد الصمد

وإنما ابتدأ المصنف رحمه الله بهذه الصفة بقوله: (الواحد الصمد), وذلك لأن الواحد هو أصل وحدانية الله سبحانه وتعالى وإفراده بالعبودية, وتفرده جل وعلا بأفعاله سبحانه وتعالى.

وأما بالنسبة للفرد فهل هو اسم من أسماء الله سبحانه وتعالى؟ منهم من يلحق ذلك بالواحد أو الأحد من جهة المعنى, ومنهم من لا يلحقه بذلك, فيقول: لا بد من ثبوت الدليل الصحيح في ذلك عن رسول الله ﷺ.

وأما الصمد فجاء في كلام المفسرين على عدة معان, فقيل: إنه السيد, وقيل: إنه الذي لا جوف له, يعني: أنه لا يأكل ولا يشرب, واختلف ترجيح العلماء في هذا المعنى, وكلا المعنيين صحيح في هذا, وقيل غير ذلك.

يقول هنا: (ليس له صاحبة ولا ولد), وهذا جواب على سؤال كفار قريش لرسول الله ﷺ لما سألوه عن نسب الرحمن, إنما سألوه عن ذلك؛ لأنهم يتناسلون, فظنوا أنه كذلك.

ضلال الفرق بإدخال الأسماء والصفات في دائرة سببية الكون

ولهذا نقول: قاعدة؛ إنما يقع الخلل في أبواب الأسماء والصفات؛ لأن الإنسان يدخل ما جاء عن الله سبحانه وتعالى في أبواب

أسمائه وصفاته وذاته داخل دائرة سببية الكون, فيأتي في مسألة البداية بلا انتهاء، من خلق الله؟ ومن أوجد الله؟ وما هو نسب الله سبحانه وتعالى؟ تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً.

والإنسان في دائرة من الحياة يعيش فيها, لا يحكم قانون الكون على قانونه؛ لأنه يوجد قانون آخر؛ كقانون الجاذبية, فمثلاً: أنت الآن كل شيء ترمي به يسقط إلى أسفل, لكن هناك قانون آخر وهو أنك إذا رميت بشيء لا يسقط إلى أسفل, إذا حدثتك بمثل هذا الشيء ربما إذا كنت لا تعلم تقول: هذا جنون؛ لأنك أنت داخل دائرة كونية معينة, فأنت تحكي القياس.

كذلك أيضاً عجلة الزمن, الله خلق الزمن وأوجدك داخل عجلة الزمن, وأوجد لك الليل والنهار وخروج الشمس وطلوعها, فلا تدخل الله عز وجل معك في مثل هذا المعنى, فالله سبحانه وتعالى خارج هذا القانون الذي أنت تراه, سواء القانون السببي من جهة تكوين الكائنات وعجلتها, وهو ما يسمى بقانون السببية أو الحتمية السببية, أو أيضاً العجلة الزمنية التي يراها الإنسان, ولهذا الله سبحانه وتعالى يعلم الزمان بلا شمس تشرق ولا تغرب, ولا هلال يظهر ولا يغيب, ولا دوران الأفلاك, وإنما جعلها الله سبحانه وتعالى ليعلم الإنسان, ويعلمه الزمان ويقيم الحجة عليه.

كذلك أيضاً حتى ما يكون لدى الناس, الله عز وجل جعل رقيباً وعتيداً؛ من يكتب الحسنات والسيئات, هل لأن الله عز وجل يريد أن يعلم هذا؟ لا، الله يعلم بلا حسيب ولا رقيب ولا حساب, كذلك الله عز وجل قادر أن يأخذك من الدنيا بعد انقضاء الأجل ويضعك في مكانك من النار من غير ميزان؛ لأنه يعلم الحسنات, ولكن الله عز وجل جعل ذلك لأجل أن يقيم الحجة عليك, وأن تقتنع بأنك فعلت هذه السيئات, فهذه الصحيفة, وهؤلاء الشهود, وإن أنكرت الشهود أتاك بشهود آخرين, فإن أنكرت جميع الشهود أتاك بشاهد من نفسك, فأنطق يدك وأنطق قدمك وأنطق فخذك وأنطق فرجك وأنطق جوارحك حتى تحجم عن الإنكار.

إذاً الله سبحانه وتعالى يقيم الحجة على عباده ويجري سنن الكون، وليس للإنسان أن يجري الخالق على سنن الكون.

ولهذا نقول: إنه ينبغي ويجب على الإنسان أن يعلم أن الله سبحانه وتعالى ليس له مثيل ولا نظير ولا ند, والله جل وعلا يقول: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], فإذا لم يكن له مثيل في ذاته فليس للإنسان أن يجعل قانون الكون وسببيته لها أثر في هذا الباب عليه من جهة النظر إلى خالقه سبحانه وتعالى. فإذا كانت سببية البهائم تختلف عن سببية الإنسان من جهة التكوين والتركيب والأعمار والعجلة الزمنية, ومن جهة التفكير, وكذلك أيضاً الكائنات فيما بينها كالنباتات وغيرها, كل له سببية معينة تجري عليه, فكيف بالخالق سبحانه وتعالى الذي خلقها وأوجدها من عدم.

يقول: (ليس له صاحبة ولا ولد), جل عن المثيل, فلا شبيه له ولا عديل, قيل: إن المثيل والشبيه والعديل والنظير بمعنى واحد, وقيل: إن بينها عموماً وخصوصاً.

ويقول: (السميع البصير, العليم الخبير, المنيع الرفيع) سبحانه وتعالى, فذكر بعض الأسماء لله سبحانه وتعالى, وذلك ليدل على

الصفات بالتدليل، وذكر الأسماء؛ لأنه يؤخذ من الاسم صفة, ولا يؤخذ من كل صفة اسم, فذكر أسماء الله سبحانه وتعالى: الواحد, الصمد, السميع, البصير, العليم, الخبير, المنيع, الرفيع, فيؤخذ من السميع صفة السمع, ومن البصير صفة البصر, ومن العليم صفة العلم, ومن الخبير صفة الخبرة, ومن المنيع صفة المنع, ومن الرفيع صفة الرفعة والعلو لله سبحانه وتعالى.

قاعدة العلماء في باب العقائد بذكر الحق دون المخالف

وكذلك أيضاً ذكر المصنف رحمه الله هذه الأشياء، ولم يفصل فيها من جهة ذكر أنواع الصفات وأقسامها مما يذكره العلماء في أبواب مسائل الاعتقاد, وكذلك أيضاً الطوائف المخالفة في هذا الباب؛ لأن العلماء في أمور العقائد؛ إما أن يذكروا الحق ولا يذكروا المخالفين؛ لكثرتهم وتنوعهم في هذا الباب, فالطوائف المخالفة في مسائل الصفات كثيرة جداً ولا حصر لها ولا عد لأقوالها, وإن كانت أصولها تجتمع وتتفق على بعض المسائل فيكتفي العلماء غالباً في الطرح ببيان الحق والمجرى عليه؛ ولأن الباطل لا حد له؛ ولأن الحق في ذاته واحد, والجهل به متعدد.

فمثلاً: فلان اسمه محمد, هذا من جهة الحق, لكن إذا أتيت إلى الباطل فالباطل لا حد له, تستطيع أن تقول: زيد, وتستطيع أن تقول: عمرو, وتستطيع أن تقول: بكر, وتستطيع أن تقول: فلان وفلان, وتأتي بشيء من الباطل لا حصر له ولا حد, ولكن من جهة الحق تجمعه في نقطة.

ولهذا كان الحق يسير جداً, وقد روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: إن العلم نقطة كبره الجهّال؛ لأن العلم هو الحق, فالوصول إلى الحق هو العلم, وأما معرفة الجهل والتوسع في ذلك فهو بقدر جهالات الناس يأخذ الإنسان فيها ضرورة.

ولهذا العلماء عليهم رحمة الله تعالى يمتنعون من ذكر المسائل الافتراضية باعتبار عدم الحاجة إليها, وربما زادت الإنسان جهلاً وبعداً عن الحق؛ لأن الإنسان إذا لم يعلم بالشيء فذكر به على سبيل الافتراض سلكه وإن لم يكن يعلم به, وهذه طبيعة بشرية؛ فإن يعقوب عليه السلام لما أراد إخوة يوسف أن يذهبوا به, قال: أخاف أن يأكله الذئب, فجاءوا وقالوا: أكله الذئب, ولهذا فالإجمال يجعل الإنسان داخلاً في دائرة الإجمال, فلا يرد في ذهنه شيء من الاحتمال, فأحياناً ذكر الباطل في حال غيابه عن الإنسان يُذكِّره إياه ويأتي به, وهذا نوع من تلقين الحجج.

علو الله واستواؤه على عرشه

قال المصنف رحمه الله: [عال على عرشه, وهو دان بعلمه من خلقه].

ذكر هنا: العلو, بقوله: (عال على عرشه وهو دان بعلمه من خلقه), فالله سبحانه وتعالى مستو على عرشه, كما قال جل وعلا: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه:5]، وقال: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ

فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:29], وعلوه سبحانه وتعالى على نوعين: علو ذات, وعلو قدر, وهو علو المعنى, فالمقصود بالعلو العلو بنوعيه, وخص علوه على عرشه سبحانه وتعالى واستواءه عليه؛ لأن الله سبحانه وتعالى في السماء بذاته, وهو مع خلقه بعلمه, ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد:4], فالله سبحانه وتعالى بذاته في السماء, مستو على عرشه, يعلم أحوال خلقه, ويسمعهم ويبصرهم سبحانه وتعالى, وعلوه سبحانه وتعالى من جهة القدر بأن الله في كل صفة من صفاته وفي كل اسم من أسمائه له الكمال المطلق في ذلك, من غير عيب أو نقص تعالى الله عز وجل عن ذلك.

الإيمان بالقدر

قال المصنف رحمه الله: [أحاط علمه بالأمور، وأنفذ في خلقه سابق المقدور، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور, فالخلق عاملون بسابق علمه, ونافذون لما خلقهم له من خير وشر].

العلاقة بين القدر والعلم

يقول: (أحاط علمه بالأمور, وأنفذ في خلقه سابق المقدور, يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور).

الله سبحانه وتعالى قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف عام, واليوم عند الله سبحانه وتعالى كألف سنة مما تعدون, فالله سبحانه وتعالى قدر أحوال الخلق وتصرفاتهم وتقلباتهم وأجناسهم وأرزاقهم وآجالهم, وقدر الله سبحانه وتعالى عليهم الخير والشر, فهو يعلمه سبحانه وتعالى وهو الذي قدره.

وبين القدر والعلم تلازم, وذلك أنه لا يعلم تفاصيل الحوادث إلا من قدرها, ولا يقدرها إلا من علمها سبحانه وتعالى, ولهذا القدرية الذين ينفون القدر, ويزعمون أن الأمر أُنُف, يعني: الإنسان يستأنف في عمله وفي اكتسابه من الدنيا أو امتناعه, ويقولون: ذلك لا يعلمه الله سبحانه وتعالى إلا عند حدوثه, وهذا نفي للعلم, وإن كانت هذه الطائفة التي تنفي علم الله سبحانه وتعالى للحوادث هي طائفة شبيهة بالمنقرضة.

وأما الطائفة الموجودة أو السائدة فهي التي تنفي القدر وتثبت العلم, وهذا من الجهل؛ لأن من نفى القدر لا بد أن ينفي العلم؛ وذلك أنه لا يعلم تفاصيل ودقائق الأشياء إلا من وضعها وأمرها أن تكون كذلك.

فأنت على سبيل المثال من جهة النظر العقلي؛ تجد أن الإنسان في حال البناء كبناء المسجد أو الدور لا يعلم مساحاته ولا يعلم دقائق تركيبه, وما فيه من حديد, وما فيه من حجارة, وما فيه أيضاً من مواضع رمل ومقاديرها ونحو ذلك إلا من هندسها من جهة الأصل, وإلا لا يعلم هذه الدقائق أحد آخر, ولهذا الله سبحانه وتعالى وله المثل الأعلى قدر أمور الخلائق سبحانه وتعالى وهو الذي يعلمها جل وعلا بتفاصيلها, أما أن ينفي القدر ويثبت العلم، فالعلم الدقيق في مثل هذا لا يكون إلا من مقدر, وهو الخالق سبحانه وتعالى.

الفرق بين القضاء والقدر

والقضاء هو القدر, والقدر: هو تقدير الله عز وجل للكائنات في آجالها وأفعالها وخيرها وشرها.

وأما بالنسبة للقضاء فالقضاء على نوعين: قضاء شرعي, وقضاء كوني, والقضاء الشرعي: هو أمر الله سبحانه وتعالى بفرائضه, كما في قول الله جل وعلا: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء:23], يعني: وصاه؛ كما جاء ذلك عن عبد الله بن مسعود وغيره, أما القضاء الكوني فهو القدر, قدر الله سبحانه وتعالى وإرادته في الكون, وتقديره لأفعال العباد مما كتبه عليهم في كتاب قبل أن يخلق السموات والأرض.

ولما كان المقدر لهذه الأشياء لا بد أن يكون عالماً بها, والعالم بها وبتفاصيلها لا بد أن يكون مقدراً لها, يقول الله جل وعلا: ﴿ أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ [الملك:14]؛ لأن وجود الأشياء وخلقها وخلق أفعالها لا بد أن يكون تصرفاً من خالقها, وعلم الخالق بدقائقها سبحانه وتعالى دليل على تقديره لها؛ وإذا أخبر الإنسان بأشياء وجزئيات وتفاصيل فقال: كتاب كذا في مكان كذا, وكتاب كذا في مكان كذا, وكتاب كذا في مكان كذا؛ لا بد أن يكون هو الذي وضعها؛ لأنه كلما أكثر في التفاصيل دل على أنه هو الذي دبر هذا الشيء, فكيف بدقائق هذه الأشياء من أمور الكون مما يعزب عن علم الإنسان وإدراكه ووعيه من تفاصيل الكائنات الدقيقة التي تسيل وتجري والله سبحانه وتعالى يعلمها! فيثبتون علم الله عز وجل لهذه الدقائق اليسيرة الخفية الغائبة, ومع ذلك ينفون تقدير الله عز وجل لذلك, وهذا من المتناقضات.

أحوال الناس في القدر

والناس في أمر القدر على طوائف:

الطائفة الأولى: هم الذين يقولون: إن الإنسان مجبور في فعله وقوله, يعني: أنه مسيَّر, وليس له اختيار, وهؤلاء هم الجبرية.

الطائفة الثانية: الذين يقولون: إن الإنسان يخلق أفعاله, ولم يقدر الله عز وجل عليه شيئاً, وهؤلاء هم القدرية, وأول من قال بذلك هو: معبد الجهني، يقول: إن الأمر أنف, يعني: مستأنف, لا يعلم إلا عند حدوثه, وهؤلاء هم شبيهون بالمجوس, وذلك أن المجوس هم الذين يثبتون خالقين, والله سبحانه وتعالى الخالق وحده جل وعلا؛ وإنما شُبه القدرية بالمجوس؛ لأنهم يثبتون خالقين, وهما: الإنسان الذي يخلق فعله, والله الذي خلق الإنسان.

فهم يثبتون أن الإنسان هو الذي خلق الفعل, ولم يخلقه الله؛ لأنهم لو قالوا: خلقه الله أثبتوا القدر, والمجوس يثبتون الخالقين: خالق النور وخالق الظلمة, والنور يخلق الخير, والظلمة تخلق الشر, وهؤلاء من المجوس, وكذلك أيضاً من الزنادقة المانوية الذين يثبتون أن كل خير في الناس وفي الكون إنما هو من النور, وكل شر إنما يكون من الظلمة, وفي القدر طوائف من المعتزلة,

يجرون كذلك على هذا المسلك.

الطائفة الثالثة: وهي طوائف السلف وأهل السنة والجماعة في إثبات القدر لله سبحانه وتعالى, وأن الإنسان مسير مخير, أي: له مشيئة لكن بعد مشيئة الله, ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان:30], والله عدل, يحاسب الإنسان على مشيئته, ولا يحاسبه سبحانه وتعالى على مجرد تقديره, فإذا وجدت مشيئة الإنسان واختياره جاء ثواب الله وعقابه عليه, وإذا لم يكن للإنسان اختيار لا يجري عليه الثواب ولا العقاب إلا رحمة من الله سبحانه وتعالى ومنَّة, وذلك لأن الإنسان يختلف عن الجماد, فالجماد لا اختيار له, وإنما يُحرك, ولهذا لا يعاقب ولا يجري عليه التكليف وليس له مشيئة, فالله عز وجل نزع المشيئة منه أو ليس له مشيئة أصلاً والمشيئة إنما هي لله, لكن الإنسان جعل الله عز وجل له مشيئة وهي بعد مشيئة الله, فالحساب والعقاب يكون على مشيئة الإنسان التي جعلها الله عز وجل له.

لذا إذا غابت هذه المشيئة عن الإنسان وهو الاختيار، فأصبح كالمجنون المسلوب, أو الإنسان الميت, أو المشلول, الذي لا يستطيع التصرف, فهذا لا اختيار له من جهة الحقيقة, ولو تحرك فالذي يحركه غيره كتحريك الحصى أو الرمال أو الشجر يحركها الرياح, كذلك المجنون يحرك بلا تدبير من ذاته, والله عز وجل كما جعل في الرياح إرادة تحرك بها الشجر, جعل أيضاً في ذات الإنسان من الإرادة ما تحركه، فإن حركته باختيار ومشيئة حوسب عليها, وإن حركته بلا مشيئة واختيار لم يحاسب عليها.

وهكذا ما يدخل في دائرة الخطأ الذي يقع من الإنسان أو النسيان أو النوم أو غير ذلك لا يؤاخذ عليه الإنسان؛ لأنه قد غابت مشيئته واختياره, فإذا وجدت مشيئته واختياره جاء الحساب والعقاب من الله سبحانه وتعالى, وإذا غابت المشيئة يكون تحركه كتحرك الكائنات التي يقدر الله سبباً لا اختيار لها فيه فتحرك فلا تؤاخذ على ذلك.

ولهذا البهيمة تأتي وتقتل إنساناً, وتأتي وتهدم شيئاً معظماً أو نحو ذلك, ولا تكلف بذلك؛ لأنها ليس لها مشيئة, وحركتها كحركة الأغصان والأشجار وغير ذلك، فمثلاً: الحجارة قد تنصب من رأس جبل يجريها الله ثم تقتل رجلاً؛ لا تكليف عليها؛ لأن الله هو الذي أجراها, وكذلك المجنون والنائم إذا تقلب وأهلك نفساً أو أفسد مالاً أو نحو ذلك, فالله عز وجل لم يجعل له مشيئة, فتحركه بذلك إنما هو بمشيئة الله وحده سبحانه وتعالى, وأما هذه المشيئة الموجودة في الإنسان التي ينشئها باختياره وبعلم الله وتقديره, فإنه يعاقبه عليها سبحانه وتعالى.

أسباب الضلال في القدر والجواب عنها

والذي دفع الذين يقولون بنفي القدر وأن الأمر أنف إلى قول ذلك, أنهم قالوا: إن الله عز وجل إذا قدر على الإنسان شيئاً فكيف يعاقبه عليه والله عز وجل لا يظلم أحداً؟ وهذا جعلهم يقولون بأمر أعظم مما يستبشعونه عقلاً بالزعم والخطأ وهو: نفي القدر, وأن الله عز وجل لم يقدر هذه الأشياء, وحمل بعضهم أيضاً إلى نفي العلم, فوقعوا في أشد مما يريدون أن ينزهوا الله عز وجل عنه, فأدخلوا الله سبحانه وتعالى في دائرة الجهل, تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً, فدخلوا في أشد مما نفروا منه,

ولو أمضوا الأمور كما جاءت في الكتاب والسنة ولم يخوضوا فيها ولم يحكموا عقولهم المجردة في مقابل النص لكان أسلم.

ولهذا نقول: إن أصل ضلال الطوائف هو أنهم ألزموا عقولهم أن تدرك الغيبيات كما يدركون الحسيات, والعقول لا تدرك كل شيء, فالإنسان حواسه ست: السمع, والبصر, والذوق, والشم, والإحساس، والمعنى القائم في النفس, فأنت الآن تشعر أنك حزين أو تفرح؛ من أين جاءك هذا الشعور؟ بالسمع أو بالبصر أو بالذوق أو بالحس أو بالشم أو بشيء آخر؟ بشيء آخر, هذه هي الحاسة السادسة, ولهذا بعضهم يقول: إن لديه حاسة سابعة؛ لأنه يعرف أن هناك حاسة سادسة.

إذاً: الحاسة السادسة: هي المعنى القائم في النفس, فيعرف الإنسان به أنه فرح, ويعرف أنه حزين, ويعرف أنه غضب أو نحو ذلك, وهذا الإحساس هو المعنى القائم في الذات, وبعضهم يفسره بالعقل, وبعضهم يقول: هو المعنى القائم في النفس.

وهذه الأشياء لها قدرة, فالبصر لا تستطيع أن تبصر به كل شيء, ولو أبصرت به كل شيء آذاك, وكذلك لا السمع تستطيع أن تسمع به كل صوت, فثمة أصوات لها مقدار تسمعها, فإذا ضعفت وخفيت لم تسمع شيئاً, وإذا قويت واشتدت آذتك وربما أفسدت عليك السمع, كذلك الرؤيا, هناك أشياء تتلاشى دقة حتى لا تراها, وأشياء تعظم قوة حتى تفسد عليك البصر لو نظرت فيها.

فمثلاً: إذا أراد الإنسان أن ينظر إلى الشمس في الظهيرة, وقال: أريد أن أتفحص هذا الكوكب في قائم الظهيرة, هل يستطيع أو تحرق عينه؟ تحرق عينه, هل يستطيع أن يقول: هذه ليست شمس؛ لأنها لم تثبت عندي ولم أفهمها؟ لا, نقول: عينك لا تدرك هذا الأمر, فهي لها طاقة محدودة, كذلك هل للإنسان أن ينفي الذرة؛ لأنه لم يرها بعينه؟ لا, لأنه لم يستطع؛ فهو أضعف, وهذا من جهة الدنو, وكذلك هل يستطيع الإنسان أن ينفي أن لبعض الحشرات كالنمل صوتاً؛ لأنه لم يسمعها؟ لا, لكن يتهم الحاسة لديه بأنها لا تسمع, أيضاً هل كل شيء يحس به الإنسان إذا جاء على جسده؟ لا، فهل له أن ينفيه؟ لا, ليس كل شيء لا تحس به تنفيه, ولكن تقول: لدي مستوى محدود من الحس.

كذلك أيضاً العقل لديه مستوى من الإدراك, فثمة شيء من الغيبيات لو نظر إليه أحرقه؛ كالبصر تحرقه الشمس في الظهيرة, لا يستطيع أن يستوعبها؛ لأن عقل الإنسان يسير, والمعاني الغيبية عظيمة جداً, فالإنسان عقله كالكأس, وإذا قال الإنسان: أنا أريد أن أفهم الحقيقة, نقول له: الحقيقة بحر, فكيف تضعها في الكأس؟ وهذا لا يمكن؛ لأنه إذا وضعنا البحر في هذا الكأس أين يذهب الكأس؟ يذهب مع البحر، ولا يستوعب شيئاً, بل ربما يتكسر ويتصدع.

ولهذا الحقيقة الغائبة لدى الإنسان أعظم من الحقيقة المدركة بشيء لا يمكن أن يخطر في بال الإنسان, ولكن الإنسان بعقله اليسير يريد أن يستوعب العظيم, فالله عز وجل يلطف به, لهذا موسى عليه السلام مع جلالته استأذن ربه أن ينظر إليه, فقال الله عز وجل: ﴿ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ ﴾ [الأعراف:143], أيهما أقوى الجبل أم الإنسان؟ الجبل أقوى, ولهذا الله عز وجل ذكر أنه لو أنزل عليه القرآن لتصدع، وكذلك لو تجلى الله للجبل لكان حال الجبل يختلف عن حال الإنسان, ثم الله

عز وجل تجلى للجبل فجعله دكاً.

وبهذا أراد الله أن يبين لموسى أني لو ظهرت لك لكنت مثل هذا الجبل, وفيه إشارة إلى أن إدراك الإنسان ضعيف.

خطورة باب القدر والواجب على المسلم فيه

ولهذا العلماء عليهم رحمة الله في مسألة القضاء والقدر يقولون: هذه مسألة مقفلة وضاع مفتاحها, يعني: أن إدراك الإنسان لا يمكن أن يكون, يقول الإمام أبو حنيفة رحمه الله في هذه المسألة: إن هذه المسألة كحال المبصر في الظهيرة للشمس, تحرقه ولا يستفيد, وكذلك ابن تيمية رحمه الله يقول في مسألة القدر: ما من أحد من الناس إلا وفي قلبه حسكة, يعني: لا يجد جواباً, وهذا موجود في العلم حتى في علم الرياضيات, يقول لك: هذه المسألة ليس لها حل, أليس كذلك؟ هو ليس لها حل أو أنت لم توجد لها حلاً؟ أنت لم توجد لها حلاً, وإلا من جهة السببية في الكون لا بد لكل معادلة من حل, لكن الله عز وجل يثبت لك تحيرات حتى يثبت لك استغلاق عقلك وعدم فهمك وإدراكك؛ لأنه كيف يثبت لك الله الجهل إذا كنت في كل مسألة تمسكها لا بد أن تجد نتيجة؟ إذاً صرت رباً ولم تكن عبداً.

ولهذا المؤمن إذا تحير هل ينفي أم يثبت أن ثمة عالماً يوجد ما يتحير منه, ولهذا ضلال الناس أنهم يفكرون بما علموا ولا يفكرون بما جهلوا؛ فمثلاً: الإنسان إذا كان معه كشاف يمشي في الأرض بالليل, فإذا كان يفكر بالنور فإنه يقول: أنرت الكرة الأرضية؛ لأنه يرى مساحة النور لكنه لا يرى مساحة الجهل, وهي الظلام الموجود, وكذلك الإنسان كلما يزداد من العلم يزداد من النور، وإذا ازداد علماً في ذلك ونظر إلى مساحة علمه اغتر بعلمه, ولو فكر بمساحة جهله لاحتقر علمه, فلهذا نقول: العلة في كفر الناس وضلالهم أنهم يفكرون فيما علموا ولا يفكرون بما جهلوا, وآية ذلك أن الإنسان لو فكر أنه كل يوم اكتشف معلومة, يعني: المعلومات لا تنتهي, فهذه أمارة على جهله وعلم الله عز وجل الكامل في هذا الأمر.

ولهذا ينبغي للمؤمن في مسائل القدر ومسائل الأمور الغيبية التي يخبر الله عز وجل عنها أن يقول: سمعنا وأطعنا, وأن يدرك أن كثيراً من الأشياء التي تغيب عنه ويجدد الله عز وجل علمه بها في الكون كل يوم يتعلم الإنسان إشارة إلى أن معلوماتك لا تنتهي, وأن الله لديه من العلم ما لا ينتهي أبداً, فالعالم مثلاً يدرس التلميذ لسنة وسنتين ويستفرغ علمه وينتهي الأمر, لكن البشرية منذ بدأت وكل لحظة يكتشفون علماً لم يكن معلوماً في السابق، وهذا أمارة على عدم تناهي حد علم الله سبحانه وتعالى, وهذا يجعل الإنسان أنه يعلم أن ثمة شيئاً من العلم ما لو أظهره الله سبحانه وتعالى للإنسان لما بقي في الأرض كافر بالله سبحانه وتعالى, ولكن الله عز وجل يبدي طرفاً من العلم للإنسان ويغيب أشياء أخرى اختباراً وامتحاناً, ولهذا الله عز وجل يقول: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا ﴾ [الروم:7], من ماذا؟ ﴿ مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [الروم:7], يعني: يعلمون شيئاً يسيراً جداً ولا يدرون, فأنت ترى الحائط في الحياة, لكن هل تعلم سمك الحائط؟ وهل تعلم أنه خرسانة مربعة ممتدة؟ أم هو حائط وراءه منزل؟ وهل وراءه طريق؟ أو غير ذلك؟ لا تعلم مثل هذا الأمر, فالإنسان يعلم شيئاً من الدنيا ويخفى عنه الأكثر من ذلك, فعليه أن يسلم وأن يذعن بما أخبر الله عز وجل به وأن يصدق, ولهذا نقول: إن مسألة القضاء والقدر هي من المسائل المهمة

في هذا الباب, وأمرها هي ما أخبر الله عز وجل به سبحانه وتعالى.

وقول المصنف رحمه الله: (فالخلق عاملون بسابق علمه), يعني: سبق علم الله عز وجل لما هم فاعلون في هذه الأرض, (ونافذون لما خلقهم له من خير وشر), يعني: أن الله عز وجل قدر المقادير ويعلم أحوالهم فلا بد أن ينتهوا إليها.

خوض الناس في باب القدر بعقولهم ودور الأنبياء في توجيههم

قال المصنف رحمه الله: [لا يملكون لأنفسهم من الطاعة نفعاً, ولا يجدون إلى صرف المعصية عنها دفعاً, خلق الخلق بمشيئته, عن غير حاجة كانت به].

وذلك أن الإنسان إذا كان لا يملك لنفسه نفعاً ولا دفع ضر فإنه لا يستقل بكفاية نفسه فضلاً أن يكفي غيره, فلا يُعبد إلا من يملك نفعاً لغيره, فالله سبحانه وتعالى هو النافع الضار, ولهذا الله سبحانه وتعالى كثيراً ما يذكر من أحوال المشركين الذين يعبدون الأصنام والأوثان أنهم يعبدون كائنات لا تملك لنفسها نفعاً ولا ضراً في ذاتها, فكيف تنفع غيرها؟ ﴿ وَلا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لا يَنْفَعُكَ وَلا يَضُرُّكَ ﴾ [يونس:106], ولا يضرك في ذاتك, فكذلك أيضاً من جهة ذاته ونفسه لا يستقل بنفع ولا بضر, ولهذا نقول: إن مسألة القضاء ومسألة القدر مردها إلى النص, فقد تخفى عللها وكذلك أيضاً جملة من أحكامها, ولكن على الإنسان أن يكلها إلى الله سبحانه وتعالى.

هذه المسألة هي من المسائل التي تكلم فيها كثير من الطوائف ومن الفلاسفة القدامى في كل ملة من الوثنيين عباد الأصنام ومن البابليين ومن الهنود ومن المجوس وغيرهم, ممن يتكلمون في هذا, حتى الفلاسفة المتأخرين ممن لديهم نفس إلحادي؛ كفولتير في القرن الثامن عشر وله كتاب اسمه القدر, وقد تكلم على هذه الحيرة, وفي مسائل تقدير الخالق في وجود هذه الأشياء, وكلام الفلاسفة الأوائل مثل: أرسطو و أفلاطون و سقراط في هذا الباب, الذين تحيروا في مسائل القضاء والقدر, فهم يثبتون وجود المعادلة السببية, ولكنهم ينفون تصرف الخالق سبحانه وتعالى فيها, فيقولون: إن الله أوجد الخليقة وفق نظام ومعادلات حسابية من جهة العمل, وخلق الكون ثم تركه وفق هذه المعادلة, فهم يتعاملون بحساب, فمن أراد أن يأتي بشيء يأتي مثلاً برقم عشرة لا بد أن يأتي بخمسة وخمسة حتى تكون عشرة, أو يأتي باثنين وثمانية, أو يأتي بثلاثة وسبعة, على اختلاف في المعادلات لكن لا بد أن تكون النتائج على هذا النحو, قالوا: فخلق الخلق وجعل الناس يتدبرون فيه بوفق هذا النظام وهذا الناموس, لكن لا يتدخل به الخالق.

هذه من الأمور التي تمليها عليهم عقولهم, ولكن نقول: إن الإنسان فطره الله عز وجل على الإيمان بهذا الأصل, فهو يأخذ تفاصيل هذا الأصل من الخالق سبحانه وتعالى, من الإيمان بالله في ذاته, في معرفة أسمائه وصفاته, في ربوبية الله وألوهيته, لهذا فهو مفطور على الإيمان بوجود الخالق, ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم:30], وكما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه), كل مولود يؤمن بأنه يوجد خالق وإن لم يوجد تحت هذه العبارة خالق, منهم من يقول: يوجد من هو أقوى مني, من هو الأقوى منك؟ يختلفون في هذا

ويتحيرون, منهم من يجعل الخالق كوكباً, ومنهم من يجعل الخالق شجراً, ومنهم من يجعل الخالق شيئاً غائباً من الجن والغول, ومنهم من يجعل الخالق حيواناً كالبقر والفأر وغير ذلك, فيتحيرون في إيجاد هذا الأمر, ويتلمسون في الظلمات.

لذا الله يبعث الأنبياء بالوحي ليوافق الفطرة الكامنة في ذات الإنسان؛ حتى يرشده إلى معرفة الخالق بدلاً من أن يتخبط, يعني: لا تذهب إلى كوكب ولا تذهب إلى شيء، الفطرة موجودة لديك لكن أريد أن أوجهها التوجيه الصحيح.

ولهذا يقول العلماء: إنه لا يكاد أحد ينفي ربوبية الله سبحانه وتعالى, ولكن الخلل هو في تحديدها, فمنهم من يتعلق بالنور والظلمة, ومنهم من يتعلق بالكواكب, ومنهم من يتعلق بالأبراج, ومنهم من يتعلق بأشباح وكوائن غيبية، وغير ذلك من الأمور المتصرفة في الكون, فهؤلاء البذرة موجودة عندهم من جهة الربوبية، ولكنهم تاهوا في الدلالة إليها, فبعث الله عز وجل الأنبياء حتى يوجهوهم إلى معرفة الخالق حقيقة, وأن لا يتوهموا أن المخلوقات آلهة، ثم يأتي التدليل ببطلان هذه الأشياء التي يسيرون عليها, هذه مهمة الأنبياء, ولهذا إذا ضعف نور النبوة في الناس جاءت الظلمة وأخذ الناس يتخبطون, فهذا يقول: هذا الخالق, وهذا يقول: هذا كذا, ثم يأتي نور النبوة ويبين الخالق سبحانه وتعالى, ولهذا يقول الله عز وجل في الحديث القدسي: (خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين), أي: حنفاء على فطرة صحيحة, وعلى وحي صادق, فاجتالتهم الشياطين بالانحراف, ولهذا تجدون في باب التوحيد أن الناس على طوائف في ابتكار من هو الخالق, بمنطق عقلي مجرد, أو بموروث مدلس مغير, أما الوحي الصادق المحكم فهو الذي جاء به الرسول الأمين مُحَمَّد ﷺ, بتعريف الله لخلقه, وبيان الخالق سبحانه وتعالى, وقدرته على خلق العباد, وحقه في جانب العبادة.

أسأل الله عز وجل لي ولكم التوفيق والسداد, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الثالث

من الإيمان بالله أن نعتقد أن الله خالق الخلق بمشيئته، ومنهم الملائكة الذين خلقوا لطاعته، ولهم أعمال ووظائف موكلون بها، وقد اصطفى الله منهم رسلاً إلى رسله، وخلق الله آدم بيده وأسكنه جنته، والإيمان قول وعمل، وهما سيان ونظامان وقرينان, لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل ولا عمل إلا بإيمان.

- مجمل عقيدة أهل السنة والجماعة

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم حقق توحيدنا، وارزقنا صدق التوكل عليك, وحسن الظن بك، واهدنا صراطك المستقيم يا رب العالمين.

أما بعد:

فقد سبق الكلام على الإيمان بالقدر وأنه ركن من أركان الإيمان, وذلك لما جاء في حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما, لما سأل جبريل رسول الله ﷺ عن الإيمان, قال: (الإيمان أن تؤمن بالله, وملائكته, وكتبه, ورسله, وبالقدر خيره وشره, وبالبعث بعد الموت), فالإيمان بالقدر خيره وشره هو من أركان الإيمان التي لا يقوم الإيمان إلا عليها, ولهذا جاء في الصحيح من حديث عبد الله بن عمر لما سئل عن قول معبد الجهني لما أحدث في القدر وأن الأمر أُنُف, قال: أخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني, وأن الله عز وجل لا يقبل من أحد شيئاً حتى يؤمن بالقدر. وذلك لأن من نفى القدر على ما تقدم ينفي علم الله سبحانه وتعالى وهذا لازمه, ولهذا الأئمة من أهل السنة كالإمام أحمد عليه رحمة الله وغيره كالشافعي فإنهم يحاجّون ويخاصمون أهل القدر بالعلم, فإنك إذا نفيت القدر فإنه يلزم من ذلك أن تنفي العلم, فيخاصم في ذلك وينازع.

وعقيدة أهل السنة في القدر أن يثبت أن الله عز وجل يعلم ما كان، ويعلم ما يكون, ويعلم ما سيكون, وأن الله عز وجل قدر أفعال الخلائق، وخلق الناس وما يفعلون, وأن الله عز وجل قدر كل شيء, سواء ما كان له اختيار ومشيئة؛ كالإنسان, أو ما ليس له اختيار كسائر الجمادات في الأرض؛ مما يجريها الله عز وجل بالرياح وغير ذلك, وأن الله عز وجل قدر أحوالها وآجالها, وقدر الله سبحانه وتعالى تقلباتها, وأن يعلم الله جل وعلا ذلك كله. ويكل ما أشكل عليه في ذلك إلى الله سبحانه وتعالى؛ لضعف عقل الإنسان عن إدراك علم الله سبحانه وتعالى في الكون.

خلق الملائكة ووظائفهم

قال المصنف رحمه الله تعالى: [وخلق الملائكة جميعاً لطاعته, وجبلهم على عبادته].

خلق الله عز وجل الملائكة, وهو سبحانه وتعالى لا يأمر عباده بالشرك, ولا أن يتوجهوا بصرف عبادة لغير الله سبحانه وتعالى, سواء كانوا ملائكة مقربين أو أنبياء مرسلين, وإنما يأمرهم الله جل وعلا بتوحيده وحده, ومن صرف شيئاً من العبادة لغير الله، فجعل لشيء من المخلوقات ولو مقرباً كالملائكة, أو مرسلاً مصطفى كالأنبياء شيئاً من العبادة من دون الله سبحانه وتعالى فقد أشرك مع الله عز وجل غيره, والملائكة لهم مشيئة يتصرفون بها, ولهذا الله سبحانه وتعالى مدحهم فقال: ﴿ لا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم:6], لا يخرجون عن أمر الله سبحانه وتعالى, ولهم اختيار, ولكن الله عز وجل مدحهم على عدم الخروج عن طاعة الله سبحانه وتعالى وأمره.

أنواع الخلق من حيث المشيئة والاختيار

ولهذا نقول: إن خلق الله سبحانه وتعالى في باب المشيئة على نوعين:

النوع الأول: خلق لهم مشيئة, وهم الخلق الذين يخيرون؛ وهؤلاء كالإنس والجن والملائكة, والإنس والجن يخرجون عن أمر الله عز وجل بإذنه, والملائكة لا يعصون الله عز وجل ما أمرهم, إذ فطرهم الله عز وجل على طاعته سبحانه وتعالى.

النوع الثاني: خلق ليس لهم مشيئة؛ وذلك كالجمادات, من الأحجار، وكذلك أيضاً من التراب والمياه وغير ذلك, فإن الله سبحانه وتعالى يجريها بمشيئته من غير إرادة قائمة في ذاتها, وإنما هو بأمره وحده, ولهذا لا يجري عليها ثواب ولا عقاب, فلا تثاب هذه الجمادات؛ لأنها ليس لها اختيار وليس لها مشيئة, وإنما يثاب من له اختيار ومشيئة, وهم الإنس والجن؛ لوجود الاختيار فيهم, ولهذا يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان:30], وبمشيئتهم يثيبهم إن أطاعوه, ويعاقبهم إن شاء في معصيته إلا الشرك, فقد جعل الله عز وجل أمره مقضياً, إذ لا يغفره سبحانه وتعالى لفاعله إلا أن يتوب.

قال: (وخلق الملائكة جميعاً لطاعته, وجبلهم على عبادته), ومعنى جبلهم يعني: طبعهم وفطرهم على ذلك, إذ لا يخرجون عن أمره سبحانه وتعالى.

وظائف الملائكة

قال المصنف رحمه الله: [فمنهم ملائكة بقدرته للعرش حاملون، وطائفة منهم حول عرشه يسبحون، وآخرون بحمده يقدسون، واصطفى منهم رسلاً إلى رسله، وبعض مدبرون لأمره].

يقول: (فمنهم ملائكة بقدرته للعرش حاملون), ومنهم حول العرش حافون, ومنهم من ينتظر عند العرش, فليس بحاف ولا بحامل, وأعمال الملائكة يسخرهم الله عز وجل لها, فمنهم ملائكة حملة العرش, ومنهم حافون حول العرش, ومنهم من هو ملك موكل بالرياح, ومنهم موكل بقبض الأرواح, ومنهم من هو موكل بأمر الجبال, ومنهم من هو موكل بالأمطار وتسييرها، وغير ذلك، بأمر الله سبحانه وتعالى وعلمه جل وعلا، ومنهم ملائكة كتبة يحصون على العباد ما يفعلون؛ كرقيب وعتيد, ومنهم ملائكة الفتنة في القبر، وهم منكر ونكير, ومنهم من أوكله الله عز وجل بالوحي -وهو: جبريل روح القدس عليه السلام- وجعله الله سبحانه وتعالى رسولاً لأنبيائه, يُنزل عليهم أمره ووحيه سبحانه وتعالى, وعلى رسولنا ﷺ وغيره, ومنهم ملك الموت, ومنهم ملك الأرحام الذي يكتب ما يقدره الله عز وجل على الأجنة في بطون أمهاتهم.

فالملائكة لا يحصيهم عدداً إلا الله, ولا يعلم أفعالهم وكذلك واجباتهم إلا الخالق سبحانه وتعالى, وإذا عُلم أنهم خلق فهم لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً, فمن صرف إليهم شيئاً من العبادة صرف إليهم شركاً, فأشرك مع الله عز وجل غيره, والله سبحانه وتعالى لا يعبد إلا هو.

بعض العقائد الفاسدة حول الملائكة

وإنما ذكر الملائكة لبيان جملة من المسائل المتعلقة بأمر الاعتقاد, ومن هذه المسائل أن هناك من يتوجه للملائكة بالعبادة, فيصرف لهم تعظيماً أو سجوداً أو سؤالاً, أو يجعلهم وسائط وشفعاء من دون الله سبحانه وتعالى, وهؤلاء أشركوا مع الله عز وجل غيره, فأراد أن يبين المصنف رحمه الله هذه المسألة، فبين أن الملائكة خلقهم الله جل وعلا, وبين الحكمة من خلقهم, فلا

تتعدى هذه الحكمة، فينازع الله عز وجل في أمرهم.

وكذلك هناك من يزعم أن الملائكة بنات الله, تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً, ولهذا أراد المصنف رحمه الله أن يبين أنهم مخلوقون, خلقهم الله عز وجل كما خلق غيرهم, إلا أن الله عز وجل جعل لهم صفات، وجعل لهم ماهيات، وجعل لهم أفعالاً يوكلون بها, وجعل لهم أحوالاً من جهة زمانهم، وتحولهم وجوهرهم، وتغيرهم في ذلك، مما يقدره الله عز وجل لهم بإذنه سبحانه وتعالى.

اصطفاء الله لبعض الملائكة بالرسالة

وهنا ذكر مسألة الاصطفاء, قال: (واصطفى منهم رسلاً إلى رسله), إشارة إلى أن أفضل الملائكة هم الموكلون بالرسالة, فذكر الملائكة ثم ذكر من اصطفاه الله سبحانه وتعالى منهم لحمل رسالته, وإنما اصطفاهم الله عز وجل لشرف المحمول وهو الوحي, والذي هو كلام الله سبحانه وتعالى, ومن هذا نأخذ أنه إذا كان الملائكة حملة الوحي أفضل الملائكة، فحملة الوحي من البشر أفضل البشر، وأعلاهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

خلق الله سبحانه وتعالى لآدم عليه السلام

قال المصنف رحمه الله: **[ثم خلق آدم بيده وأسكنه جنته, وقبل ذلك للأرض خلقه]**.

يعني: أن الله عز وجل قدر على آدم مآله حال خلقه, وعلم ما يئول إليه أمره, وأن الله عز وجل خلقه بيده سبحانه وتعالى ففي الحديث: (خلقته بيدي ونفخت فيه من روحي), يعني: أن الله عز وجل خلقه بيده لا كحال ذريته, فقد خلقهم الله عز وجل بأمره.

خلاف العلماء في الجنة التي سكنها آدم عليه السلام

يقول: (ثم خلق آدم بيده وأسكنه جنته), وقد اختلف العلماء في الجنة التي أسكنها الله عز وجل آدم؛ هل هي الجنة التي يئول إليها الخلق بعد ثوابهم وبعد حسابهم في الآخرة أم هي جنة أخرى؟ اختلفوا في هذه المسألة على قولين:

منهم من قال: هي الجنة التي يئول إليها المؤمنون, ومنهم من قال: إنها جنة أخرى, وكونها جنة أخرى يحتاج في ذلك إلى دليل من الوحي صحيح صريح.

يقول: (وقبل ذلك للأرض خلقه), يعني: أن الله سبحانه وتعالى قبل أن يخلق آدم ويسكنه الجنة قدر عليه وعلم سبحانه وتعالى أنه سيئول أمره إلى الأرض, وستكون في ذلك ذريته, والله سبحانه وتعالى لا يكون شيء إلا وقد سبق في علمه جل وعلا, وإذا كان هذا في آدم فإنه في ذريته كذلك, لذا قال: (وقبل ذلك للأرض خلقه).

ابتلاء الله لآدم عليه السلام بالشجرة

قال المصنف رحمه الله: [ونهاه عن شجرة قد نفذ قضاؤه عليه بأكلها, ثم ابتلاه بما نهاه عنه منها، ثم سلط عليه عدوه فأغواه عليها].

وقوله: (ونهاه عن شجرة قد نفذ قضاؤه عليه بأكلها), فيه أن الله سبحانه وتعالى يخلق عباده ويقدر أشياء سبحانه وتعالى عليهم, ويكون في سابق علمه سبحانه وتعالى وقوع ذلك منهم, لحكمة يريدها الله جل وعلا, والحكمة في ذلك مفوضة إلى الخالق سبحانه وتعالى, ولهذا مع علم آدم عليه السلام بأن الله عز وجل قدر عليه ذلك إلا أنه التمس التوبة من الله جل في علاه, وذلك مما وقع منه من أكله من الشجرة.

فالشجرة التي نهى الله سبحانه وتعالى آدم وزوجه عن أكلها، نهاه الله عز وجل عن أكلها وعن قربها, وذلك أن القرب يفضي إلى الأكل, وفي هذا يُعلم أن الله سبحانه وتعالى إذا نهى عن شيء نهى عما يفضي إليه ولو لم يكن من جنسه, ولهذا نهى الله سبحانه وتعالى آدم عن قرب الشجرة, وكذلك نهى الله سبحانه وتعالى عن الخمر وعن قربها والدنو منها؛ حتى لا يسول للنفس الطمع فيها فيقع الإنسان في شربها, ولهذا نهى الله عز وجل عن قرب أشياء ولم يُكتفِ بالنهي عن الملابسة, كما نهى الله سبحانه وتعالى عن القرب للفواحش؛ لأن القرب منها تقريب لداعي النفس للوقوع فيها, فالقرب للفواحش من إطلاق البصر, والخلوة, والاختلاط, والتبرج, والسفور, وغير ذلك من الأمور التي تفضي إليها, فهذا تقريب لها, ولهذا ما من شيء حرمه الله إلا وقد جعل ذرائع موصلة إليه محرمة حتى لا تفضي إليه.

يقول رحمه الله: (ثم ابتلاه بما نهاه عنه منها) ابتلى الله سبحانه وتعالى آدم بالأكل من الشجرة, امتحاناً منه واختباراً له ولذريته, ومع وقوع ذلك إلا أنه وزوجه طلبا المغفرة من الله سبحانه وتعالى, والله جل وعلا حينما كان آدم في الجنة ومعه زوجه سلط عليهما إبليس في الجنة, فكان إبليس في الجنة معهم وكان يتشكل على صور شتى, فتارة يأتيه بصورة بهيمة أنعام, وتارة يأتيه في صورة حية, يسول في كل مرة له الأكل من هذه الشجرة حتى أكل منها, فأمضى الله عز وجل بعد ذلك أمره, بأن أنزله وأهبطه إلى الأرض.

وفي هذا أيضاً أن الإنسان لا يجوز له أن يحتج بقدر الله على فعله المحرم, ومن فعل أمراً محرماً، فاحتج بقدر الله عز وجل عليه ولم يتب فقد سلك طريقة إبليس, ولهذا أول مخالفة للخالق سبحانه وتعالى بدت في الجن من إبليس, وفي البشر من آدم وزوجه عليهما السلام, فإبليس احتج بقدر الله على ذنبه ولم يتب, ولهذا قال: ﴿ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف:16], أي: بما أمضيت وقضيت علي من الضلال والإغواء سأستمر في هذا الأمر, وأما آدم وزوجه فاستغفرا الله سبحانه وتعالى مما وقع منهما، فمن استغفر فقد سلك طريقة آدم, فهو آدمي, ومن احتج بقدر الله عز وجل على ذنبه وبقي عليه فهو إبليسي, ولهذا نقول: إن قدر الله عز وجل ليس حجة للإنسان أن يمضي على ما هو عليه, بل يتوب ويستغفر

وينيب إلى الله سبحانه وتعالى.

قال المصنف رحمه الله: [وجعل أكله لها إلى الأرض سبباً، فما وجد إلى ترك أكلها سبيلاً، ولا عنه لها مذهباً].

وذلك أن الله عز وجل قدر ذلك عليه, ولا يخرج الإنسان عن قدر الله سبحانه وتعالى، وما كتبه جل وعلا عليه, فلا بد أن يصير إليه, ولهذا المؤمن يقلع ويستغفر, ويسأل الله سبحانه وتعالى أيضاً الإعانة على ذلك والثبات عليه. نعم.

مآل ذرية آدم عليه السلام بعد خلقهم

قال رحمه الله: [ثم خلق للجنة من ذريته أهلاً، فهم بأعمالها بمشيئته عاملون، وبقدرته وبإرادته ينفذون].

وهذا مما يقدره الله عز وجل كذلك على ذرية آدم, فخلق للجنة خلقاً وهم في بطون أمهاتهم, وخلق للنار خلقاً وهم في بطون أمهاتهم, وقدر الله سبحانه وتعالى للجنة أهلاً وللنار أهلاً؛ كما جاء في حديث عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ, وكذلك أيضاً جاء في حديث عائشة عن رسول الله ﷺ, وهذا من سابق علم الله جل وعلا وتقديره لعباده, فإذا أراد الله عز وجل حصول شيء هيأ له أسبابه, ولا يخرج الإنسان عن ذلك.

قال رحمه الله: [وخلق من ذريته للنار أهلاً، فخلق لهم أعيناً لا يبصرون بها، وآذاناً لا يسمعون بها، وقلوباً لا يفقهون بها، فهم بذلك عن الهدى محجوبون، وبأعمال أهل النار بسابق قدره يعملون].

وهذا أيضاً كما أنه في أمر الجنة كذلك أيضاً في أمر النار, وما قدره الله سبحانه وتعالى على خلقه كذلك, والله جل وعلا لو لم يخلق لهم بصراً، وسمعاً، وعقلاً، وقلباً، لم يعذبهم الله سبحانه وتعالى؛ لأن الله عز وجل إنما عذبهم مع وجود السمع والبصر والقلب؛ لأنه به تقوم الحجة, فإذا قامت الحجة عليه ولم يعمل –يعني: أنه لم يستجب مع علمه– فكان معانداً, ولهذا يقول الله جل وعلا: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:6], وما قال حتى يستجيب؛ لأنه ربما لا يستجيب, ﴿ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ ﴾ [الرعد:40], إنما على الرسول البلاغ, ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلاغُ ﴾ [النور:54], فعليه أن يُسمع بهذه الحواس التي آتاه الله عز وجل الإنسان الحجة, فإذا لم ينقاد, فإنه حينئذ تقوم عليه الحجة, واستحق حينئذ العقاب.

ولهذا الإنسان الذي لا يستجيب ويكتفي بالسماع والبصر والإدراك والوعي بقلبه من غير عمل فيه شبه بالبهائم؛ لأنه يسمع كما تسمع, ويبصر كما تبصر, ويفقه كما تفقه، وشابهها في عدم العمل, ولهذا الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالأَنْعَامِ ﴾ [الفرقان:44], يعني: يشابهونها في عدم العمل والاستجابة, ويشابهونها بالسماع المجرد فقط, وشبههم الله عز وجل أيضاً بالأموات؛ لأنهم يسمعون ولكنهم لا يستجيبون, ولهذا الرسول ﷺ يقول في المشركين الذين وضعهم في قليب بدر: (ما أنتم بأسمع لي منهم), يعني: يسمعون, ولكن لا يستطيعون أن يردوا, ولا يستطيعون أن يستجيبوا, ولا يستطيعون أن

ينفعوا ولا أن يضروا, لا أنفسهم ولا غيرهم.

الإيمان عند أهل السنة والجماعة

قال المصنف رحمه الله: [والإيمان قول وعمل، وهما سيان ونظامان وقرينان, لا نفرق بينهما، لا إيمان إلا بعمل ولا عمل إلا بإيمان].

وهنا شرع المصنف رحمه الله في مسألة الإيمان, يقول: (والإيمان قول وعمل, وهما سيان ونظامان وقرينان), فالإيمان يطلق العلماء عليهم رحمة الله تعالى في بيانه ألفاظاً، فيقولون: هو قول وعمل, وتارة يقولون: هو قول وعمل ونية, وتارة يقولون: هو قول وعمل واعتقاد, وهذه الإطلاقات مردها إلى مقاصد أصحابها, وغالب إطلاقات السلف عليهم رحمة الله يقولون: الإيمان قول وعمل, وربما يقولون: قول وعمل ونية, ومرادهم بذلك أن ما كان من أمر القلب، وما كان من أمر اللسان، وما كان من عمل الجوارح، فهذا هو الإيمان.

والإيمان هو: ما وقع في القلب من التصديق بما أخبر الله عز وجل ونبيه به, وما أخبر الإنسان به عما في قلبه في قول لسانه, وما عمل به من جوارحه, فهذا هو الإيمان, فلا يصح اعتقاد ونية إلا بقول وعمل, ولا يصح القول إلا باعتقاد ونية وعمل, ولا يصح عمل الجوارح إلا مع اعتقاد ونية وقول, فلا بد من اجتماع هذه الثلاثة للإيمان.

وقول المصنف: الإيمان قول وعمل, واكتفاؤه بالقول والعمل؛ لأن القول والعمل شامل للقلب, فللقلب قول وعمل, وذلك التصديق والنية, فالقلب يصدق بما أخبر الله عز وجل به, من وحدانيته في ذاته, وربوبيته وألوهيته سبحانه وتعالى, وأسمائه وصفاته جل وعلا, وكذلك النية في العمل, فلا يعقد أعمالاً بجوارحه وقوله إلا وهي خالصة لله سبحانه وتعالى, ولهذا نقول: إن القلب له قول وعمل.

ولهذا يختصر العلماء الإيمان, فيقولون: الإيمان قول وعمل؛ لأنه داخل في القلب وداخل في الظاهر, فهو شامل للأعمال والأقوال الظاهرة وللأقوال والأعمال الباطنة, والباطنة: هي عمل القلب وقوله, والظاهرة: هي قول اللسان وعمل الجوارح, وقول اللسان يسمى فعلاً في قول بعضهم, وبهذا دل عليه القرآن, ولهذا يقول الله جل وعلا في كتابه العظيم: ﴿ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ [الأنعام:112], فسماه قولاً ثم سماه فعلاً, وبعضهم يقول: إن القول لا يسمى فعلاً, وبعضهم يسميه عملاً.

ولهذا يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ * عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر:92-93], قال بعض المفسرين: عن لا إله إلا الله, فلا إله إلا الله شاملة لقول اللسان ولوازمها أيضاً عمل الجوارح, ومال إلى هذا بعض المصنفين في العقيدة من المتقدمين, وبعضهم يقول: إن قول اللسان لا يسمى عملاً, وإنما يسمى قولاً, وذهب إلى هذا أيضاً بعض الأئمة عليهم رحمة

الله, وعمل الجوارح يسمى عملاً ويسمى فعلاً بالاتفاق, ولا يصح العمل إلا باجتماع هذه الأشياء, وهي: قول وعمل القلب, وقول اللسان, وعمل الجوارح.

القول والعمل والاعتقاد وعلاقتهم بالإيمان

وهناك من العلماء من يعرف الإيمان أو هذه الثلاثة فيقول: هي أركان الإيمان, أو يقول: هي شروط الإيمان, ومن يطلق أمثال هذه العبارات يريد تيسيراً وتقريباً للمعنى, ومرده من جهة المعنى الذي يريده إلى مقصده بمثل هذا التقسيم, فإذا كان يريد بمثل هذا التقسيم أن يجعل لازم ذلك خاطئاً فنقول له: إن التقسيم حينئذ خاطئ؛ لأنه أدى إلى الخطأ, وإذا كان مرد أو لازم تقسيمه صحيحاً فيكون حينئذ تقسيمه صحيحاً.

ومعنى ذلك: أن قولهم: القول والعمل والاعتقاد أو القول والعمل والنية هذه أركان, ما المراد؟ إذا قال: المراد أنه لا يصح الإيمان إلا بها, نقول: هذا التقسيم صحيح وهذا الوصف صحيح, وذلك أن الأركان لا بد من وجودها, فإذا فقد واحد منها فقد الآخر, ولكن لو قال: إني أسميها أركاناً ولكن إذا فقدنا واحداً لا يزول الإيمان, نقول حينئذ بأن هذا المعنى خاطئ؛ لأنه قد يقول مثلاً: أركان الإسلام خمسة, فإذا ترك الإنسان الصيام أو الزكاة أو الحج لا نكفره فكذلك من ترك العمل أو القول أو الاعتقاد يقول مثلاً: لا نكفره, لذا نقول: هذا المعنى باطل, وهذا القياس أيضاً باطل.

إذاً ما يذكره العلماء من هذه المعاني كقولهم: الإيمان قول وعمل واعتقاد, أو قول وعمل ونية, وذكرهم بوصف هذه الأشياء أنها شروط أو أركان أو واجبات مردهم في ذلك إلى المعنى اللازم لقولهم, فقد يكون صحيحاً وقد يكون خاطئاً, فما المعنى الصحيح في هذه الثلاثة؛ في قولنا: الإيمان قول وعمل واعتقاد؟ نقول: المعنى الصحيح في ذلك أن نطلق كما أطلق السلف أن الإيمان قول وعمل ونية, أو قول وعمل, وهو شامل أيضاً للنية, ولو قلنا: أركان وبينا المعنى فهو صحيح, ولو قلنا: شروط وبينا المعنى الموافق لقول السلف فهو صحيح, إذاً ما المعنى الموافق لقول السلف وظواهر الأدلة من الكتاب والسنة؟ نقول المعنى الموافق هو أن القول والعمل والاعتقاد هي الإيمان, فلا يصح الإيمان إلا بوجود هذه الثلاثة.

وما هي هذه الثلاثة بالنسبة للإيمان؟ نقول: كالركعات الثلاث بالنسبة للمغرب, فصلاة المغرب ثلاث ركعات, فإذا نقصت واحدة كالأولى أو الثانية أو الثالثة لا تسمى مغرباً, ولو دخل مبطل على الركعة الأولى أو الركعة الثانية أو الثالثة فهل تبطل الأولى أو الثانية أو الثالثة أو تبطل جميعاً؟ تبطل جميعاً, فمن انتقض وضوءه في الركعة الثالثة بطلت الأولى والثانية, وعلى هذا نقول: إن تقرير المسألة في الركعة تقريراً صحيحاً في الإيمان يفهم منه أيضاً الكفر, فمن أخطأ في تأصيل هذه المسألة من جهة تعريفها بالإيمان، فإنه يخطئ في تأصيل الكفر فيها.

ولهذا نقول: إذا فهمنا أن هذه الثلاثة هي الإيمان في إطلاقات السلف قول وعمل ونية، ندرك أن أي مبطل لأي واحد منها

يبطل الجميع؛ فمن تكلم بكلمة الكفر فسب الله سبحانه وتعالى، أو سب رسول الله ﷺ، فقد كفر بالله؛ ولو سجد لله فأدى الصلاة لله عملاً ولو سجد؛ لأن المبطل إذا دخل على واحد من هذه الثلاثة أبطلها جميعاً؛ كحال المبطل في أحد الركعات الثلاث فإنه يبطل الصلاة جميعاً, فلا نقول لمن أبطل صلاته ونقض الركعة الثالثة: إن الركعة الأولى والثانية صحيحة فلا تبطل صلاته, فالقول بصحة الصلاة باطل؛ لأن الناقض إذا دخل على أي واحد من هذه الثلاثة أبطلها؛ لأن هذه الثلاثة كلها هي المغرب, فكذلك لو جاء الإنسان باعتقاد وقول ولكنه عطل العمل, فلم يأت به؛ كمن جاء بالركعة الأولى أو الثانية فسلم من المغرب بركعتين, ولم يأت بالثالثة, فليست هي المغرب وذاك ليس الإيمان.

العمل الذي يثبت به الإيمان

ولكن ما هو العمل الذي يثبت به الإيمان؟ نقول: العمل الذي يثبت به الإيمان هو ما انفردت به شريعة مُحَمَّد ﷺ.

ولهذا نقول: إن العمل الذي يؤجر عليه الإنسان على نوعين:

النوع الأول: ما اتفقت به شريعة مُحَمَّد ﷺ مع الشرائع السابقة, مما دل عليه الشرع أو دل عليه الطبع, فما دل عليه الشرع من سؤال الله المغفرة, أو مثلاً الصدقة, فالصدقة موجودة في شريعة مُحَمَّد وشريعة موسى وشريعة عيسى, فهي من جملة الأعمال التي دلت عليها الشرائع.

وكذلك ما دل عليه الطبع أنه لا بد أن يكون موجوداً في سائر الشرائع ولو لم يدل عليه النص, فما دل الطبع والفطرة على استحبابه واستحسانه؛ كإغاثة الملهوف, ودفع الأذى عن الناس, والإحسان إلى الأقربين, وإكرام الضيف, والإحسان إلى الجار, وغير ذلك من مكارم الأخلاق, هذا النوع لا يثبت الإيمان مع وجوده, وإنما يدخل في دائرة زيادة الإيمان ونقصانه.

النوع الثاني: ما اختصت به شريعة مُحَمَّد ﷺ, وهذا هو المقصود عند العلماء أنه لا يصح الإيمان إلا به؛ وذلك كالصلاة, والصيام, والزكاة, والحج, وغير ذلك, فإذا أوجد الإنسان شيئاً من هذه الأعمال فهذا أمارة على أنه آمن بشريعة مُحَمَّد ﷺ عملاً, فوجد منه شيء من العمل الموافق لشرعة مُحَمَّد ﷺ, ولهذا يرحم اليتيم والشيخ الكبير ويعينه في الطريق ويميط الأذى عن الطريق ويداوي الجريح, وهذا معنى دلت عليه الفطرة، ولا يمكن أن توجد شريعة لا تدل عليه من الشرائع السابقة, بل لا بد أن يأتي في الشرائع, وعليه فإن فعل هذه الأشياء ليس دليلاً على إيمانه بمحمد ﷺ.

ولهذا من الضعف والجهل من يقول: إن هذا رجل يرحم الضعفاء ويعين المحتاجين ويكرم الضيف ويحترم الناس وغير ذلك ينبغي أن يكون من أهل الجنة, ولو كفر بمحمد, هذا كلام باطل؛ لأن شريعة مُحَمَّد ﷺ اختصت بشرائع, وهذه الشرائع هي التي شملت النوع الأول وهي ما دلت عليه الفطرة مما اشترك مع الشرائع السابقة, واختصت بشيء آخر, وهي شرائع مُحَمَّد صلى الله عليه وسلم التي جاء بها؛ كالصلوات الخمس, وصفة الوضوء, والصيام, وكذلك أيضاً الحج, وقد وجد في السابق, لكن زاد

النبي ﷺ في صفته وهيئته, فلا بد من وجود الثاني ليثبت العمل كالذي نقول في تعريف الإيمان إنه قول وعمل.

ومنهم من يكفر تارك الصلاة, ويجعل أصل هذا الباب مسألة كفر تارك الصلاة, ومنهم من لا يكفر بها, وهذه من المسائل الخلافية, والخوض فيها مما يطول بنا.

وخلاصة ذلك، أن من فهم الإيمان وعلاقة الاعتقاد والقول والعمل بمعنى الإيمان فهم مسألة الكفر الطارئ عليه, ومن اختل لديه هذا الأمر، فجعل هذا الأصل مضطرباً عنده، ولم يدركه كما فهمه السلف الصالح عليهم رحمة الله، حينئذ فإنه يختل في جانب ورود الكفر لديه؛ كحال الكفر الذي يطرأ على بعض الناس عملاً فيقول: لا يكفر؛ لأنه لم يبين مقصده؛ كالذي يسجد لصنم, أو يسب الله, أو يدوس المصحف, أو غير ذلك, فهذا ظهر منه الكفر العملي, ما لم يكن ثمة قرينة قوية تدفع القصد.

فمثلاً: لو أن رجلاً أعمى يمشي في الطريق فوطأ المصحف، ألا يوجد قرينة على أنه لا يعلم؟ يوجد قرينة, إذاً لماذا دفعنا عنه الكفر مع أنه وقع في صورة الكفر؟ دفعنا عنه الكفر لوجود قرينة قوية جداً تدفع القصد, لكن الأصل أن الناس بأفعالهم يقصدون, هذا هو الأصل, فإذا جاء لدينا ما ينفي هذا الأصل، رفعنا الحكم المترتب على ذلك لعدم وجود القصد, فإذا لم يوجد القصد لم يوجد الفعل.

ولهذا نفرق مثلاً في وطء المصحف بين الأعمى والمبصر, كذلك أيضاً من ذبح لله سبحانه وتعالى في موضع يقصده بعض الناس –وهم قلة– للذبح لغير الله, ولكن لم يشتهر هذا الأمر, وعرف عن هذا الرجل أنه موحد, وهو جار مثلاً لهذه الشجرة أو جار لهذه الحصاة, فذبح في موضع أو في زمن يذبح فيه لله كالأضاحي, فجاء إلى حجارة يقصدها قلة أو نحو ذلك, هل نحمله على الندرة أم نحمله على الأصل؟ نحمله على الأصل, أما إذا اجتمعت القرائن في وجود شخص لا يوجد في هذا الموضع إلا من قصد؛ كالذي يقصد الأضرحة قصداً بعينها؛ لأن الله لا يعظم فيها سبحانه وتعالى, فيسجد عكس القبلة لصنم فهذا قصد الشرك, فوقع منه الكفر عملاً ولو لم يفصح عن اعتقاده, ولهذا نقول: إذا فهم الإيمان على وجهه فهم الكفر, وإذا اختل معنى الإيمان وفهمه كما يفهمه السلف اختلت كذلك مسألة الكفر.

ولهذا يقول المصنف رحمه الله في القول والعمل: (هما سيان ونظامان وقرينان لا نفرق بينهما, لا إيمان إلا بعمل, ولا عمل إلا بإيمان), وهذا على ما تقدم معنا في مسألة الركعات, إذا قلنا: قول وعمل, فهذا –من باب التقريب– كركعتي الفجر, الركعة الأولى ملتزمة للثانية, والثانية ملتزمة للأولى, فإذا بطلت هذه بطلت هذه وإذا بطلت هذه بطلت هذه, إذا صلى ركعة ولم يأت بالثانية بل سلم من أولى فهذه ليست الفجر, وإذا عرفنا بالتعريف الثاني؛ قول وعمل واعتقاد, أو قول وعمل ونية, نقول: هي كحال صلاة المغرب, ثلاث ركعات, لا تصح الأولى إلا مع صحة الثانية والثالثة, ولا تصح الثانية إلا مع صحة الأولى والثالثة, ولا تصح الثالثة إلا مع صحة الأولى والثانية, ومن أبطلها بشيء من المبطلات وجب عليه أن يعيد الصلاة من أولها, وفي مسألة الإيمان وجب عليه أن يعيد إيمانه وأن يجدده بالتوحيد, ولهذا يقول المصنف: (لا إيمان إلا بعمل, ولا عمل إلا

بإيمان).

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الرابع

الإيمان عند أهل السنة والجماعة: يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، لذا فأهله يتفاضلون فيه، ومن هنا يجب علينا الحذر من تكفير أهل الإيمان ما لم يقعوا في الكفر. ويجب الاعتقاد بأن كلام الله بل وسائر صفاته لا يتعلق بها خلق ولا حدوث، فهي أوصاف كمال له سبحانه وتعالى.

زيادة الإيمان ونقصانه

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم حقق توحيدنا، وارزقنا صدق التوكل عليك, وحسن الظن بك، واهدنا صراطك المستقيم يا رب العالمين.

أما بعد:

قال رحمه الله: [والمؤمنون في الإيمان يتفاضلون، وبصالح الأعمال هم متزايدون، ولا يخرجون بالذنوب من الإيمان، ولا يكفرون بركوب كبيرة ولا عصيان].

يقول: (المؤمنون في الإيمان يتفاضلون، وبصالح الأعمال هم متزايدون), وعقيدة أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص ويزول, يزيد بالطاعة, وينقص بالمعصية, ويزول بالكفر, فلا يكفرون بالكبيرة كما تقول الخوارج, ولا يجعلون صاحب الكبيرة في منزلة بين منزلتين كما تقول المعتزلة, وإنما يقولون: هو مؤمن بإيمانه وفاسق بكبيرته.

وإذا استكثر الإنسان من المعاصي نقص إيمانه حتى يضعف, وحتى يبلغ مثقال ذرة, وإذا زادت حسناته تعاظم إيمانه وقوي حتى يبلغ مرتبة الصديقية والولاية, ولهذا نقول: إن الناس في طاعتهم على مراتب, والحسنات والسيئات بينها مغالبة, هذه تمحو هذه وهذه تمحو تلك, وأكثرهم وأعظمهم عملاً للطاعات أكثرهم محواً للسيئات, ولكن الشرك يمحو العمل الصالح كله, فإذا وجدت شعبة من شعب الكفر الأكبر زال الإيمان بالكلية ووجدت شعب الكفر كله, ولهذا نقول: إن الإيمان لا يكون في الإنسان تاماً إلا مع وجود مجموع شعب الإيمان, أما الكفر وجود فيكفي وجود شعبة واحدة منه, فمن ظهر منه مكفر ليس لأحد أن يقول: إنه يتصدق ويزكي ويصوم وغير ذلك؛ لأنه بوجود شعبة واحدة من الكفر يخرج عن الإيمان، فمن يسب الله أو يسب رسول الله ﷺ وهو يصلي ويزكي ويتصدق وغير ذلك فإن هذا موجب لخروجه من الملة.

وعلى ما تقدم في قولنا: الإيمان: قول وعمل ونية أو قول وعمل واعتقاد, فإن هذه الأشياء لا تنافي زيادة الإيمان ونقصانه؛ وذلك كحال صلاة المغرب على ما تقدم, كيف يكون هذا؟ إذا قلنا صلاة المغرب ثلاثاً يبطلها المبطل, لا يعني ذلك أنها لا تزيد من جهة الأجر ولا تضعف, بل تزيد بالطاعة, والطاعة التي تزيد بها ولا تبطل بفقدانها كالخشوع, والسنن, والإطالة في السجود, وإطالة القراءة, فهذه طاعات تعظم بها الصلاة، وبفقدها أو ضعفها لا تزول الصلاة, لكن إذا كان الإنسان لا يقرأ أبداً في الصلاة, أو لا يسجد, فلا تصح صلاته لزوال ذلك منه.

وكذلك أيضاً المنهيات, لا تبطل الصلاة كلها إلا ما دل عليه الدليل، وما لا يبطل الصلاة منها هو كالمحرمات التي لا تبطل الإيمان, ومثال ما لا يبطل الصلاة من المنهيات: النظر إلى السماء, فإنه باتفاق الأئمة الأربعة لا يبطل الصلاة, لكنه ينقص الأجر, كذلك أيضاً بسط الذراعين كبسط الكف, والإقعاء كإقعاء الكلب لا يبطل الصلاة لكنه ينقص من أجرها, وكذلك في المقابل المحرمات التي تطرأ على الإيمان, من النظر المحرم, أو الزنا, أو شرب الخمر، وغير ذلك, هذه محرمات تنقص الإيمان لكنها لا تفسده, فلا يبطل الإيمان ولا يبطل الصلاة إلا ما دل عليه الدليل؛ كانتقاض وضوء، وانحراف عن قبلة في الصلاة, وفي الإيمان كالسجود لغير الله, أو كلمة الكفر, أو اعتقاد الكفر وغير ذلك من المكفرات, أما ما دل الدليل على تحريمه فيبقى على تحريمه.

تفاضل الناس في الإيمان

والناس يتفاضلون بحسب إيمانهم, وإذا كان الأنبياء يتفاضلون فيما بينهم, فالصحابة ومن دونهم يتفاضلون من باب أولى, ولا نقول بقول المرجئة الذين يقولون بأن المؤمن إذا آمن فإيمانه كإيمان جبرائيل وميكائيل يبلغ مرتبة واحدة, فيجعلون الإيمان مرتبة واحدة, وكذلك الخوارج الذين يجعلون الكفر مرتبة واحدة, فإما أن يكون مؤمناً وإما أن يكون كافراً. والذين دخلوا في هذا الباب أوغلوا في التكفير؛ وذلك أنهم أوغلوا في مسألة الكبيرة, وما يتعلق بتعريف الكبيرة, وأسرفوا في ذلك, حتى من دخل في هذه الدائرة أشكل لديهم تعريف الكبائر, لهذا فالبدعة بابها متسع جداً, وإذا ضل الإنسان وسلك طريق الهوى في ذلك, فإنه يدخل في باب الضلال.

ولهذا الخوارج لما دخلوا في تكفير صاحب الكبيرة اضطربوا في تعريف الكبيرة، وما هو الحد في ذلك, واختلفوا في ذلك اختلافاً كبيراً, حتى أن منهم من أدخل بعض المحرمات في أمور الكبائر؛ فأدخلوا مثلاً على سبيل المثال حلق اللحية في أمور الكبائر فكفروا به, ثم اختلفوا فيمن حلق شعرة أو نتف واحدة هل يكفر أو لا يكفر, وقد نص جماعة من الخوارج المتأخرين على أن من أخذ شعرة واحدة إنه كافر؛ لأنه لا يمكن التجزئة في ذلك, فهل الشعرة كالشعرتين أو كالثلاث أو كالأربع؟ ما الضابط في ذلك؟ فجعلوها شعرة واحدة ليرتاحوا من هذا الأمر, فأخذوا في دائرة التكفير, حتى دخلوا كذلك في مسائل الإسبال وكفر المسبل وغير ذلك, فاضطربوا في هذا الباب, فأصبح النزاع لديهم في هذا الباب بضلال الأصل, فتنازعوا في الفروع لضلالهم في هذا الأصل.

وأعظم سلامة للإنسان في دينه أن يتمسك بالأصول الشرعية التي كان عليها السلف الصالح عليهم رضوان الله تعالى من

الصحابة, في فهم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في هذا الباب ليسلم له دينه, ولهذا أهل البدع أكثر الطوائف اختلافاً وفرقة؛ لأنهم اختلفوا في الأصول فضلوا في الفروع, بخلاف أهل السنة والجماعة في هذا من السلف الصالح وغيرهم, الذين اتفقوا في أمور الأصول فتراحموا في أبواب الفروع؛ لأنهم عظموا الأصول فعرفوا مقدار الألفة والجامع بينهم في ذلك.

وهنا في ذكر التفاضل يقول رحمه الله: (والمؤمنون في الإيمان يتفاضلون، وبصالح الأعمال هم متزايدون), والأدلة في زيادة الإيمان ونقصانه كثيرة جداً، فمن جهة الزيادة قوله تعالى: ﴿ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ﴾ [الكهف:13], يعني: إيماناً, وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في بيان مراتب الخير حتى الذرة, وكذلك أيضاً في وزن شعيرة، أو برة, أو غير ذلك من الأحاديث عن رسول الله ﷺ, ويكفي في ذلك قول الله جل وعلا: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَه ﴾ [الزلزلة:7-8], فالذرة من الخير تزيد في إيمانه فيزيد ذلك في ثوابه, والذرة من الشر تزيد من سيئاته, فيزيد ذلك في وعيده وربما عقابه.

وقول المصنف رحمه الله: (ولا يخرجون بالذنوب من الإيمان), وذلك مخالفة لعقيدة أهل الضلال, سواء من الخوارج أو المعتزلة الذين يكفرون بالكبيرة, على ما تقدم الكلام عليه.

قال: (ولا يكفرون بركوب كبيرة ولا عصيان), فلا يكفرون إلا ما دل الدليل على كفر فاعله, ويتراحمون فيما بينهم.

الحكم بالجنة أو النار لمعين

قال المصنف رحمه الله: [ولا نوجب لمحسنهم الجنان بعد من أوجب له النبي ﷺ].

وذلك لأنه لا يطلع على تمام الإيمان إلا صاحب الوحي؛ لأن الإيمان قول وعمل ونية, فقد نطلع على الظاهر لكن لا نطلع على الباطن, فربما كان منافقاً, فنحكم له بالجنة ونحن لم نر من الإيمان إلا ظاهره, وإنما نرجو له الجنة, فهذه من الأمور التي لا بأس بها.

ولا يشهد لأحد بالجنة أو النار إلا من شهد له الله ورسوله؛ كحال إبليس, وفرعون , وأبي لهب , وهامان , وقارون, وغيرهم ممن شهد الله عز وجل لهم بالنار في كتابه، أو جاء عن النبي ﷺ أنهم في النار؛ كمن رماهم النبي ﷺ في قليب بدر. ولا يشهد لأحد بالجنة إلا من شهد الله عز وجل له بالجنة ورسوله ﷺ؛ وذلك كمن ذكرهم الله سبحانه وتعالى في كتابه من غير الأنبياء؛ كمريم ولقمان , والخضر, على قول: إن هؤلاء ليسوا بأنبياء وكذلك من ذكرهم النبي ﷺ وشهد لهم بالجنة من أصحابه؛ كالعشرة المبشرين بالجنة, وغيرهم أيضاً كخديجة وعائشة وفاطمة , وكذلك أيضاً عكاشة وبلال وأسامة وزيد، وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ كثير.

وإنما لا يشهد لأحد بالجنة إلا من شهد له رسول الله ﷺ؛ وذلك لأنه صاحب وحي, فهو يشهد عن علم من الله سبحانه وتعالى بالباطن والظاهر, ولكن يرجى للناس الخير, فيرجى للمحسن الإحسان, فيقال: مات فلان على خير نرجو له الجنة، أو نرجو أنه

من أهل الجنة, فهذه ألفاظ لا يقطع بها, وإنما هو رجاء من الله أن يدخله الجنة لظاهر عمله وإحسانه.

الحكم على الإنسان بالإسلام أو الكفر وعلاقته بدخول الجنة والنار

والحكم على الإنسان بالإسلام أمر مطلوب, والحكم على الإنسان بالكفر أمر مطلوب, ما توفرت الشروط في كل منهما, والله سبحانه وتعالى خلق الخلق وقسمهم إلى قسمين: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ [التغابن:2], فجعل الناس على فريقين, ولا بد من معرفة هذين الفريقين بشروطهما, فللمسلم أحوال تشهد له بإسلامه, وللكافر أحوال تشهد له بكفره, فالحكم بالإسلام لا يلزم منه الحكم بالجنة؛ لأن الحكم بالإسلام أذن الشارع به في الظاهر, والحكم بالكفر أذن الشارع به في الظاهر, وأما الحكم بالنار فهو إلى الله سبحانه وتعالى.

وأذن الشارع لنا بالحكم بالإسلام والكفر، ولم يأذن الشارع لنا بالحكم بالجنة والنار؛ لأن الجنة والنار أمرهما إلى الله لا إلى البشر, وأما الحكم بالإسلام والكفر فهو إلى الناس، به يقضون، وبه يعدلون, وبه قبول الشهادة, وبه قبول القتال أو عدمه, وبه الجزية وعدمها, وبه المواريث، وبه المناكحات, وغير ذلك من مسائل الدين التي ترتبط بالحكم الظاهر.

أما أمر الجنة والنار فليس للناس في ذلك شأن, فهم إلى الله سبحانه وتعالى, فقد يحكم على أحد وتُنزل عليه أحكام الإسلام في الظاهر وهو من أهل النار, وقد يحكم على أحد في الظاهر بأحكام الكفر وهو من أهل الجنة؛ لأن الناس يحكموا على الظاهر, فربما حكموا على ظاهر أحد بالكفر وهو معذور بظاهره, عذره الله سبحانه وتعالى في أمر غاب عن الناس, وربما حكموا على أحد بالإسلام وهو يبطن الكفر, أو ربما ظهر منه الإسلام ثم ختم الله له بالكفر, أو ظهر منه الكفر ثم ختم الله له بالإسلام؛ كما جاء في حديث سهل بن سعد, وكذلك أيضاً في حديث عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: (إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها, وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها), وفي حديث سهل في الصحيح بلفظ: (فيما يبدو للناس), يعني: أنه كان مظهراً, ظهر منه الكفر فيما يبدو للناس, لكن من جهة الحقيقة هو مسلم, والذي حمله على هذا الكفر إما جهل أو غيره, فحكم عليه بظاهر أمره, وأخذ عليه بالأحكام, أو كان منافقاً في دائرة الإسلام فأظهر الإسلام أبطن الكفر, فهذا أمره إلى ما ختم الله عز وجل به, إما بعمل النار أو بعمل أهل الجنة.

وفي هذا أيضاً أن الناس مأمورون بالعمل بالظاهر, ولا يؤاخذون بسرائر الناس, وينزلون الأحكام عليها, فإذا ظهر من أحد الكفر يؤخذ به, ما لم تقم القرائن القوية الدافعة له في ذلك.

عقيدة أهل السنة في القرآن

قال المصنف رحمه الله: [والقرآن كلام الله عز وجل ومن لدنه, وليس بمخلوق فيبيد].

تعريف القرآن وأصل اشتقاقه

وهنا يقول رحمه الله: (والقرآن كلام الله عز وجل), والقرآن هو كتاب الله سبحانه وتعالى الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم, وهو يوصف بوحي الله, وكلام الله, وقول الله, ويوصف أيضاً بما وصفه الله عز وجل أو سماه الله سبحانه وتعالى به؛ كتسميته بالقرآن, وبالكتاب, وبالفرقان, وبالنبأ, وغير ذلك مما سماه الله عز وجل به في كتابه, أو سماه نبيه ﷺ في سنته عليه الصلاة والسلام, فيسمى بذلك.

والقرآن علم على الكتاب المنزل على رسول الله ﷺ, واختلف في اسمه, هل هو مشتق من قرأ يقرأ أم جامد ليس بمشتق؟ اختلف العلماء والسلف في هذه المسألة على قولين: ذهب جمهور العلماء إلى أنه مشتق من قرأ, وذهب بعض العلماء وهو ظاهر ما نسب للإمام الشافعي رحمه الله وذهب إليه بعض أصحابه إلى أنه جامد وعلم على كلام الله سبحانه وتعالى وليس مشتقاً من قرأ, والأظهر أنه مشتق.

وصف الوحي المنزل بأنه كلام الله على أي جهة كان

وكلام الله سبحانه وتعالى –سواء ما أنزل على رسول الله ﷺ أو ما أنزله على سائر الأنبياء– كله كلام ليس بمخلوق, ولكن الله سبحانه وتعالى يفضل شيئاً على شيء منه, وكل كلامه سبحانه وتعالى فاضل, لكنه جعل مزية لمحمد ولأمته بهذا الكتاب؛ لما فيه من إحكام وبيان, وما فيه من معاني الرحمة واللطف بهذه الأمة, وما فيه أيضاً من التخفيف والتيسير مما لم يكن في الأمم السابقة.

يقول رحمه الله: (كلام الله عز وجل ومن لدنه), كلام الله سبحانه وتعالى موصوف على ما تقدم بأنه كلام الله, كلم الله به موسى, وموصوف بأنه قول الله، كما قال تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ﴾ [آل عمران:55], وموصوف أيضاً بأنه النبأ, والكتاب, والقرآن, والفرقان, وغير ذلك مما وصفه وسماه الله عز وجل في كتابه العظيم.

وهو صفة من صفاته سبحانه وتعالى, وعلى أي جهة كان لا ينزع منه ذلك, سواء كان محفوظاً في الصدور، كما قال الله عز وجل: ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت:49], فمع كونه في صدورهم إلا أن الله عز وجل سماه آيات بينات, ﴿ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت:49].

وكذلك أيضاً لو تُكلم به فهو كلام الله, ولهذا يقول الله جل وعلا لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:6], فالمتكلم رسول الله, بكلام الله جل وعلا, ولهذا يوصف بأنه كلام الله ولو تكلم به رسوله أو تكلم به أحد من الناس, فعلى أي جهة كان لا يُسلب هذا الوصف, كذلك أيضاً لو كان مكتوباً في الصحف, فهو كلام الله سبحانه وتعالى, فالله عز وجل كلامه مكتوب عنده جل وعلا, سواء كان ما أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم أو ما أنزله على أنبيائه.

ما أشكل على الطوائف المنحرفة في مسألة القرآن

والمشكل عند الطوائف من أهل الضلال في مسألة أن القرآن كلام الله, هو ما أشكل عليهم من أنه يحفظ, وأنه يكتب, وأنه يتكلم به, فقالوا: إنه في أمثال هذه المواضع هل هو كلام الله أو ليس بكلام الله؟ فأخذوا في كثير من اللوازم في ذلك وبماذا يوصف.

وأهل السنة والجماعة يأخذون بظواهر الأدلة من أنه كلام الله كما وصفه الله, فإذا تُكلم به فهو كلامه سبحانه وتعالى, وإذا حُفظ فهو كلامه, فلا تتوغل في التفاصيل والجزئيات, وإنما تقف على ما وقف عليه النص, فلا تزد في ذلك شيئاً من تلقاء نفسك, ولهذا قال غير واحد من السلف –وروي في ذلك خبر مرفوع وهو موضوع– أن القرآن كلام الله غير مخلوق, وعبارة: غير مخلوق لم تكن موجودة في الحديث المرفوع؛ لأن البدعة في ذلك الوقت لم تكن موجودة, وما جاء عند ابن جرير الطبري في كتابه التفسير من حديث معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن عبد الله بن عباس في تفسير قول الله عز وجل: ﴿ غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر:28], قال: غير مخلوق, فقد روي مرفوعاً وهو منكر, وجاء كذلك عن عبد الله بن مسعود ﷺ أيضاً هذا المعنى, واشتهر نفي تلك البدعة في زمن التابعين؛ لأنه ظهر القول بذلك, ثم شاع في زمن أتباع التابعين, فقام أهل الأثر والسنة في ذلك من السلف بصد تلك البدعة, وهي بدعة عظيمة وشر مستطير؛ لأنه جَعْل لصفة من صفات الله أنها مخلوقة, فإذا قيل بخلق الصفة فإنه يؤدي إلى القول بخلق الموصوف, تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً, ولهذا يشدد السلف عليهم رحمة الله في هذا.

وأما من يزعم من أهل النظر الواهي الذين يقولون: إن هذا من الخلاف اللفظي, فسواء قلت القرآن مخلوق أو ليس بمخلوق لا فرق ما دام أنك مؤمن بما جاء به وممتثل إياه, وكذلك سواء خلقه الله عز وجل شيئاً في الهواء ثم أسمعه جبريل ليسمعه مُحَمَّداً, أو خلقه في مُحَمَّد, أو خلقه في جبريل ليوصله إلى مُحَمَّد، وغيرها من المعاني التي يقولها المتكلمون، ما الفرق بين هذا وهذا؟ نقول: الفرق ليس في قضية الامتثال، بل في قضية الاعتقاد, فيلزم من ذلك أن تنفي الصفات وتقول: ما المانع أن يكون سميعاً بلا سمع وأنفي هذا ما دمت أني أؤمن به وأعبده وأوحده سبحانه وتعالى, فتفعل في صفات الله عز وجل من النفي والتعطيل ما تشاء ثم تقول: إني أؤدي وأمتثل ما جاء به، فهذا مشابه لذاك, ولهذا كان السلف يشددون في ذلك, ويتفقون على أن من قال: إن كلام الله مخلوق فهو كافر, بل قال عامة السلف: إن من قال في حرف من القرآن مخلوق فهو كافر بالله؛ لأن من قال بالحرف يقول بالحرفين ومن قال بالحرفين يقول بالثلاثة, ومن قال بالثلاثة يقول بكلام الله سبحانه وتعالى كله جل في

علاه.

يقول المصنف رحمه الله: (ومن لدنه وليس بمخلوق), وقوله: من لدنه, يعني: أنه خرج منه سبحانه وتعالى, ويريد بذلك نفي البدعة بأن القرآن إنما خلقه الله عز وجل هكذا ثم أمر بإنزاله؛ كما يخلق الناس ويخلق الكائنات, فأوجده الله عز وجل في جبريل ثم أمر بأن يسمعه جبريل مُحَمَّداً ﷺ, فعلى هذا يقال: إنه لم يبدأ من لدنه سبحانه وتعالى إلا من جهة الأمر الكوني في الخلق.

ولهذا من عقيدة السلف الصالح وأهل السنة أنهم يقولون في كلام الله سبحانه وتعالى: منه بدأ وإليه يعود, ومرادهم منه بدأ, يعني: منه خرج, أي تكلم به سبحانه وتعالى على الحقيقة, ولهذا نجد بعض أئمة السلف عليهم رحمة الله حينما يتكلمون في هذه المسألة خاصة في زمن الالتباس –في زمن الإمام أحمد عليه رحمة الله– لما كثر القائلون بذلك, وكثرت حجج المبطلين في هذا كالحجج العقلية ونحو ذلك, يريدون أن يثبتوا مثل هذا الأمر إثباتاً حقيقياً تقريباً للأذهان, فيقولون: منه خرج حقيقة, حتى روي عن الإمام أحمد –وقد ذكره القاضي ابن أبي يعلى في كتابه الطبقات عنه– أنه قال: تكلم كلاماً حقيقة بفيه سبحانه وتعالى, مع أن صفة الفم لله سبحانه وتعالى لا دليل عليها, ولكنه أراد أن يبين الحقيقة من باب التقريب لهذا المعنى, ولهذا نقول: إن الله عز وجل تكلم بالقرآن حقيقة.

بدعة القول بخلق القرآن

وقد نشأت بدعة القول بخلق القرآن في أواخر زمن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى، وفي زمن التابعين اشتهرت، وقيل: إن أصلها هو ابن سبأ اليهودي, وذلك أن اليهود يقولون بخلق التوراة والإنجيل, فيقولون بخلق العهد القديم والجديد, فحملوا ذلك أيضاً على القرآن ونشروه, وقيل: إنه لما أظهر الدخول في الإسلام جاء معه ببعض العقائد فأظهرها, كما جاء المجوس لما دخلوا الإسلام ببعض العقائد فنشروها في الإسلام في مسألة الغيبة, ومسألة العصمة, ومسألة الخالقين وغير ذلك, فأثر ذلك على عقيدتهم.

أو هذا القول الباطل الذي امتحن به جماعة من الأئمة، وأظهر هذه المحن هي التي حلت في زمن الإمام أحمدعليه رحمة الله تعالى, فقام فيها خير قيام بأمر الله سبحانه وتعالى, وقد ظهر القائلون بذلك, وتسلسلت هذه البدعة, وأشهرها ابن أبي دؤاد بتأييد السلطان وأخذها ابن أبي دؤاد من بشر المريسي , وبشر المريسي أخذها من الجهم بن صفوان , والجهم بن صفوان أخذها من الجعد بن درهم , وقد وقعت الفتنة في زمن الإمام أحمدعليه رحمة الله, فوأد الله عز وجل به هذه الفتنة, وأظهر الله به الحق, لكن بقي هذا الأمر في الناس, وبقيت طوائف تتبنى هذا القول وتقول به.

أصل ضلال القائلين بخلق القرآن ولوازم ذلك

وأصل ضلال البشرية في هذا أنهم ما أدركوا أن الله سبحانه وتعالى قال عن نفسه: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], فحينما يسمي الله عز وجل كتابه بأنه كلامه جل وعلا؛ فقياس الإنسان لكلامه سبحانه وقوله على نفسه, وكذلك أيضاً ما يظنه من تسلسل أو لوازم هذا الحمل على صفات الله سبحانه وتعالى فيلزم من ذلك الضلال في هذا الباب.

فاستشكل القائلون في مسألة خلق القرآن جملة من المسائل, وجعلهم ذلك يرتدون إلى الأصل بالنقض, ومن ذلك كلامنا بالقرآن فكيف يوصف بهذا؟ هل هو كلام الله أو ليس بكلام الله؟ نقول: هو كلام الله؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ﴾ [التوبة:6], فهو كلام الله عز وجل ولو تكلمت أنت به, إذاً أيضاً بالنسبة للقراء الذين يقرءون القرآن ويلحنون ويخشعون, فهذا أجش, وهذا صوت رقيق, وهذا يتغنى وهذا لا يتغنى, وهذا يلحن وهذا لا يلحن, وهذا يجود وهذا لا يجود, وهذا يخطئ وهذا لا يخطئ, نقول: كلام الله سبحانه وتعالى هو ما جاء عن رسول الله, فمن قرأه على وجه الصواب فهو كلام الله, وأما بالنسبة للأصوات فهي أصوات القراء, فمن قرأ كلام الله فهو كلام الله عز وجل، فالكلام كلام الله, والصوت صوت القارئ, فالقارئ إذا رفع صوته أو خفضه أو لحنه, أو تغنى أو جود أو لم يجود هذا صوته, وأما القرآن فهو كلام الله سبحانه وتعالى, ولهذا يقولون: الكلام كلام البارئ والصوت صوت القارئ.

وأما بالنسبة للمكتوب في الورق, يقولون: أين كلام الله سبحانه وتعالى؟ نقول: هذا كلام الله عز وجل, هل هو مخلوق أم ليس بمخلوق؟ إذا سألك عن تفاصيل ذلك تقول: الحبر مخلوق, والورق مخلوق, وهذا كلام الله ليس بمخلوق, وهو كلام الله سبحانه وتعالى, والإلزام بأمثال هذه الأشياء أن يقول الإنسان, إذا قلت: إن الحبر مخلوق والورق مخلوق فيلزم من ذلك أن كلام الله مخلوق, نقول: كلام الله عز وجل صفة من صفاته، مستقل عن الحبر والورق ولو دون به, ولهذا يسمى ما في الصدور كلام الله, والملفوظ كلام الله, وأما بالنسبة لحسن الخط ولون المداد ولون الورق هذا شيء نخرجه كما نخرج صوت القارئ عن كلام الله سبحانه وتعالى.

حكم قول: لفظي بالقرآن مخلوق

وظهر أيضاً اللفظية الذين يقولون: لفظي بالقرآن مخلوق, يريدون أن يخرجوا أصل كلام الله عز وجل عن ألفاظهم فيقولون: لفظي بالقرآن مخلوق, فبدع الأئمة القائلين بذلك؛ لأن هذا يفضي إلى القول بخلق القرآن, ولهذا نقول: رحم الله امرأً انتهى إلى ما سمع من الحي, فيقول: القرآن كلام الله وليس بمخلوق, إذا قال أحدهم: مخلوق, يقول: ليس بمخلوق, وإذا قال: لفظي بالقرآن مخلوق, نقول: هذا الكلام بدعة, فأنت تتكلم بكلام الله، وأما الصوت فصوتك, ولهذا نفرق بين الأصوات, هذا أجش, وهذا رقيق, وهذا صوت صبي, وهذا صوت شيخ, وغير هذا من المفارقات التي أوجدها الله سبحانه وتعالى في البشر، في تنوع أصواتهم.

يقول المصنف رحمه الله: (وليس بمخلوق فيبيد), يعني: فينتهي, ولهذا من الإلزامات التي يلزم بها بعض السلف في مسألة أن القرآن كلام الله ما جاء عن بعض السلف أنه دخل على أحد الخلفاء، فقال: أحسن الله عزاءك! قال: فيمن؟ قال: في القرآن,

صلينا عليه, قال: كيف تصلون عليه؟ قال: ألست تقول: إنه مخلوق, والمخلوق يبيد, صلينا عليه صلاة الجنازة, فهذا نوع من الإلزام, إما أن تقول: مخلوق, فلا بد أن يموت, وإما أن تقول: إنه ليس بمخلوق، فكلام الله منه بدأ وإليه يعود, ولهذا الله سبحانه وتعالى في آخر الزمان يرفع كلامه سبحانه وتعالى إليه.

فأشرف ما في الأرض القرآن؛ لأنه كلام الله, والصفة التي جعلها الله سبحانه وتعالى، بين الناس يتكلمون بكلامه سبحانه وتعالى ويقرءونه ويحفظونه ويتدبرون ما فيه من معان.

كمال الصفات الإلهية ونفي خلقها

قال المصنف رحمه الله: [وكلمات الله وقدرة الله ونعته وصفاته كاملات غير مخلوقات, دائمات أزليات, وليست بمحدثات فتبيد، ولا كان ربنا ناقصاً فيزيد].

قال رحمه الله: (كلمات الله سبحانه وتعالى وقدرة الله ونعته وصفاته كاملات غير مخلوقات), صفات الله سبحانه وتعالى ليست بمخلوقة, ولو قلنا بخلق الصفات يلزم من ذلك القول خلق الذات؛ لأن الأصل من جهة النظر أن الذات هي مجموع الصفات, ومجموع الصفات هي الذات, والله سبحانه وتعالى يتعالى ويجل عن الشبيه والنظير والمثيل, ولكن لما كان القول بخلق الصفة يلزم منه القول بخلق الموصوف سبحانه وتعالى, لهذا نقول: إن الله عز وجل هو الخالق, والله سبحانه وتعالى هو القادر, وهو الرازق, وهو المحيي, وهو المميت, وهو المدبر, وهو المعز, وهو المذل, عزته وإذلاله وقدرته وسمعه وبصره باق لا يزول ولا يحول, فهو باق سبحانه وتعالى لم يكن ناقصاً حتى يزيد سبحانه وتعالى, ولم يكن زائداً عن قدره حتى ينقص, فله الكمال سبحانه وتعالى في ذاته جل في علاه.

وقوله: (وقدرة الله), أي: قدرة الله سبحانه وتعالى الظاهرة في الناس من جهة تدبيرهم وتسيير أمورهم وخلقهم وإماتتهم وتغير أحوالهم وتقلبهم, وما يحدثه الله عز وجل في الكون من مجريات ونظام, وما يحدثه الله عز وجل من كوارث وغير ذلك هذا دليل على قدرة الله سبحانه وتعالى, ينزلها متى شاء, كيفما شاء, ويرفعها متى شاء وكيفما شاء سبحانه وتعالى على الصفة التي يشاء جل وعلا.

وقدرة الله باقية، ولكن الله عز وجل ينزلها ويرفعها متى شاء, فالناس هم الذين يشاهدون الحدوث والزوال في آثارها لا في ذات القدرة, وإلا فقدرة الله سبحانه وتعالى باقية, وزوال ونقصان المشاهدة في عين الإنسان لا يعني من ذلك زوال ونقصان قدرة الله سبحانه وتعالى في ذاتها؛ لأن الإنسان لا يحكم على الله وعلى كماله سبحانه وتعالى بعقله المجرد وبما يرى ويسمع مجرداً حتى يرجع الأمر إلى الخالق سبحانه وتعالى بما يخبر الله سبحانه وتعالى به عن نفسه.

ولهذا السلامة في أبواب الأسماء والصفات ألا يسمي الإنسان الخالق سبحانه وتعالى ولا يصفه إلا بشيء وصف الله عز وجل به

نفسه أو سمى به نفسه أو سماه به نبيه ﷺ؛ لأن الأسماء والصفات ومسائل العقائد عموماً توقيفية.

وإنما وقع خلاف يسير فيما يتعلق بالأسماء والصفات الواردة عن الصحابة وأقوال الصحابة في ذلك, هل يحتج بها فتأخذ حكم الرفع أم ليست بتوقيفية؟ فمن العلماء من قال: إن أقوال الصحابة لا بد أن تكون من الوحي ومستندها الدليل؛ لأنها لا تقال من قبيل الرأي وهم أعلم الناس بذلك, ومنهم من قال: إن العبرة بالوحي كتاباً وسنة ونحن متدينون بذلك ولا أحد معصوم, فلا يقال بخطأ الصحابي ولا يقطع بقوله، وعليه فلا يوصف الله عز وجل بشيء لم يرد في كتابه ولا في سنة النبي ﷺ, وهذا هو الأرجح والأحوط والأبرأ للذمة, إلا أن من قال القول الأول لا يبدع ولا يضلل؛ لفضل الصحابة وعلو منزلتهم وسلامة دينهم, وكذلك سلامة لسانهم وقربهم من رسول الله ﷺ.

وهنا بعدما ذكر كلام الله سبحانه وتعالى وهو القرآن الكريم, ذكر ما يتعلق بقدرة الله ونعته وصفاته, فقال رحمه الله: (كاملات غير مخلوقات), يشير إلى معنى لازم من ذلك, وهو أن المخلوق ناقص, فإذا وصفنا شيئاً من صفات الله بالخلق ككلامه يلزم من ذلك أنه ناقص, والله وصف كلامه سبحانه وتعالى بالكمال, لذا قال هنا: (كاملات غير مخلوقات, دائمات أزليات), باقيات, لا يزول الله سبحانه وتعالى ولا يحول, فهو الأول والآخر, وهو الظاهر والباطن, لا تغيره الحوادث سبحانه وتعالى, وإنما هو الذي يحدث الحوادث وهو الذي يغير الخلق من حال إلى حال.

يقول رحمه الله: (وليست بمحدثات فتبيد)؛ لأنه يلزم من إحداثها إحداث ذات الله سبحانه وتعالى, ويلزم من إحداثها زوالها وبيدها, ويلزم من زوالها وبيدها أن يكون الله سبحانه وتعالى كذلك, تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً.

قال رحمه الله: (ولا كان ربنا ناقصاً فيزيد), يريد بذلك المحاجّة بالعقل والنظر لأهل البدع, الذين يقولون بأن شيئاً من صفات الله مخلوق؛ وذلك كالقرآن الكريم, فإنه يلزم من ذلك أن يكون الله عز وجل بحاجة إلى شيء من ذلك في ذاته, والله عز وجل كامل في ذاته, ليس بحاجة أن يوجد شيئاً مما لم يوجد في ذاته لحاجته إليه, فهو كامل ليس بحاجة إلى زيادة, ولم يكن زائداً عن حاجته فينقص, تعالى الله عن ذلك وعما يصفه أهل الباطل والزيغ والإلحاد علواً كبيراً.

نقف عند هذا القدر والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الخامس

فطر الله الناس على فطرة صحيحة مستقيمة, وهي ما جبلهم عليها من إدراك بعض المحرمات بلا نص, فهم يفهمون المحرم بلا نص من الوحي, وهو ما يسمى بوازع الطبع, وفائدة الشرع مع ثبوت الطبع هو المحافظة على الطبع من التبديل، ومن الإيمان بأسماء الله وصفاته: مسألة رؤية الله سبحانه وتعالى، وأنه بائن من خلقه، وإثبات صفة القرب لله عز وجل مع كمال علوه من دون تشبيه.

إشكال في قوله ﷺ: (لم يعملوا خيراً قط) مع قول: الإيمان قول وعمل والجواب عنه

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فثمة مسألة تتعلق بالإيمان سألها أحد الإخوة, وهي ما يتعلق بقول المصنف رحمه الله: (الإيمان قول وعمل) واستشكل ما يأتي في بعض النصوص من إدخال الله عز وجل لبعض المؤمنين وإخراجهم من النار ولم يعملوا خيراً قط؛ كما جاء في حديث أبي هريرة عليه رضوان الله, وهذا الحديث في الصحيح, وفيه: (لم يعملوا خيراً قط), والإيمان قول وعمل, ولا يصح إيمان الإنسان إلا بقول وعمل, ومعلوم أن الإنسان إذا لم يكن لديه قول وعمل في إيمانه الباطن والظاهر فإنه ليس بمؤمن, وإذا لم يكن مؤمناً فالله عز وجل قد حرم على المشركين الجنة, فكيف يخرج الله عز وجل من لم يعمل خيراً قط من النار ويدخله الجنة؟

موجبات دخول الجنة بين الأفعال والتروك

فينبغي الكلام على مسألة تعتبر مقدمة لهذا الإشكال, وهي أن الله سبحانه وتعالى يدخل بعض عباده الجنة بعد أن يدخله النار ممن شاء وقدر عليه العذاب من أهل الإيمان, ومن قضى الله عز وجل عليه الكفر وعذبه سبحانه وتعالى به يدخله النار بالأفعال والتروك, فلدينا أفعال وتروك, فالأفعال والتروك يستقل الناس فيها ويستكثرون, فمنهم من يستكثر من أمور الأفعال ومنهم من يقل منها, ومنهم من يستكثر من التروك مخلصاً ومنهم من يقع في المحرمات, لذا قد يستوجب بعض العباد دخول الجنة بالتروك مع قلة في الأفعال, وذلك أنه ترك المحرمات وترك الموبقات وترك المهلكات ولكن لديه عمل قليل, فعظم لديه الترك وقل لديه الفعل, وقد يدخل الله سبحانه وتعالى بعض عباده النار بفعل محرم مع وجود عمل صالح لديه, وقد يدخل الله سبحانه وتعالى بعض عباده النار بترك الطاعات -وهو يقابل دخول الجنة بفعلها- مع أنه لم يفعل المحرمات, فيكون لديه ترك الطاعات كثيراً وفعل المحرمات قليلاً, والناس في ذلك بين مستقل ومستكثر, إذا أدركنا هذه المسألة فإننا نفرق بين الفعل الذي يبادر به الإنسان من جهة العمل, وهو المقصود لدينا في مسألة الإيمان وبين ما يتعلق بمسألة التروك, إذا أدركنا هذا الأصل فدعونا ننتقل إلى معنى آخر.

دليل الطبع والشرع وأثرهما في العذاب والنجاة

وهذا المعنى وهو أن الله سبحانه وتعالى قد فطر الناس على فطرة صحيحة مستقيمة, وهذه الفطرة هي ما جبلهم عليها من إدراك بعض المحرمات بلا نص, فهم يفهمون المحرم بلا نص من الوحي, وهذا ما يسمى بوازع الطبع, وهو فطرة الله التي فطر الناس عليها؛ كما في قول الله جل وعلا: ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم:30], وكما في الصحيحين من حديث أبي هريرة: (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة, فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه), وهذا دليل الفطرة, فما هي المسائل التي يعرفها الإنسان بلا نص؟ فيعرف أنها محرمة بلا وحي وبلا رسول وبلا نذير؟ يعرف الأشياء المحرمة كالقتل, فيعرف أنه محرم بالفطرة, ويعرف أن السرقة –وهي أخذ مال الناس خفية– محرمة, ولا يحتاج إلى نص, وإنما جاء النص في ذلك مؤكداً ومعظماً, فدليل الطبع هو النوع الأول؛ وهو دليل الفطرة.

النوع الثاني: هو دليل الشرع الذي لا يمكن لأحد من الناس أن يعلم التشريع به فطرة, وإنما لا بد من دليل من الشرع يبينه الوحي من الكتاب والسنة, فدليل الشرع هي هذه الشرائع, فالإنسان يولد ويكبر ولا يعلم أحكام الصلاة, فهل يمكن أن يعلم الصلاة بالطبع والفطرة؟ لا يمكن أن يعلمها, لكن يعلم أن ثمة خالقاً يستحق التذلل والتعبد والخضوع والطاعة له, لكن كيف يطيع وهو لا يعرف هذا, فتأتي الشريعة ببيان هذه الأحكام, كذلك أيضاً هناك محرمات لا يدل عليها دليل الطبع, وإنما يدل عليها دليل الشرع, كلبس الذهب والفضة مثلاً من المنهيات للرجال, فهذا لا يدل عليه غالباً دليل الفطرة, وإنما لا بد من دليل الشرع, كذلك النهي عن الأكل بالشمال وغير ذلك فهذه لا بد فيها من دليل الشرع، ولا يدل عليها دليل الطبع.

والله سبحانه وتعالى يعاقب عباده بالأمرين, بدليل الطبع وبدليل الشرع؛ ولهذا الإنسان إذا كان ملحداً يزعم أنه لا خالق, ثم قام بجريمة قتل ولم يكن لديه نص من الوحي من كلام الله ولا كلام رسول الله ﷺ بأن القتل محرم وببيان عقوبته, فالله سبحانه وتعالى يوم القيامة يؤاخذه على القتل ولو فعله من غير علمه بالشرع؛ لأن الدليل قائم بالطبع, ولهذا ينزل الخلق عليه العقوبة فيما بينهم، فإذا قتل فإنهم ينزلون عليه العقوبة بذلك؛ لأن هذا الأمر معلوم بالطبع.

كذلك أيضاً ما يكون من السرقة والاغتصاب وغير ذلك من الأمور المعروفة في الطبائع, ولهذا تجد الناس على اختلاف شرائعهم ومللهم, سواء كانت سماوية محرفة أو محكمة، أو كانوا أيضاً من أهل الاختراع والابتداع للملل أو من الذين يعبدون الأصنام والأوثان, كلهم يحرمون القتل، والسرقة، وغصب الناس أموالهم وضربهم وغير ذلك؛ لأن دليل الطبع في ذلك قائم عندهم.

فإذا وجد مسلم من المسلمين يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله, ولم يرد إليه من نصوص الشرع إلا شيء يسير يقوم به, أو ربما لم يأته شيء من الأدلة إلا ما ينطق به من شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولم يأته شيء من تفصيلها, ثم قام بالقتل, فهل يعاقبه الله عز وجل يوم القيامة بالقتل أو لا يعاقبه، مع أنه لم يأته دليل من الكتاب، ولا أيضاً من السنة أن القتل حرام؟ الجواب: أن الله يعاقبه بالقتل؛ لأن دليل الفطرة قائم فيه, ودليل الطبع تارة يكون في الإنسان أقوى من دليل

الشرع, والله الذي أوجد دليل الطبع في الإنسان هو الذي أنزل دليل الشرع على النبي ﷺ ليبلغه للناس.

ولهذا تقوم الحجة على الإنسان بالدليلين: بدليل الطبع ودليل الشرع, وقد جعل الله سبحانه وتعالى دليل الطبع في الناس فيما فطرهم عليه من الإيمان بوحدانيته حينما أخرج من آدم ذريته ﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾ [الأعراف:172], وهذا الإشهاد هو دليل الطبع, وهو الإيمان بوحدانية الله سبحانه وتعالى, ويقيم الله عز وجل الحجة على عباده يوم القيامة بهذا الدليل؛ بأنك خلقت وأنك مطبوع على الإيمان بالخالق, فلماذا تجحد الحقيقة التي يؤمن بها العقل، ويؤمن بها السمع والبصر من جهة ما يشاهده, ولماذا تكفر بها, فدليلها في ذلك قائم, لكن ما يتعدى عن هذا وهو كيف يُعبد الخالق؟ أنت تؤمن بوجود خالق لكن الصلة بينك وبين وصف هذا الخالق وبين صرف العبادة له هذا الأمر الذي يحتاج إلى دليل شرعي, وهو مساحة العذر بالجهل, ولهذا لا يعذر الملحد بلغه الدليل أو لم يبلغه الدليل؛ لأنه قد قام فيه قائم الطبع, ولهذا حينما يأتي شخص ويقول: أنا لا أؤمن بوجود خالق, فهذا لا يعذر بجهله مع أنه لم يأته نبي مرسل؛ لأن دليل الطبع في فطرة الإنسان موجود وهو الذي جحده, ولو جاءه نص لجحده أيضاً, إذاً هو يجحد دليلاً مشابهاً من جهة الحجة لدليل الشرع، وهو ما يأتي من آيات الله سبحانه وتعالى في كتابه ووحيه العظيم.

كيفية دخول الشخص النار وخروجه منها ولم يعمل خيراً قط

ولهذا نأتي إلى مسألة وهي أن الله سبحانه وتعالى يخرج من النار من لم يعمل خيراً قط, إذاً ماذا كان يفعل؟ لماذا دخل النار؟ لدينا الباب الآخر, وهو أنه لم يفعل خيراً قط, بل كان يفعل محرمات, فعدم فعله للخير على أمرين: إما بعلم أو بعدم علم, فالإنسان يدخل الجنة إما بأفعال أو بتروك: فالتروك كتروك المحرمات والأفعال كأفعال الطاعات.

فلا بد أن يوجد جنس الأفعال في الإنسان حتى يستوجب الجنة, فقد يكون لدى الإنسان مثقال ذرة من الأفعال فحفظ على إيمانه, ولكن لديه تروك كثيرة من المحرمات زادت في ثوابه مخلصاً لله عز وجل فاستحق دخول الجنة.

وكذلك بالنسبة لدخول النار, فقد يدخل الإنسان النار ولديه أكثر من مثقال الذرة من جهة الطاعات، ولكن لديه محرمات وأفعال، فهو لم يفِ بالتروك التي أمر الله عز وجل بتركها فاستحق حينئذ دخول النار؛ كالذي يقع في الزنا, ويقع في الربا, ويقع في السرقة, ولكنه يصلي ويصوم، وآخر أقل منه صلاة ولكن لديه تروك, أي: تارك المحرمات, فهذا يدخل الجنة، وذاك يعذب في النار.

ولهذا لدينا بابان: الباب الأول باب الأفعال, والباب الثاني باب التروك, ولدينا دليلان: دليل الطبع, ودليل الشرع, وكلها يعاقب الله عز وجل بها عباده بالأفعال والتروك, ويثيب الله عز وجل عباده أيضاً بنوع من الأفعال والتروك.

ولهذا نقول: إن الله سبحانه وتعالى قد يدخل عبداً النار ولم يبلغه دليل الأفعال في الشرع, بمعنى: أن الإنسان يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وهو لا يدري ما صلاة، ولا صيام، ولا صدقة، ولا نسك, ولا يعلم شيئاً من الشريعة, فهذا معذور، لكنه يقتل

ويزني ويسرق, فلم يأته دليل من الشرع في فرضية الصلاة فضلاً عن أن يأتيه دليل من الشرع بمسألة الزنا والسرقة والقتل, لكنه يزني ويسرق ويقتل, فهذا يستوجب النار, وقد يعذبه الله سبحانه وتعالى, وهو لديه أفعال, فإذا عذبه الله عز وجل عذبه بما ثبت من دليل الطبع فيه, وهو تحريم القتل, وإن لم يأت نص بتحريم القتل لديه, فالقرآن ليس لديه والسنة ليست لديه, لكن دليل الطبع موجود لديه بتحريم القتل, فعذبه الله به، ولكن لم يعذبه بترك الأعمال؛ لأنه ليس لديه خير يخرجه من النار إلى الجنة, ولما عذبه الله بالقتل، وعذبه بالزنا، وعذبه بالسرقة وعاقبه فيها ومحصه ليس لديه عمل خير, فهذا يخرج من النار ولم يعمل خيراً قط.

وهذا التوجيه, يؤيده حديث حذيفة عند ابن ماجه وكذلك عند الحاكم في المستدرك مرفوعاً: (يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب), يعني: يدفن وتطمس معالمه, (حتى لا يدرى ما صلاة، ولا صيام، ولا صدقة، ولا نسك, إلا أقوام يقولون: لا إله إلا الله, سمعنا آباءنا يقولونها ونحن نقولها) هذا لديه قول, لكن ليس لديه عمل, قيل لحذيفة: (ما تفعل به لا إله إلا الله؟ قال: تنجيه من النار لا أبا لك), لهذا نقول: إن الإنسان الذي ليس لديه علم بالأفعال يعذر بعدم فعله لعدم علمه, ولو قيل: كيف يدخل النار؟ فنقول: بالأفعال التي دل عليها الطبع, ولهذا لو تأتي الأرض من مشرقها إلى مغربها, فتسأل أي شخص عن حكم القتل, فيقول لك: محرم طبعاً, والسرقة محرمة, فيؤمنون بهذا, فما الذي جعلهم يؤمنون به؟ فنقول: دليل أوجده الله في الناس كما أنزل الوحي؛ ليؤيده بالطبع, ولهذا تنحرف بعض الفطر, فتجد أنهم يجعلون الزنا حلالاً, فهذه فطر مبدلة، فكما تبدل الشرائع تبدل كذلك الفطر.

توجيه حديث: (لم يعمل خيراً قط) في اللغة

أيضاً من الأمور التي يوجه فيها هذا أن العرب قد تستعمل قولهم: لم يعمل خيراً قط, أو لم ير شيئاً قط, لشدة ما يخالفه, ولهذا جاء في الحديث (في الرجل الذي يغمس في النار غمسة, هل مر بك نعيم قط؟ فيقول: لا, أو يغمس في الجنة غمسة وهو أبأس الناس، فيقال: هل مر بك بؤس قط؟ فيقول: لا), فهذا كلامه ليس بصحيح؛ لأن معنى قوله: لم يمر به بؤس قط، أنه رأى نعيماً لعظمته تضاءل لديه ما مر به من بؤس, وقوله: لم يمر به نعيم قط، أنه رأى عذاباً لهوله تضاءل ما مر به من نعيم.

ولهذا قد يستعمل في لغة العرب أنه لم يفعل خيراً قط لعظم السيئات في مقام الحسنات, وهذا أسلوب عربي, وأمثال هذه النصوص لا نضرب بها المحكم, وإنما نفسرها ونبينها على ما جاء في أصول الشريعة العامة, ونفهم بالتفصيل والتأصيل الأول مسألة من المسائل المهمة, وهي مسألة العذر بالجهل, فثمة أشياء دل عليها دليل الطبع فالأصل ألا يعذر بها أحد, شخص يقول: أنا ملحد, نقول: هذا دل عليه دليل الطبع, لسنا بحاجة لمحمد ولا لعيسى ولا لموسى, لسنا بحاجة إلى شيء, دليل الطبع قام في هذا الأمر, فالقاتل يعاقب, لو جاءنا رجل الآن وقال: إني قتلت فلاناً ولم يبلغني دليل من الكتاب والسنة عن هذا, فيقام عليه الحد؛ لأنه ليس بحاجة إلى نص؛ لأن الله فطره على هذا الشيء وأوجد فيه هذا الأمر, وموجد الطبع هو منزل الشرع, وقد أقام الحجة بالاثنين, إذاً ما فائدة الشرع مع ثبوت ذلك في الطبع؟ ليحافظ على الطبع من التبديل وكذلك يؤكد

الطبع بالتنزيل حتى يعظم في نفس الإنسان القتل.

ولهذا جاءت النصوص متكاثرة بالوعيد على القتل والزنا وغير ذلك؛ حتى تكبح جماح الشهوة والعدوان, فالإنسان قد يحب الانتقام؛ فيأتيه النص ويوقفه, وقد يتجاوز الطبع فيأتيه النص, ولهذا إذا اجتمع الطبع والشرع على الإنسان تقاويا على أسره وتقييده, وإذا كان الإنسان صاحب فطرة صحيحة وصاحب شرع صحيح فإنه حينئذ يكون أكثر انضباطاً.

وقد يكون الإنسان منضبطاً بطبع صحيح بلا شرع يعلمه, وينضبط في دائرة الشرع ويضل فيما فقده من أمور الشرع, ولهذا نعرف دوائر العذر, ودوائر عدم العذر؛ فلو شرب شخص الخمر وسكر ولم يعلم دليلاً من الشرع في ذلك؛ فهل يعذر بشربه الخمر أو لا يعذر؟ الجواب أنه يعذر؛ لأن الخمر لا يدل على تحريمها الطبع, كذلك الذي يترك الصلاة, وهو جاهل بها وثبت جهله, فدليل الطبع لا يدل على هذا, لكن لو سرق، أو زنى، أو ضرب، أو اغتصب أو غير ذلك فهذه يدل عليها دليل الطبع؛ لأنه بطبع الإنسان لا يحب أن ترتد إليه هذه الأشياء, ولا يحب أن تكون منه, وإن وجد نزوة أن تكون في غيره.

أحكام العذر بالجهل

ثم بعد ذلك تأتي الدائرة الأخرى وهي العذر بالجهل في مسألة من مسائل الشرع متى يعذر الإنسان ومتى لا يعذر؟ فما تمكن الإنسان من العلم به ولم يسعَ إلى تحقيقه, فهذا لا يعذر به ولو كان جاهلاً من جهة الحقيقة؛ فحينما تأتي إلى شخص وتقول له: هذه أحكام الإسلام وأركانه, قم بقراءتها وتعلمها لتتعبد لله, ثم تركها ولم يقرأها, فهذا من جهة الحقيقة هو جاهل, وشخص آخر لم يعرض عليه الإسلام ولم يعلم بمكانه حتى يسعى إليه, ولم يسعَ إليه, اشتركا في الجهل, لكن ذاك تمكن من العلم وعلم بمكانه فأعرض, ولو طلبه لرفع الجهل عنه, وذاك ما علم بمكانه وما عرض عليه, فيعذر الثاني ولا يعذر الأول, بحسب الحال, وهي على مراتب, قد تختلف في زمن ولا تختلف في زمن, وتشتهر في موضع دون موضع.

وتأتي بعض المسائل الخلافية في هذا الأمر, ومنها مسألة الشرك والوثنية, هل يعذر الإنسان بجهله في أمر الوثنية إذا عبد الأصنام أم لا يعذر؟ فتدخل في هذه الدائرة, هل عبادة الأصنام يدل عليها دليل الطبع منفرداً؟ فإنك تعلم بوجود خالق فلماذا تعبد الحجر؟ إذا عبد الحجر منفرداً على أنه الخالق مدبر الكون إذاً نفى وجود الخالق سبحانه وتعالى، وذلك بتعدده, فالعلماء عليهم رحمة الله تعالى لهم كلام في هذا, فمنهم من ينفي العذر في مثل هذا الأصل, ومنهم من يعذر بحسب الحال.

ولهذا يختلفون في مسألة أهل الفترة على أقوال, وهي تتقارب من جهة التأصيل وتختلف من جهة التنزيل, والكلام على هذه المسألة يحتاج إلى بسط, ولكن نكتفي بهذا القدر.

وبه نعلم المسألة التي يتكلم فيها العلماء, أو يسأل عنها بعض الإخوة, وهي مسألة كيف يخرج الله عز وجل أناساً من النار لم يعملوا خيراً قط ويدخلهم الجنة مع أننا نقول: إن الإيمان قول وعمل, إذاً إذا انتفى الإيمان ليسوا من أهل الإسلام, نقول: انتفى عنهم العمل بعذر وعوقبوا بالتروك, لوجود وازع الطبع فكابروا عليه فعوقبوا عليه, ولهذا قد يدخل الإنسان النار ولو لم

يعلم دليلاً بحرمة السرقة، وحرمة القتل، وما في أحكامها؛ لوجود قائم الطبع في ذلك, ويعظم عليه العقاب إذا اجتمع فيه الوازعان: وازع الطبع, ووازع الشرع.

تنزيه الله وصفاته عن مماثلة المخلوقين

قال المصنف رحمه الله: [جلت صفاته عن شبه صفات المخلوقين].

وهذا لأن الله سبحانه وتعالى ليس له مثيل ولا نظير ولا ند ولا شبيه، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ [الشورى:11], فإذا نفينا الشبيه عن الله ننفي عن صفاته المثيل والشبيه والنظير من جميع الوجوه, والخطأ في هذا الباب هو الذي ضلت به الطوائف, سواء في أبواب التشبيه أو في أبواب التعطيل.

قال رحمه الله: [وقصرت عنه فطن الواصفين].

وذلك أن الواصفين إنما يصفون على مثال موصوف مشاهد, أو مذكور مسموع, فهذا يدركه الإنسان فيصف ما سمع على ما رأى, أو ما سمع على ما سمع, فمسموع موصوف على مسموع لم يوصف, فيلحقه بذلك المثال, ولهذا نقول: إن الله سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء, ولهذا تقصر عنه فطن الواصفين، فالإنسان لا يستطيع تمثيل الشيء إلا بوجود مثال وشبيه له أو برؤيته له بعينه, والله سبحانه وتعالى يتجلى لعباده في الآخرة.

وأما مسألة رؤية الله سبحانه وتعالى في الدنيا فمحل اتفاق أن الناس لا يرون الله سبحانه وتعالى في الدنيا, وإنما اختلف في رسول الله ﷺ, وكذلك اختلف في مسألة: هل يرى الله عز وجل في المنام؟ هذه من المسائل الخلافية التي قد اختلف فيها العلماء على قولين.

إثبات صفة القرب لله تعالى وعلاقتها بعلمه سبحانه وتعالى

قال رحمه الله: [قريب بالإجابة عند السؤال].

وذلك أن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة:186], وفسر الله سبحانه وتعالى قربه هنا بالإجابة, وذلك أن قوله ﴿قَرِيبٌ﴾ [البقرة:186], فسر بقوله: ﴿ أُجِيبُ ﴾ [البقرة:186], والله سبحانه وتعالى يسمع دعوة الداعي, ويُسمعه لو شاء سبحانه وتعالى كما لو كان قريباً, ولهذا الله سبحانه وتعالى يخاطب الناس يوم القيامة فيُسمع البعيد كما يسمع القريب بصوت واحد, كما جاء في المسند وغيره من حديث جابر بن عبد الله عن عبد الله بن أنيس أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (يحشر العباد يوم القيامة حفاة عراة غرلاً, فيناديهم الله عز وجل بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب, فيقول: أنا الملك, أنا الديان, لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وله

عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقص منه حتى اللطمة, ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وعليه لأحد من أهل النار حق حتى أقص منه حتى اللطمة), الحديث, وأصله في البخاري معلقاً في كتاب العلم.

فالله سبحانه وتعالى قريب من عباده, مطلع على أحوالهم, وهو معهم أينما كانوا, كما قال تعالى: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد:4], يعني معهم سبحانه وتعالى بعلمه، وسمعه، وبصره، وإحاطته جل وعلا, يرى أفعالهم ويسمع سبحانه وتعالى ما يصدر منهم من أصوات وهمسات, ويجيب دعوة الداعي, ويعلم خطرات الأنفس, ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض.

ومن سعة علمه سبحانه وتعالى أنه يعلم الغيب والشهادة, ويعلم ما كان, وما يكون, وما سيكون, وعلم الله عز وجل لأمر الغيب والشهادة لا يختلف, فلا يزيد علم المشاهد عنده لكونه مشاهداً, ولا ينقص علم الغيب عنه لكونه غائباً.

وهذا الأمر إذا أدرك على وجهه عُلم أن الله سبحانه وتعالى شرع شرعته وأحكم دينه للعباد في حال الغيب وحال الشهادة, فشرع شريعته لأمة الإسلام في الصدر الأول وهم شاهدون, وشرع الله سبحانه وتعالى الشريعة لبقية الأمة وهم غائبون, فهو يعلمهم سبحانه وتعالى على حد سواء, فلا ينقص علمه الغائب لكونه غائباً, ولا يزيده الشاهد لكونه شاهداً, فعلمه سبحانه وتعالى في كل ذلك تام.

فهذا الاختلال في أمر العلم هو الذي أضل العقلانيين في باب الحكم وباب التشريع, فقالوا: إن شريعة الله صالحة لزمن دون زمن؛ لأنهم يقيسون علم الله على أنفسهم, فيرون العلم المشاهد، ويضعف لديهم العلم الغائب, فإذا جاء الغائب وحضر وكان شاهداً عظم المشاهد وضعف الغائب, ولهذا يتقلبون بين غيب وشهادة.

والله سبحانه وتعالى يرى الماضي والمشاهد، ويرى الغائب على حد سواء من جهة كمال العلم, وقد أنزل سبحانه وتعالى شريعته على الجميع, فبها يصلح أمر دينهم وتصلح دنياهم, ولهذا جاء في حديث عائشة عليها رضوان الله تعالى –وهو أيضاً ظاهر القرآن– أن النبي ﷺ كان يستفتح صلاة الليل بقوله: (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما اختلفوا فيه), فلننظر ماذا قال, قال: (عالم الغيب والشهادة, أنت تحكم بين عبادك), أي العباد؟ العباد السابقين والحاضرين واللاحقين, (فيما اختلفوا فيه)؛ لأن حكم الله عز وجل في غاية الإحكام والدقة لكمال علمه سبحانه وتعالى للغيب والشهادة, ولهذا لما ضعف هذا الإيمان أو غاب لدى كثير من الخلق من الحكام، أو المفكرين، أو العلماء ضعف لديهم تناول حكم الله وأنه لا يصلح اليوم ويصلح للأمس, وضعف لديهم كمال علم الله سبحانه وتعالى في هذا الباب, وأن الله سبحانه وتعالى ما أنزل حكمه لكون هؤلاء حاضرين, وإنما أنزل حكمه لأمة محمد من أولهم إلى آخرهم ليعلمهم على حد سواء, فلا يزيد علم المشاهد لمشاهدته, ولا يضعف علم الغيب لمغيبه وعدم شهوده.

كمال عزة الله من أن يبلغه ضر عباده

يقول المصنف رحمه الله: [بعيد بالتعزز لا ينال] الله سبحانه وتعالى عزيز وعزته عن عباده يظهر فيها كمال الغنى وكمال حاجة عباده له, فتظهر العزة بكمال غنى الله سبحانه وتعالى عن عباده, وكمال فقر العباد لربهم سبحانه وتعالى, ولكنه يُوجد في عباده أسباباً ومشيئة يكسبون بها، فيغترون بهذه القدرة التي أعطاهم الله عز وجل ليكسبوا بها, وإلا فالله سبحانه وتعالى يجعل من المخلوقات ما لا قدرة لها من جهة الحياة والموت فيرزقها عز وجل ويحييها ويميتها, فجعل الله عز وجل للعباد من جهة النوال في الأرض وكذلك القدرة, فظنوا أن هذه القدرة التي أوتوها من جهة التكسب عزة تضاهي عزة الله سبحانه وتعالى, فاغتروا بما آتاهم الله عز وجل من نوال.

والله سبحانه وتعالى يضرب لعباده مثلاً في النبات, فالنبات ليس له تدبير يذهب ويقتات، والله عز وجل هو الذي يغرسه، وينبته، ثم يظهره من ثماره، ثم يسقطه ويعيده في دورة الحياة بلا حركة في ذاته, وما جعله للإنسان في ذاته من جهة الأخذ بالأسباب هو مشيئة يسيرة يأخذ بها الإنسان من جهة السبب والتكسب والمعيشة, وقد رزق الله سبحانه وتعالى من دونه وأحياه حتى كمل وأماته, بل جعل لبعض الشجر أعماراً لم تكن للإنسان, يشاهده أجيال وهو قائم, يسقيه الله سبحانه وتعالى ويحفظ حياته ويجعل له آجالاً بلا سبب, فإذا كان هذا ممن ليس له قدرة، فينبغي للإنسان الذي له قدرة أن يعلم أن الله عز وجل يبتليه ويفتنه بالقدرة التي آتاه الله عز وجل إياها.

ولهذا أعظم الناس ضلالاً أكملهم عقلاً إذا انحرف, وأقلهم عقوبة عند الله سبحانه وتعالى أضعفهم عقلاً إذا انحرف؛ لضعف السببية الموجودة لديه من جهة الأخذ بالتكسب ولضعف اغتراره بعزة ذاته, ولهذا نقول: لله سبحانه وتعالى العزة والكمال ولعباده كمال الفقر إليه.

قال رحمه الله: (بعيد بالتعزز لا ينال) ولا ينال الله سبحانه وتعالى بأي شيء من عباده, فلا يبلغه خيرهم ولا يلحقه ضرهم وشرهم, فالنفوس ما تكسب من شر هو عليها, وما تكسب أيضاً من خير فلها, ولهذا نقول: إن الله سبحانه وتعالى لا يضره أحد من عباده.

وأما الأذى فنقول: الأذى على نوعين:

أذى يضر, وهذا لا يكون للخالق سبحانه وتعالى, ولهذا الله عز وجل يقول في الحديث القدسي: (يا عبادي لن تبلغوا ضري فتضروني), يعني: لن يصل إلي الضر.

النوع الثاني: أذى لا يضر, وهذا كما جاء في الحديث: (يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر), ولهذا نقول: الله سبحانه وتعالى لا يضره أحد من عباده بسوء أو بشر, ولا ينفعه أحد من عباده بخير يفعله, فإن أحسن فلنفسه وإن أساء فعليها.

إثبات علو الله تعالى وذكر أنواعه

قال رحمه الله: [عال على عرشه, بائن من خلقه, موجود وليس بمعدوم ولا بمفقود].

تقدم الكلام على علو الله سبحانه وتعالى, وأن علو الله عز وجل على نوعين: علو الذات وعلو القدر، وعلو الذات هو علوه عز وجل على عرشه في السماء، والعرش فوق السماء السابعة, وهو عز وجل مستو على عرشه استواء يليق بجلاله, ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه:5], وإثبات علو الله سبحانه وتعالى أمارة وعلامة على الإيمان؛ كما جاء في الصحيح لما سأل النبي ﷺ الجارية حين ضربها سيدها وجاء بها إلى رسول الله ﷺ, (سألها رسول الله ﷺ: أين الله؟ قالت: في السماء, قال: فأعتقها فإنها مؤمنة).

فالله سبحانه وتعالى له العلو بنوعيه: علو الذات, وعلو القدر, وذلك لأن الله سبحانه وتعالى مستو على عرشه كما سبق, وعلو القدر هو علو المنزلة، فإن الله سبحانه وتعالى له الكمال في أسمائه وصفاته, كالعزة والإذلال لمن شاء, والقدرة, والرحمة, واللطف, والرزق, والإحياء, والإماتة, وغيرها.

منشأ ضلال الحلولية والرد عليهم

قوله: (بائن من خلقه) يريد العلماء عليهم رحمة الله تعالى بهذه المسألة تقرير جملة من المعاني, منها رد ما يقول به الحلولية من الجهمية الذين ينفون علو الله سبحانه وتعالى, وإذا سئلوا عن الله قالوا: هو في كل مكان, فإن سئلوا عن كل مكان, تدرجوا في هذا الأمر فقالوا: هو حال في كل شيء, حتى أن منهم من يبالغ في ذلك ويقول: إن الله حال في ذواتنا, وتسلسلوا في هذا.

والأصل في هذه البدعة المضلة هو نفي استواء الله عز وجل على عرشه, بدءوا من هذه المسألة فنفوا استواء الله عز وجل على عرشه وتأولوه على جملة من المعاني, وحملهم ابتداءً ربما ورع، وربما إفساد لدين الله عز وجل بالهوى, ومنهم من يروم حسن القصد بتنزيه الله عز وجل عن عدم العلم بعباده, والحق أنه لا يلزم من علم الله عز وجل بعباده أن يكون حالاً في مخلوقاته سبحانه وتعالى, بل كمال العلم في ذلك أن الله عز وجل يعلم ما كان وما يكون, سواء أمر الغيب وأمر الشهادة, وسواء كان عبده قريباً منه أو لم يكن قريباً منه, فلله عز وجل الكمال في ذلك, ثم لما نفوا علو الله عز وجل واستواءه سئلوا: أين الله إذاً؟ فقالوا: الله عز وجل في مكان, ثم توسعوا في هذا, فقالوا: الله في كل مكان؛ ويلزم من هذا أنه موجود في الجمادات, وموجود في البشر, وموجود في كذا, فتوسعوا في هذا, حتى سئلوا: أين الله؟ فقالوا: حال في ذواتنا, بل حتى التزموا فيما هو أبعد من ذلك في مسألة حلول الله عز وجل كحلوله فيما يستقذر, هل الله حال فيه، كالمزابل وغيرها, وكذلك أيضاً يستوحش الناس منه في أمور المقابر أو الحمامات أو غير ذلك, تعالى الله عز جل عن ذلك علواً كبيراً, فبلغ بهم الضلال في هذا الباب حتى قالوا: ما في الجبة إلا الله, ومنهم من بلغ في ضلاله أن يمر بجيفة كلب فيقول: الله هاهنا, يعني: أن الله عز وجل يحل في هذه الأشياء, فأوغلوا في هذا حتى كان بشر المريسي لشدة انحرافه وإيمانه بهذا الضلال إذا سجد يقول: سبحان ربي

الأسفل, تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً؛ لنفيه علو الله عز وجل على عرشه, وهذا كفر بالله سبحانه وتعالى.

ولهذا نقول: إن المؤمن لا يسلم له دينه حتى يمر نصوص الشريعة كما جاءت، فيثبت لله عز وجل علوه واستواءه سبحانه وتعالى على عرشه, ويثبت لله عز وجل علمه وإحاطته بخلقه وكماله سبحانه وتعالى في ذلك, ويمسك عما عدا ذلك, فالالتزام في أمثال هذه التفاصيل أدخل كثيراً من الطوائف في دائرة الزندقة والإلحاد, حتى إن منهم من نفى الكفر فجعل الناس كلهم مؤمنين وكلهم في الجنة, فيقول: إذا كان الله عز وجل يحل في عباده وحال في كل مكان فكيف يعذب الله عز وجل من هو حال فيه.

وكذلك أيضاً في الأصنام, إذا كان الله عز وجل يحل في كل مكان فيلزم من ذلك أنه حال في الأصنام، فمن سجد لصنم فهو يسجد لله, فهو ما عبد إلا الله, ثم يبحثون التماس الأقوال في هذا الأمر, فيلتمسون في قول الله عز وجل: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء:23], فيقولون: قضى يعني: قدر, فالله قدر على عباده أن يعبدوه سبحانه, فمن سجد لصنم فلا يعبد إلا الله؛ لأن الله قدر عليه, ولو نظروا في تكملة الآية: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [الإسراء:23], للزمهم أن الرجل إذا ضرب أمه وأباه أنه بار بهما؛ لأن الله قدر عليه هذا الشيء, ولا يقول بذلك عاقل, فالذي قدر عبادة الله هو الذي قدر طاعة الوالدين, إذا كان قضى بمعنى قدر، والحق في تفسير القضاء هنا أنه على نوعين: قضاء قدري كوني, وقضاء شرعي, والقضاء الشرعي هو المراد في هذه الآية, وعليه فقوله: ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء:23], يعني: وصى وأمر؛ كما فسر ذلك جماعة؛ كعبد الله بن مسعودوعبد الله بن عباس وغيرهم, أي: أمركم الله بتوحيده سبحانه وتعالى وببر الوالدين, ولكن قد يقع من العباد شيء من ذلك بإذنه سبحانه وتعالى.

وقد أوغلوا في هذا الباب حتى دخلوا في تعطيل أحكام الله سبحانه وتعالى, مثل: كيف يقتص من الضارب, وكذلك أيضاً في مسائل النكاح، وقالوا: إنه يكون النكاح فيما شاء, بل بالغوا في هذا الأمر حتى قالوا بالحلول والفناء في بعضهم, يعني: أن الكون قطعة واحدة, فلم يكن ثمة مقام للتحريم, فحتى يتخيل بعضهم أن الذي أمامه هو, وأنه هو الذي أمامه, وقد ذكر بعض الأئمة أن أحدهم كان واقفاً على نهر فسقط صاحبه بجواره فلحقه، فقال: سقطت أنت فظننت أنك أنا, وهذا نوع من الهوس في هذا الباب, فبدءوا من الضلال بنفي العلو، وانظر إلى أين تسلسوا وانتهوا في هذا.

ولهذا نقول دائماً: إن البدعة في بدايتها لا ينظر الإنسان إلى لوازمها ثم تنتهي به إلى ضلال, قد لا تنتهي به في العقد الأول ولا العقد الثاني, بل تنتهي به إلى ما بعد ذلك, أما العقيدة الصحيحة فهي سالمة، تلتزم بها ولو مضى عليك قرون, انظروا إلى بدعة الرفض مثلاً, بدءوا في مسألة عصمة الأئمة, وأن الإمام هو النائب عن الله وهو الذي يبلغ عن الله؛ لأنهم يحتاجون إلى مشرع, إذا كذبوا الصحابة وافتروا عليهم فيحتاجون إلى مشرع يبلغ عن الله, من أين يأخذون الشريعة؟ يأخذونها من الإمام, فجعلوا عصمة الأئمة, وُجد الإمام, وُلد للثاني, وُلد للثالث, وُلد للرابع, وجدوا إماماً لم يولد له, توقفوا, حينئذ تعطلت مسألة التشريع, هل يرجعون إلى صحة العقيدة؟ كابروا وأحدثوا مسألة الغيب, قالوا: وُلد له ولكنه دخل في السرداب, ثم دخلوا في

هذه الدائرة إلى ما شاء الله سبحانه وتعالى.

تولد الضلال في عقائد أهل الضلال

ولهذا نقول: إن عقائد الضلال يتولد فيها الضلال, ولهذا تشعب الضلال عند الرافضة, هل دخل في السرداب, أو بقي لديهم؟ وإذا دخل في السرداب من الوسيط إليه؟ كل يبتكر أنه رآه, وأصبح الوسائط لديه شعب, فلا أحد يستطيع أن يكذب هذا؛ لأنه لو كذبتني كذبتك, فاسكت عني أسكت عنك, كل يلتقي به ويسكت الدجال هذا عن هذا الدجال, وبقوا في دين من الخرافات في هذا الباب, ولهذا نقول: إن العقائد الفاسدة تنتهي إلى ما لا نهاية له من أمور الفساد, والعقائد الصحيحة تبقى على صواب ولا يحدث فيها فساد إلى أن يرث الله عز وجل دينه والأرض ومن عليها.

ولهذا هنا في كلام المصنف رحمه الله: (بائن من خلقه) أراد أن يبين ما عليه أهل الضلال من الجهمية وغيرهم, فالذين يقولون: إن الله عز وجل حال في كل مكان, أراد أن يبين لهم أن الله سبحانه وتعالى مستو على عرشه بائن من خلقه، وكذلك أهل الضلال الذين يقولون: إن الله حال فينا وحال في كل مكان, ودافعهم لذلك هو الالتزام، وذلك أنهم التزموا بالباطل؛ لأنهم فتحوا أوله, والتزموا بالباطل حتى لا يخاصموا, فقالوا: إن الله في كل مكان, فحاجوهم في كل مكان, هل يشغل من مكان؟ لأنك إذا قلت: إنه لا يوجد في مكان، فما المانع أن لا يوجد في غيره؟ هل يوجد في ذواتنا؟ هل يوجد في أمور النجاسات؟ فلا يريدون أن يجعلوا باباً يلتزمون به، فاندرجوا في هذا الباب ووقعوا في ضلال مبين.

حكم إطلاق عبارة واجب الوجود على الله تعالى

وقول المصنف رحمه الله: (موجود وليس بمعدوم ولا بمفقود) المتكلمون يجعلون الموجود إما واجب الوجود أو جائز الوجود أو ممكن الوجود, ويجعلون الله عز وجل واجب الوجود من باب التقريب, وإلا لم يثبت نص من الوحي بمثل هذه اللفظة, ولكن هم يريدون بها التقريب المعنوي للأذهان ولا يريدون من ذلك الوصف لله سبحانه وتعالى, ولهذا نقول: يجوز الإخبار عن الله سبحانه وتعالى بمعاني الخير وصفات الكمال, فتقول: موجود, وتأتي مثلاً ببعض العبارات التي ربما لم تأت مثلاً في وصف أو اسم الله سبحانه وتعالى, فتطلق بعض العبارات من باب التجوز, فهذا سائغ إذا كانت عبارات تتضمن الكمال, ولكن لا يجوز أن تجعلها اسماً لله ولا صفة له, وإنما عن طريق الإخبار, فيتوسع العلماء في أبواب الأخبار ما لا يتوسعون في غيرها, وذلك أن المتكلمين في هذه اللفظة أخذوا يطلقون ويكثرون من إطلاق هذه العبارة في مسألة الوجود؛ واجب الوجود, وممكن الوجود, وجائز الوجود.

وهنا أيضاً في قوله: (وليس بمعدوم ولا بمفقود), تعالى الله عز وجل عن ذلك علواً كبيراً.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس السادس

من عقيدة أهل السنة: أنهم يؤمنون بأن الله سبحانه قدر الآجال والأرزاق لجميع الخلق، ويؤمنون بعذاب القبر وفتنته وما فيه من النعيم للمؤمن والعذاب للكافر، وأهوال القيامة وما فيها من البعث والنشور والميزان، وأن ذلك كله حق.

تقدير الله لآجال الخلق وأرزاقهم

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

قال رحمه الله: [والخلق ميتون بآجالهم عند نفاد أرزاقهم وانقطاع آثارهم].

وذلك أن الله سبحانه وتعالى يقدر على الخلق الآجال, فيقدر عليهم الولادة, ويقدر عليهم الوفاة, ويقدر عليهم الرزق, ويقدر عليهم السعادة والشقاوة؛ كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود في قوله: (حدثني رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق أن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه), الحديث, والله عز وجل قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف عام, كل المقادير بجميعها, سواء الأرزاق أو الأعمار, أو السعادة, أو الشقاوة, أو الذرية, أو الأرض التي يسكنونها, أو المال الذي يؤتون إياه, وما يحرمون إياه, والأمراض والأسقام, وكذلك الصفات والهيئات والأشكال, كلها يقدرها الله سبحانه وتعالى على مخلوقاته.

وقوله هنا: (والخلق ميتون بآجالهم عند نفاد أرزاقهم), ذكر هنا مسألة الموت؛ لأنه إذا علم أجل الموت علم أجل الولادة, فمن يقدر على عباده الموت يقدر على عباده أيضاً الإيجاد والحياة, ولكل أجل كتاب لا يتجاوزونه, ولا يستقدمون ساعة ولا يستأخرون, وهذا لجميع الخلق, سواء كان حيواناً أو غير حيوان.

أنواع الخلق

وخلق الله سبحانه وتعالى الذين أوجدهم في هذه الأرض على أنواع:

النوع الأول: خلق لهم أرواح وأنفس ونمو؛ وهم الإنس, وكذلك الجان, فلهم أرواح وأنفس ونمو.

النوع الثاني: لهم أنفس ونمو وليس لهم أرواح؛ وهذا في حال البهائم؛ كالأنعام وغيرها, وكذلك فيما له نفس من الحشرات والطيور وغيرها, فهذه لها أنفس لكن ليس فيها أرواح؛ لأن وجود الروح يلتزم معه وجود الإدراك العقلي, وللبهائم إدراك لكنه يختلف عن إدراك الإنسان, والبهائم تحاسب في الحقوق فيما بينها, ولا تحاسب بالتفريط في التكليف الشرعي بأمور العبادات

وغير ذلك, ولهذا يقول النبي ﷺ كما جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة: (لتؤدن الحقوق إلى أهلها حتى يقتص الله من الشاة القرناء للشاة الجماء), إذاً تكلف في الحقوق التي بينها بهذا الأمر, وهذا يؤيد ما تقدم الكلام عليه أن وازع الطبع كافٍ من غير شرع, حتى في البهائم فكيف في بني آدم.

والنوع الثالث من هذا الخلق: ما له نمو وليس له نفس ولا روح؛ وذلك كالأشجار, فالله عز وجل يقدر لها آجالاً تنمو وتموت, ثم تدور دورتها بما يقدره الله سبحانه وتعالى عليها, فهذه لها نمو ولكن ليس فيها أنفس وليس فيها أرواح.

والرابع: خلق ليس فيهم أرواح ولا أنفس ولا نمو؛ وهي الجمادات, وهي أنواع, منها الحجارة, والتراب, والماء, وكذلك أيضاً مما يوجده الله عز وجل من الحديد، والمعادن، وغير ذلك, وهذه لها آجال أيضاً, وآجالها تختلف, وتركيبتها وسببيتها تختلف أيضاً, وكل هؤلاء عباد لله يسبحون الله سبحانه وتعالى, ولكن الله عز وجل لا يُطلِعُ أحداً على تسبيح أحد وعبادته إلا بعلمه، وكل له صفة من أمور العبادات, فإذا كانت بعض عبادات بني إسرائيل من قوم موسى تختلف عن عبادة عيسى, وعبادة بني إسرائيل تختلف في بعض صورها عن عبادة محمَّد ﷺ, وكذلك الجن والإنس –وهما الثقلان– يخاطبون برسالة نبي واحد فيختلفون في بعض صور العبادة, فكيف بجنس يختلف عن غيره من جهة الخلق, فلكلٍ نوع من العبادة يصرفها لله سبحانه وتعالى لا يعلمها إلا هو سبحانه وتعالى, وقد يطلع الله عز وجل بعض عباده على بعض الأشياء من هذا؛ كما أطلع الله سليمان وعلمه منطق الطير, وكذلك أيضاً كلام النمل وفهمه وسماعه.

رزق الله للكافر والمؤمن

يقول رحمه الله: (والخلق ميتون بآجالهم عند نفاد أرزاقهم وانقطاع آثارهم), أي: إن الله سبحانه وتعالى من لازم ربوبيته أن يتكفل بأرزاق الخلق, فالله يرزق المؤمن والكافر, فإذا سلب الله عز وجل عبده الرزق ولم يعطه إياه فلا بد ألا يكون حياً؛ لأنه لا بد أن يكون له رب, والله عز وجل إذا أوجده حياً فلا بد أن يتكفل برزقه, على اختلاف في هذا من جهة الغنى والفقر, بما يقدره الله عز وجل على عباده سبحانه وتعالى؛ لأنه إذا كان حياً ولم يرزقه الله عز جل فله رب غير الله, وإلا من الذي أبقاه؟ ولهذا تنقضي آجالهم عند نفاد أرزاقهم.

فالله سبحانه وتعالى يرزق المؤمن والكافر, وهذا مقتضى الربوبية, ولهذا الله عز وجل وصف نفسه بقوله: ﴿ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴾ [المؤمنون:72], قال قتادة وغيره: يرزق المؤمن والكافر, فهو يتكفل بهذا الأمر, وبعض الناس يقول: لماذا يرزق الله الكافر وهو يكفر بالله ويسب الله عز وجل وغير ذلك؟ والخلل في هذا هو تشبيه الخالق بالمخلوق؛ لأن المخلوق إذا سُب انتقم ومنع المال ممن يعطيه إياه؛ فإذا كنت تحسن إلى شخص وتعطيه مالاً, ثم قام بسبك فإنك تجد دافعاً بقطع المال عنه؛ لأنك تتألم, وتريد انتصاراً لنفسك, لكن الله لا يتألم ولا يضره فعل العباد, فهم إنما يكفرون لأنفسهم ويحسنون إلى أنفسهم, ولهذا يرزق الله عز وجل الكافر ويرزق المؤمن؛ لأن الحسنة له والسيئة عليه, وهذا يوجد نوع منه مع ضعف في البشر, وذلك أن الإنسان في جانب انتصاره لنفسه ينتصر ممن يؤذيه ولا ينتصر ممن لا يؤذيه ولو اشتركا في الأذية, إذا سبك طفل عمره

ثلاث سنوات, سبك بكلمة فقال: يا كذا, وسبك رجل عمره عشرون سنة فقال: يا كذا, أيهم أقرب إلى انتقامك؟ لا شك أنه الثاني؛ لأنه أوجد في نفسك ألماً ولعلمك أنه قاصد لذلك, لكن الصغير ربما يطلق عليك كلمة وتقوم بالمسح برأسه وتعطيه حلوى أليس كذلك؟ لماذا تشفق عليه؟ لأنك ترى أن بينك وبينه بوناً شاسعاً, فهذا مخلوق مع مخلوق, فكيف بالخالق الذي له المثل الأعلى وليس له مثيل سبحانه وتعالى, لذا ربما يسيء المخلوق لله فيمزق المصحف ويسب الله ثم تجد أن الله يعطيه ما لذ وطاب؛ لأن الله عز وجل لا يتضرر بهذا الشيء, بل الضرر عليك أنت, وهذا يجده الإنسان في نفسه.

فمثلاً: تجد الذرة أو النملة تأتي إلى قدمك وربما تلدغك وأنت لا تشعر ثم تذهب، فهي ترى نفسها أنها منتصرة عليك؛ لأنك ما تبعتها, وأنت ترى أن مقامك وجبروتك أكبر من أن تطارد هذه النملة.

كذلك أيضاً البعوضة تأتي إلى يدك وتقوم بلدغك ثم تطير وأنت تراها تطير, ولا تتبعها, ولم تنتصر منها؛ لأنها بعوضة وأنت إنسان, فكذلك أنت ودنياك لا تساوي عند الله جناح بعوضة.

ولهذا من يسأل لماذا الله يرزق الكافر وهو يسبه سبحانه وتعالى؟ نقول له: لأن الدنيا كلها ومن فيها لا تساوي عند الله جناح بعوضة, وإنما أنت الذي تقوم لأجلها وأنت تتضرر؛ لأنك عبد فقير, فكيف تريد من الخالق أن يمتنع عن رزق عبد سبه ولم يتضرر الله عز وجل من ذلك؛ لأن الضرر عائد على الإنسان, ولهذا خلل الناس في إدراك حق الله سبحانه وتعالى سببه هو التشبيه الذي لا يدركونه, منه ما هو بمقدار الشعرة ومنه ما يزيد, فإذا ضعف هذا الجانب لديه قوي إيمانه بالله سبحانه وتعالى, والإنسان يقع في هذا الأمر من حيث لا يشعر؛ لأن الإنسان بطبعه التشبيه, فهو دائماً يحرص على المماثلات, فتجد أنه يتوجس من شيء قد مر عليه في السابق؛ لأنه يسير على المثال, فهو يعتمد في علمه على المثليات, وأما الله سبحانه وتعالى فهو أوجد المخلوقات وهو يعلمها سبحانه وتعالى وليس بحاجة إلى مثال حتى يقيس عليه، بل يعلم الكائنات على سبيل الاستقلال بلا قياس سبحانه وتعالى, ولكن جعل الأمور متماثلة ومتشابهة حتى يعلم العباد ويقيسون حتى تستمر مصالحهم في هذه الأرض.

- **إثبات عذاب القبر وفتنته**

قال رحمه الله: [ثم هم بعد الضغطة في القبور مساءلون].

يقول رحمه الله: (ثم هم بعد الضغطة في القبور مساءلون) وهذه هي حياة البرزخ, والإنسان لا بد أن يمر بها، حياة الدنيا ثم حياة البرزخ, ثم الحياة الآخرة, وهو يعذب في قبره ويفتن, وعذاب القبر كما جاء في الصحيح وغيره (أن النبي ﷺ كان يستعيذ في صلاته قبل السلام: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار), فاستعاذ النبي ﷺ من عذاب القبر.

تعلق عذاب القبر بالروح والجسد

وعذاب القبر يجعله الله سبحانه وتعالى على الروح والبدن, ويجعله على الروح, ولا يجعله على البدن وحده؛ لأن البدن لا يعذب إلا مع وجود الروح فيه, فينزل الله عز وجل عذابه على الروح, وينزل عذابه على الروح والبدن؛ لأن البدن بالنسبة للروح كحال البدن بالنسبة للقميص؛ الإنسان إذا نزع قميصه وأخرج جسده منه كحال الروح إذا انتزعها من الجسد, فإذا أخذ القميص ثم رماه ثم أُحرق لا يتضرر؛ لأن جسده الذي يماثل روحه خرج منه, ولهذا يحرق الميت ولا يتضرر؛ كحال القميص الذي أُخرج من الجسد, فالله سبحانه وتعالى يعذب الجسد والروح معاً, ويعذب الروح ولو لم تكن في الجسد, كما يعذب الجسد –من باب التقريب– ولو لم يكن فيه قميص, ويعذب القميص والجسد معاً, ولكن لا يعذب القميص بلا جسد فيتضرر الإنسان بذلك.

معنى فتنة القبر

وأما بالنسبة لفتنة القبر فالمؤمنون والكفار يفتنون في قبورهم, ومعنى الفتنة هي الاختبار, وهذا المقصود في قول الله عز وجل: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ ﴾ [إبراهيم:27], فالثبات في الآخرة هو ما يتعلق بالثبات في القبر عند السؤال, وقد جاء عن رسول الله ﷺ من حديث ابن عمر قال: (ذكر رسول الله ﷺ فتان القبور, ثم قال: إن أرواحكم تعاد إليكم كهيئتكم اليوم), فتعاد الأرواح في القبور للناس كهيئتهم ويقظتهم اليوم, ثم يسألون: من ربك؟ ومن رسولك؟ وما دينك؟ فأما الثابت الواثق فإنه يجيب, وأما المتردد الذي يقلد فإنه يتردد, وبقدر ضعفه وتقليده ونفاقه فإنه يكون تردده وكذلك إحجامه, وربما أيضاً خطؤه في ذلك, ولهذا جاء عن رسول الله ﷺ تعظيم أمر القبر وشدة أمره, وأنه أول منازل الآخرة, وبه يعرف الإنسان مقعده من الجنة والنار, وقد جاء عن عثمانعليه رضوان الله: أنه كان إذا رأى القبر بكى, فقيل له: إنا نذكر عندك الجنة والنار ولا تبكي، وإذا ذكرنا القبر بكيت, قال: إنه أول منازل الآخرة, وبه يعرف الإنسان موضعه من الجنة أو النار, وهذا أمر عظيم؛ لأن الإنسان أول ما تقبض روحه ثم يوضع في قبره يفتن إذا كان من أهل الجنة أُري مكانه.

وبهذا نعلم أن الله سبحانه وتعالى إنما يجري الكتبة على عباده ويحصي عليهم ليعلموا, وإلا فهو يعلم مآلهم سبحانه وتعالى في الآخرة إما إلى جنة وإما إلى نار, ويريهم الله عز وجل ذلك قبل الميزان والحساب, يعني: ما سيئولون إليه, فيقال: هذا مقعدك من الجنة وهذا مقعدك من النار لو أنك كفرت.

فالإنسان في قبره يفتن, وجاء فيمن يفتنه أنهما الملكان وهما: منكر ونكير, والحديث في السنن, واحتج به أحمدرحمه الله كما ذكره القاضي ابن أبي يعلى عنه, وبعض العلماء يعل الحديث الوارد في تسمية الملكين, والفتنة في القبر ثابتة وهي محل قطع خلافاً للمعتزلة الذين ينفون عذاب القبر.

ضمة القبر وأثر الفتنة فيه في تكفير السيئات

وكذلك أيضاً فإن للقبر ضمة أو ضغطة, وقد جاء في ذلك الحديث وفيه كلام, فمن العلماء من يصحح الحديث ومنهم من يضعفه, وعلى كل نقول: إن الله سبحانه وتعالى يجعل فتنة القبر من مواضع وأسباب التكفير لذنوب العباد ممن كان من أهل الإسلام, فالمكفرات عديدة: منها: المصائب والأحزان التي تلحق الإنسان, كالأمراض وغيرها, وكذلك أيضاً الحسنات التي تكفر السيئات, وكذلك أيضاً دعوة الإنسان لنفسه واستغفاره لربه, وكذلك دعوة غيره له يكفر الله عز وجل بها عنه, ومنها أيضاً: فتنة القبر؛ لأن الله عز وجل إذا عجل لعبد من عباده فتنة أو هماً أو حزناً في قبره فالله عز وجل عدل, قد جعل العقاب في الآخرة بالنار, فإذا ابتلى عبده بشيء من الامتحان والكرب والشدة في القبر، فإن الله عز وجل يخفف عنه بمقداره، وذلك لمن يستحق التخفيف من أهل الإسلام, وأما من كان كافراً فالله عز وجل لا يغفر لمشرك إشراكه إلا أن يتوب.

العذاب بالنار في القبر

وأما العذاب بالنار في القبر فالأظهر أن الميت لا يعذب بالنار في قبره, وإنما يفتن, ويعذبه الله سبحانه وتعالى بغير نار؛ لأن الله عز وجل يقول عن آل فرعون: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر:46], يعرضون عليها عرضاً ولم يدخلوها, وهذا نوع من العذاب, والله عز وجل يعذب الجسد لو شاء في القبر, بالضغطة ونحوها, أما النار فالله سبحانه وتعالى يعرضها؛ لأن من أشد الناس كفراً فرعون وقومه, ومع ذلك الله سبحانه وتعالى يعرضهم على النار, ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا ﴾ [غافر:46], إذاً ثمة عرض وثمة إدخال, العرض يكون في القبر, والإدخال يكون في الآخرة بعد البعث والنشور.

حال الأنبياء وأجسادهم في القبور

قال رحمه الله: [وبعد البلى منشورون، ويوم القيامة إلى ربهم محشورون، ولدى العرض عليه محاسبون].

يقول هنا: (وبعد البِلى منشورون), يعني: بعدما تبلى أجسادهم ويقدر الله عز وجل عليهم ذلك, وهذا هو الأصل, وليس كل جسد يبلى, ولكن الأصل في الأجساد أنها تبلى, وممن لا يبلى جسده في قبره الأنبياء, وقد جاء في ذلك جملة من الأحاديث, منها قوله ﷺ: (إن الله عز وجل حرم على الأرض أجساد الأنبياء), يعني: أن تأكلهم, وقد صنف في ذلك غير واحد من العلماء كالبيهقي، فإن له رسالة في حياة الأنبياء في قبورهم, وقد ساق في ذلك جملة من الأحاديث.

واختلفوا في الأنبياء, هل هم أحياء في قبورهم أم ترد لهم الحياة ثم تنزع منهم؟ فمنهم من قال: إنهم أحياء في قبورهم, وانتصر لهذا جماعة كالبيهقي رحمه الله, وصنف في ذلك رسالة: حياة الأنبياء في قبورهم, ومن يقول بحياة الأنبياء يلزم من باب أولى بمسألة الأجساد, ومن العلماء من يقول: إن الله عز وجل يردها إذا شاء وإلا فالأصل أنهم ليسوا أحياء في قبورهم, وهذا

مقتضى القبض, وكذلك أيضاً مقتضى ما بعده من البعث والنشور.

دخول الأولياء في خصائص الأنبياء في القبور

وهل يدخل في الأنبياء بعض الخلق؛ كالأولياء وغير ذلك؟ بعض العلماء يقول هذا, وهو أن بعض الأولياء لا يعذبه الله سبحانه وتعالى, وقد جاء ذلك في بعض الآثار, كما في قصة دانيال عند ابن عساكر وغيره, ولا أعلم في ذلك نصاً عن رسول الله ﷺ أن الله عز وجل يحرم على غير الأنبياء أن تؤكل أجسادهم, وما جاء في ذلك عن الشهداء أو الأولياء أو غير ذلك، فيها كلام.

البعث والنشور يوم القيامة

وهنا يقول رحمه الله: (وبعد البلى منشورون), ذكرنا أن هذا على الأصل. قال رحمه الله: (ويوم القيامة إلى ربهم محشورون), فالإيمان بالبعث والنشور ركن من أركان الإيمان, ولهذا لما سئل النبي ﷺ عن الإيمان كما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: (الإيمان أن تؤمن بالله, وملائكته, وكتبه, ورسله, وبالقدر خيره وشره, قال: وبالبعث بعد الموت), فمن شك بالبعث بعد الموت, أو تردد في ذلك أو نفاه فهو كافر بالله سبحانه وتعالى, سواء كان نفيه في ذلك نفياً لقدرة الله عز وجل على الإعادة, أو كان النفي بأن الله عز وجل خلق الخلق ليفنيهم لا ليعذبهم سبحانه وتعالى, فكل ذلك كفر بالله جل وعلا, والأول أشد كفراً لأنه شكك في قدرة الله سبحانه وتعالى, والثاني أثبتها وكذب النص أو نفاه, وكل كافر به سبحانه وتعالى.

يقول رحمه الله: (ولدى العرض عليه محاسبون), ما من أحد من العباد إلا ويحاسبه الله سبحانه وتعالى إلا من شاء من عباده ممن يستثنيهم.

إثبات حقيقة الميزان وأن له كفتين

قال رحمه الله: [بحضرة الموازين]، هل كل الخلق يوزنون؟ وهل كل الخلق يحاسبون؟ قد جاء في حديث السبعين ألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب, بغير حساب يعني: أنهم لا يحاسبون, فإذا قلنا: إنهم لا يحاسبون فالأنبياء من باب أولى؛ لأن هؤلاء إنما اكتسبوا عدم الحساب من اتباع الرسالة, ولأسباب توفرت فيهم في أمر الاتباع, الأنبياء من باب أولى, يدخلهم الله عز وجل الجنة بغير حساب, وقد جاء في الحديث (أن الله عز وجل يدخل الجنة من هذه الأمة سبعين ألفاً من غير حساب ولا عذاب, قال: ومع كل ألف سبعون ألفاً), وجاء في زيادة: (الحثيات), وبعضهم يتكلم فيها.

والميزان له كفتان: كفة للحسنات وكفة للسيئات, والله عز وجل ينصب الميزان يوم القيامة ليقيم الحجة على العباد, ولن يعذبهم الله سبحانه وتعالى حتى يعلموا بسبب عذابهم, وهذا مقتضى عدله جل وعلا, وهذا إذا كان في أمر الخالق مع مخلوقاته فإنه في أمر المخلوقين من باب أولى, فلا يجوز للحاكم ولا للقاضي أن يعذب أو يعاقب أحداً إلا وقد أقام الحجة عليه بالبينة

الظاهرة, فيقيم عليك الحجة بكذا وكذا وكذا فما قولك؟ فهذا أمر العدل سبحانه وتعالى, ولو قامت البينة لدى الحاكم والقاضي فهل يجب عليه أن يخبر المقضي عليه؟ نعم, يجب عليه أن يعلمه بذلك, ولو كانت البينة قطعية؛ لأن مقتضى الأحكام الشرعية العدل حتى لا يقع في النفوس شيء, ويمنع المكابرة وانتصار الغير, كذلك يقع مقتضى التأديب, حتى ينزل العقاب على العلة التي لأجلها نزل, أما أن ننزل العقاب دون أن تُعلم العلة فإن هذا ينافي الحكمة المشروعة من حكم الله سبحانه وتعالى في إنزال العقاب على عباده.

والميزان له كفتان: كفة للحسنات وكفة للسيئات, من العباد ما يوضع له في الكفتين, ومن العباد ما يوضع له في كفة واحدة, فمن له كفتان من الناس فالأصل أنه من أهل الإسلام؛ لأنه ما من أحد من المسلمين إلا ولديه خير وشر, ولديه حسنات وسيئات, ولديه حق وباطل, فتلك كفة الحسنات وتلك كفة السيئات, ومن الناس من ليس له إلا وزن واحد وهو في كفة واحدة وهي السيئات, وهم الكفرة؛ لأن ما فعلوا من خير يحبطه الله عز وجل, كما قال سبحانه: ﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر:65] وقال: ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾ [المائدة:5], فيحبط الله عز وجل ما يعمله الإنسان ولو كان صادقاً في أداء تلك العبادة لله, فيتصدق ويحسن ويبر الوالدين لأجل الله سبحانه وتعالى لكنه في ذاته كافر؛ لأنه يعبد غير الله, إما بسجود لصنم, أو بسب الله, أو غير ذلك من موجبات الكفر, فحينئذ يجعل الله عز وجل الحسنات تلك هباء منثوراً, ولأنه قد جعلها له في الدنيا.

ومن عباده سبحانه وتعالى من له كفة واحدة, وهي أيضاً كفة الحسنات وليس له كفة للسيئات, وهؤلاء قلة من الخلق, وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ قال: (لا يزال البلاء بالعبد حتى يمشي في الأرض وليس عليه سيئة), مما ينزله الله عز وجل عليه من البلاء, فتنزل المصائب حتى تمحو السيئات, فإذا جاء يوم القيامة لا يوجد لديه إلا حسنات, ويدخل في هذا الحكم من يمحو الله عز وجل سيئاته لأي سبب من الأسباب بمشيئته سبحانه وتعالى في الآخرة.

محاسبة الله عبده على الذنب الذي تاب منه

وهل الله سبحانه وتعالى يحاسب عبده ويسأله عن الذنب الذي اقترفه وتاب منه مع أن الله عز وجل لا يعذب التائب إذا تاب؟ هل يسأله الله ويقرره إياه؟ اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

من العلماء من قال: إن الله عز وجل يسأل عبده ويحصي على عبده حتى السيئة التي تاب منها, وهذا مقتضى الإحصاء الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها, يقره بينه وبينه, فيقول هذه سيئة كذا في يوم كذا وكذا واستغفرت منها وتبت عليك, فهذا الإحصاء, ومن العلماء من يقول –وهذا جاء عن الحسن وغيره–: إن الله عز وجل لا يمحو من الكتاب السيئة وإن تاب منها لكنه لا يعاقبه عليها, وإنما يحصيها عليه ويريه إياها.

والقول الثاني: إن التائب من الذنب كمن لا ذنب له, ومن لا ذنب له لا يسأل؛ لأن السؤال نوع من العذاب وكذلك

الامتحان والكرب.

عافانا الله عز وجل وإياكم, وستر عيوبنا وذنوبنا وغفر لنا وهدانا بهداه, وعصمنا, إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس السابع

مما يجب الإيمان به واعتقاده الإيمان بيوم الحساب والجزاء وما في الجنة من نعيم للمؤمنين، وما في النار من شقاء الكافرين، والإيمان برؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة في دار الكرامة وبقاء الجنة والنار وخلود أهلهما فيهما. ومما يجب كذلك طاعة أولياء الأمور، وحرمة الخروج عليهم مالم يكن ذلك في كفر بواح، ومناصحتهم والوسطية في التعامل معهم.

حساب العباد يوم العرض الأكبر

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد قال المصنف رحمه الله: [ولدى العرض عليه محاسبون بحضرة الموازين ونشر صحف الدواوين, أحصاه الله ونسوه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، لو كان غير الله عز وجل الحاكم بين خلقه, لكنه الله يلي الحكم بينهم بعدله بمقدار القائلة في الدنيا، وهو أسرع الحاسبين، كما بدأه لهم من شقاوة وسعادة يومئذ يعودون، فريق في الجنة وفريق في السعير].

الله سبحانه وتعالى وكل بعباده كتبة يحصون عليهم سيئاتهم وحسناتهم، ويكتبون عليهم الأفعال، فما من شيء يفعله العبد من صغيرة أو كبيرة إلا وأحصاها الله عز وجل عليه، ويسأله سبحانه وتعالى عنها، وإحصاء الله عز وجل على عباده إحصاء ليعلموا, لا ليعلم هو، فإن الله سبحانه وتعالى يحصي عليهم بالكتبة وبالحفظة، والله سبحانه وتعالى لا يحتاج إلى محص ليعلم؛ وإنما ليقيم الحجة على عباده حتى لا يعاندوه؛ لأن الإنسان خصيم وصاحب جدل، فأراد الله عز وجل أن يقيم عليه حجته.

والله سبحانه وتعالى يحشر عباده جميعاً –المؤمن والكافر– كما ولدتهم أمهاتهم، حفاة, عراة، غرلاً، ولا ينشغل أحدهم بالآخر؛ وذلك لهول المقام وهول المفزع، ولهذا لما استعظمت عائشة عليها رضوان الله تعالى ذلك قالت لرسول الله ﷺ: (الرجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟ فقال النبي ﷺ: الأمر أعظم من ذلك)؛ لشدة الكرب والفزع والخوف من المآل والعاقبة.

قال المصنف رحمه الله: (الله يلي الحكم بينهم بعدله بمقدار القائلة في الدنيا)، يعني: القيلولة، والقيلولة هي: ما يكون بعيد صلاة

الظهر، وقيل القيلولة: ما يكون قبل الظهر.

وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ ﴾ [الأنعام:62]، يعني: إن شاء يسر على عبده حسابه وإن شاء عسره، فالله سبحانه وتعالى يقيم الحجة على عبده بما يشاء، من سرعة وعجلة، وبما يشاء يعسر الحساب، بتأخيره وتأجيله، وكذلك أيضاً تشديده على عبده، وما من أحد من العباد يناقش الحساب إلا ويعذب بمناقشته؛ للكرب الذي يجده، كما جاء في الخبر: (من نوقش الحساب عذب).

نعيم أهل الجنة

قال رحمه الله: [وأهل الجنة يومئذ في الجنة يتنعمون، وبصنوف اللذات يتلذذون، وبأفضل الكرامة يحبرون].

وهنا في ذكر الجنة والنار قال رحمه الله: (وأهل الجنة يومئذ في الجنة يتنعمون، وبصنوف اللذات يتلذذون، وبأفضل الكرامات يحبرون).

ونعيم الجنة على نوعين: نعيم حسي, ونعيم معنوي، فأما النعيم الحسي: فهو ما يمتعون به من مأكل، ومشرب، ومنكح، ومسكن، وغير ذلك مما يهيئه الله عز وجل لهم.

وأما النعيم المعنوي: فهو ما يجدونه من لذة معنوية، من المنظور أو المسموع؛ وهذا ليتم النعيم ويكمله الله عز وجل لعباده سبحانه وتعالى، والله جل وعلا قد جعل ما في الجنة مغايراً لما في الدنيا، فليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء، فالخمر يشابه الخمر باسمه، والطلح يشابه الطلح باسمه، والزعفران يشابه الزعفران باسمه، واللبن يشابه اللبن باسمه، تتشابه من جهة الأسماء ولكن تختلف من جهة الحقيقة؛ وذلك لأن الله عز وجل يقول كما في الحديث الذي في الصحيح: (أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)، يعني: أنهم لم يروا ذلك من قبل، وإذا كان مخلوق الآخرة الذي يتنعم به الإنسان ليس له مثيل في الدنيا فكيف بالخالق سبحانه وتعالى؟.

أنواع الحساب في الآخرة

وأما بالنسبة للحساب الذي يكون من الله عز وجل لعباده نجمله على نوعين:

النوع الأول: حساب يكون في حق الله سبحانه وتعالى، أي: بين العبد وبين ربه في حقه جل وعلا، وذلك فيما يقصر به العبد في جنب الله سبحانه وتعالى، من التقصير في الواجبات، وفعل المحرمات التي نهى الله عز وجل عنها وحقها يتعلق بحقه جل وعلا، كشرب الخمر فهو منكر لازم، وكذلك الزنا –ما لم يكن في ذلك بغي وتعدٍّ كما يسمى بالاغتصاب– فهو محرم لازم لله عز وجل يكون بين الاثنين، كل واحد بينه وبين الله سبحانه وتعالى.

وكذلك أيضاً ما يكون من الأمور المحرمة التي تكون بالتراضي، مثل الربا والقمار وغير ذلك، لا يكون في ذلك حقوق بين العباد ولكن هو حق لله سبحانه وتعالى. كذلك التفريط في الواجبات، وذلك بترك شيء من الصلاة، أو التقصير فيها، أو ترك الصيام، أو غير ذلك مما أوجبه الله عز وجل، فذلك حق لله سبحانه وتعالى، الفصل فيه يكون بين العبد وربه، وأما سره وعلانيته، فالله عز وجل يفضح من شاء من عباده، ويستر من شاء من عباده، فربما ستر عبده ولم يبد سيئته لأحد إلا له، ومنهم من يفضحه الله عز وجل بسيئته.

وأولى من يهتك الله عز وجل ستره في ذلك أناس: منهم: الذين يجاهرون بحرمات الله سبحانه وتعالى، ومنهم: الذين يظهرون خلاف ما يبطنون، من المنافقين وأضرابهم، حيث يظهر الله عز وجل أمرهم يوم القيامة، وأما من جهة زمن حسابهم، فإنهم يحاسبون قبل دخول الجنة والنار؛ لأنهم بسيئاتهم وحسناتهم يتمايزون بالمقام في الجنة والنار، وهذا فيما يتعلق من حق الله سبحانه وتعالى.

أما النوع الثاني: فهي الحقوق التي تكون بين الآدميين، فقد قضى الله سبحانه وتعالى ألا يغفرها للعبد يوم القيامة، إلا إذا أداها الإنسان لصاحبها في الدنيا أو تحلل من صاحبها في الدنيا، فأما بقية المكفرات لذلك فبالاستغفار والتوبة، والحسنات التي تذهب السيئات، والمصائب والهموم، وهذه لا تأتي على حقوق بني آدم، فمن أخذ مالاً من أحد أو ضربه أو قتله فذلك حق بين الآدميين، ولهذا يقول النبي ﷺ كما في الصحيح: (من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلل منها، من قبل أن يأتي يوم لا دينار فيه ولا درهم)، يعني: أن الله عز وجل يجعل العباد يوم القيامة يتقاصون حقوقاً كانت بينهم، ولا يجريها الله عز وجل تحت مشيئته سبحانه وتعالى؛ لأنه قضى في ذلك ألا يغفره لعبده إلا بأداء الحقوق إلى أهلها، كما جاء في الصحيح من حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة قال عليه الصلاة والسلام: (لتؤدن الحقوق إلى أهلها حتى يقتص الله من الشاة القرناء للشاة الجماء)، يعني: لا بد من إعادة الحقوق في الدنيا لأهلها؛ حتى يحصل الإنصاف بين العباد.

أحوال قضاء الله تعالى في حقوق العباد من جهة الزمان

وما كان من حقوق بني آدم فيما بينهم، فنقول: إنه يكون على أحوال من جهة زمان القضاء فيه:

الأولى: ما كان من المشركين الذين قضى الله عز وجل عليهم الخلود في النار، فإن الله عز وجل ينصفهم في الحقوق التي بينهم في الدنيا قبل دخول النار؛ لأنهم يتمايزون من جهة شدة العذاب وخفته بناء على ذلك.

والثانية: من قضى الله عز وجل عليهم دخول الجنة من غير ولوج النار قبل ذلك، فهؤلاء يقضي الله عز وجل بينهم حقهم كذلك؛ لأنهم يتمايزون بمراتبهم في الجنة.

الثالثة: من قضى الله عز وجل عليهم من المؤمنين دخول النار والخروج منها إلى الجنة، هؤلاء لا يفصل الله عز وجل بينهم قبل دخول النار، وإنما يفصل بينهم في حقه اللازم له، ثم يفصل بينهم في الحقوق التي بينهم بعد الخروج من النار، لما جاء عن

رسول الله ﷺ قال: (يخرج المؤمنون من النار، فيوقفون على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتصون حقوقاً كانت بينهم)، أي: حقوق الدنيا لم تقتص بينهم قبل دخول النار، إنما أجلت لهم إلى ما بعد الخروج من النار وقبل دخول الجنة، ثم يقتصون الحقوق؛ لأنها تفرقهم في المرتبة في الجنة.

وأما من كان له حق من أهل النار على أهل الجنة، ومن كان له من أهل الجنة حق على أهل النار، فإن الله عز وجل يقضي عليه الحق قبل أن يدخلها؛ بمعنى: أنه إذا كان لأحد من أهل النار حق على أحد من أهل الجنة أو العكس، ثم كتب لهذا الجنة، وذاك كتب له النار بموجب آخر، فالله عز وجل يقضي بينهم قبل دخولهم الجنة وقبل دخولهم النار؛ وذلك لما جاء في حديث جابر بن عبد الله في المسند وأصله في الصحيح معلق، قال عليه الصلاة والسلام: (يحشر العباد يوم القيامة حفاة عراة غرلاً، فيناديهم الله عز وجل بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب، فيقول: أنا الملك، أنا الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وعليه لأحد من أهل النار حق حتى أقصه منه حتى اللطمة، ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقصه منه حتى اللطمة، قالوا: يا رسول الله! كيف وإنا نأتي الله عز وجل حفاة عراة؟ قال رسول الله ﷺ: بالحسنات والسيئات)، يعني: تقتصون حقوقاً لا بالقصاص بالضرب أو القتل أو غير ذلك، أو بالدنانير والدراهم، وإنما يبدلها الله حسنات وسيئات، ولهذا نقول: إن الله سبحانه وتعالى يؤجل بعض حقوق العباد الذين كتب الله عز وجل عليهم دخول النار إلى ما بعد الخروج منها، حتى تكون رفعة لهم في الجنة.

فالحقوق المتلازمة لصاحب جنة مع صاحب نار، يعيدها الله عز وجل لأصحابها قبل دخول هؤلاء أماكنهم، وهذا مقتضى عدل الله سبحانه وتعالى.

وأما ما يتعلق بالحقوق التي كانت لأهل النار من أهل الجنة، فإن الله سبحانه وتعالى يدخلهم النار، فإذا محصهم بذنوبهم التي من حقه جل وعلا، تبقى الحقوق التي بينهم، ثم يجعلها بعد ذلك في القنطرة التي تكون بين الجنة والنار، يتمايزون فيها بعد ذلك مرتبة في الجنة، فينقص هذا ويزيد هذا بحسب الحقوق.

تعظيم حقوق الآدميين

وبهذا نعلم أن ما كان من حقوق الآدميين فقد قضى الله عز وجل ألا يغفره لصاحبه إلا بإعادة الحقوق إلى أهلها, ولهذا عظم حق الآدميين فيما بينهم على حق الله عز وجل الخاص سوى الشرك؛ لأن حق الآدميين مبني على المشاحة لا على المسامحة، وحق الله عز وجل مبني على المسامحة؛ لعظم رحمته سبحانه وتعالى, وأعظم الحقوق التي تكون بين المؤمنين فيما يظهر هو حق النبي في مقابل حق غيره، وحق المجاهد على القاعد؛ كما جاء في الخبر عن رسول الله ﷺ قال: (حرمة نساء المجاهدين على القاعدين كحرمة أمهاتهم، ومن خلف غازياً في أهله فخانه فيهم أوقفه الله عز وجل على حسناته يوم القيامة، فيقال له: خذ منها ما شئت، فما ظنكم)، يعني: ما ظنكم أنه تارك من ذلك, والأمر في ذلك مبني على المشاحة، وهذا دليل على أن الله سبحانه وتعالى يباين بين حقوق العباد بحسب مراتبهم ومنازلهم، فحق الأب على ابنه من جهة المال ومن جهة التعدي عليه

يختلف عن العدوان على الأخ، والعدوان على الجار القريب يختلف عن الجار البعيد، كما أن الزنا بحليلة الجار يختلف عن الزنا بحليلة الأبعد، فإنه أعظم، كما أن الوقيعة في نساء المحارم يختلف عن الوقيعة في نساء الأبعدين وإن كان جنس العمل واحداً.

ولهذا نقول: إنه ينبغي للإنسان أن يحترز في حقوق الآدميين قدر وسعه وإمكانه، فإنه لا بد من قضائها يوم القيامة، وقضاؤها يكون فيما يستهلكه من عمره من أعمال وطاعات يفعلها لسنوات يذهب بها رجل واحد بسبب حق من الحقوق, إما حق مالي, أو حق في عرضه، أو حق في دمه، فالاحتراز في ذلك مطلوب، فإن الله عز وجل عدل.

ولو نفذت حسنات الإنسان وما بقي عنده شيء، فإن الله يرجع إلى سيئات الإنسان ويعطيه بمقدارها؛ كما جاء في حديث المفلس في صحيح الإمام مسلم أن رسول الله ﷺ قال: (ما تعدون المفلس فيكم؟ قالوا: المفلس فينا من لا دينار له ولا متاع، قال رسول الله ﷺ: المفلس من يأتي يوم القيامة بأعمال كالجبال, ويأتي وقد ضرب هذا -انظروا, لا يوجد فيها شيء من حقوق الله الخاصة، كلها حقوق عامة بين الناس-، ولطم هذا، وشتم هذا، وأخذ مال هذا، وسفك دم هذا، فيأخذ هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته أخذ من سيئاتهم فطرحت عليه، ثم طرح في النار)، وهذا من كمال عدل الله سبحانه وتعالى وإنصافه، ومن كمال عدله أيضاً أن يجعل الحقوق بين المخلوقين شاملة للبهائم في القصاص فيما بينها, مع أنها ليست مكلفة برسالات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ وذلك لأن هذه الأمور مدركة بالطبع، وهذا دليل على شدة وازع الطبع وقوته، وأثره في باب التكليف وعدم العذر.

رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة

قال المصنف رحمه الله: [فهم حينئذ إلى ربهم ينظرون، لا يمارون في النظر إليه ولا يشكون، فوجوههم بكرامته ناضرة، وأعينهم بفضله إليه ناظرة].

هنا يقول رحمه الله: (فهم حينئذ إلى ربهم ينظرون)، مسألة النظر إلى الله سبحانه وتعالى هي من المسائل المهمة، وهي أيضاً من المسائل القطعية عند السلف، وفي ظواهر النصوص من الكتاب والسنة أن نظر المؤمنين إلى الله سبحانه وتعالى يوم القيامة مقطوع به، وهذا محل اتفاق عند أهل السنة, لا يختلفون في ذلك، والأدلة على ذلك كثيرة مستفيضة متواترة من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة:22-23]، والله سبحانه وتعالى أيضاً جعل النظر إليه هو الزيادة، وجاء عن رسول الله ﷺ كما في الصحيح من حديث جرير بن عبد الله قال: (إنكم ترون ربكم يوم القيامة لا تضامون في رؤيته كما ترون القمر ليلة البدر)، فشبه رسول الله ﷺ حال الرؤية بالرؤية.

رؤية الله في الدنيا

ورؤية الله سبحانه وتعالى على مسألتين:

المسألة الأولى: الرؤية الدنيوية، فقد حكى الدارمي رحمه الله إجماع الصحابة على أن الله سبحانه وتعالى لا يُرى في الدنيا، وأما رؤية النبي ﷺ له ليلة الإسراء فثمة قولان في هذه المسألة: روي في ذلك عن عبد الله بن عباس وعائشة، كما جاء من حديث مسروق عن عائشة عليها رضوان الله تعالى قالت: (من حدثكم أن رسول الله ﷺ رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله)، وروي أيضاً من غير هذا الوجه عن عائشة عليها رضوان الله تعالى، أما ما جاء عن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى، فإنه جاء عنه أنه قال: (إنه رأى ربه)، وقد جمع بعض العلماء بين هذين القولين؛ على أن ابن عباس قال بالرؤية القلبية، وهي رؤيا المنام، وليست رؤيا اليقظة، فإن رؤيا اليقظة منتفية؛ والسبب في ذلك أن الله سبحانه وتعالى ما جعل للبشر قدرة على رؤيته جل وعلا، ولهذا موسى لما قال لربه: ﴿ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ ﴾ [الأعراف:143]، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ لَنْ تَرَانِي ﴾ [الأعراف:143]، والسبب في هذا أنه ليس في الإنسان قدرة وطاقة كوَّنه الله عز وجل عليها في الدنيا يستطيع معها أن يرى الله سبحانه وتعالى، والله جل وعلا قادر سبحانه وتعالى على أن يري نفسه من شاء من عباده، ولكن بعد أن يغير قدرة البشر عما هم عليه؛ ليروا الخالق سبحانه وتعالى، ولهذا نقول: رؤية العباد لله سبحانه وتعالى في الدنيا ليست محالة من جهة الإمكان، ولكنها محالة من جهة خلقة الإنسان على ما هو عليه، فإذا غير الله عز وجل خلقة الإنسان، وأعطاه قدرة فإنه يرى الله سبحانه وتعالى بإذنه سبحانه.

المسائل المختلف فيها بين أهل السنة في رؤية الله في الآخرة

وأما المسألة الثانية: وهي الرؤية في الآخرة، فذكرنا أن أهل السنة يتفقون على أن الله عز وجل يُرى في الآخرة، واختلفوا في مسائل:

المسألة الأولى: في رؤية المشركين والمنافقين لربهم، منهم من قال: إنهم يرون الله عز وجل ثم يحجبون عنه تشديداً في العذاب والعقاب، كما في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين:15]، والإنسان يحجب عن الشيء إذا رآه أو تمكن منه، وأما من جهة عدم رؤيته وعدم قدرته على ذلك فإنه لا يوصف بأنه حجب عنه، ولكن نقول: إن الحجب ممكن أن يكون لمن لم يمَكَّن من جهة الأصل، وهذا أيضاً له وجه من جهة اللغة، ويعللون في ذلك أن ألم وعذاب الحجب عظيم جداً على الإنسان, ولا ينعم الإنسان بشيء قد حجب عنه مما يراه من الخير، قالوا: وذلك أن الله سبحانه وتعالى يري عبده المشرك في قبره منزلته من الجنة لو أنه أطاع الله، ثم يحجبه عنها ويريه منزلته في النار؛ لأنه عصى الله سبحانه وتعالى, فكانت رؤيته للنعيم في قبره حسرة؛ لأنه يحجب عن ذلك، وفي ذلك ألم شديد، بخلاف الإنسان الذي يوعد بشيء لم يره ثم يرى شيئاً آخر من العقاب، حينئذ يكون العذاب عليه يسيراً، وجمهور السلف وكذلك أهل السنة على أن المشركين لا يرون الله سبحانه وتعالى في الآخرة، وثمة قول ثالث في هذا: وهو أن المؤمنين والمنافقين يرون الله سبحانه وتعالى ثم يمنع

المنافقون من رؤيته.

ومن المسائل التي وقع فيها الخلاف هو الزمن الذي يرون فيه الله عز وجل ويتجلى لعباده، على اختلاف الأحاديث الواردة في ذلك.

بقاء الجنة والنار والقول بفنائهما

قال رحمه الله: [في نعيم دائم مقيم، ﴿ لا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴾ [الحجر:48] ﴿ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوا وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ ﴾ [الرعد:35]].

يقول رحمه الله: (في نعيم دائم مقيم)، وذلك أن الله سبحانه وتعالى كتب الخلود على أهل الجنة والخلود على أهل النار، خلافاً لبعض المعتزلة والجهمية الذين يقولون بأن الجنة والنار تفنى؛ وذلك لأنهم يأخذون بجملة من اللوازم، ومن هذه اللوازم أنهم كما يقولون: بوجود حوادث لها بداية، فإنهم يقولون بوجود حوادث لا بد لها من نهاية، وإذا قالوا: بفناء الجنة والنار فإنهم يقولون بفناء المؤمنين والكافرين.

سبب القول بفناء الجنة والنار والرد عليه

وهذه من المسائل الكلامية التي يتكلم فيها العلماء في مسألة الحوادث، وأنه لكل حادث محدث، وأن العالم محدَث، وإذا كان محدثاً فإنه ثمة بداية له؛ لأنه لكل حدث بداية، فكان قبله لا شيء، ويتكلمون أيضاً على مسألة تسلسل الحوادث، وأن الحوادث تتسلسل، وأن الحادثة الواحدة لها بداية ونهاية ولكنها تتحول، وهذا ما يسمى بحركات الكون وسكناته، وخلاف أهل السنة والجماعة في ذلك بين الأشاعرة وبين المعتزلة معلوم, وقد تفرع عنه التزام بعض المتكلمين من الأشاعرة في هذا الباب، فأخذوا باللزوم، حينما قالوا: إنه لا يوجد حوادث ليس لها ابتداء، بل لا بد من بداية للحوادث كلها، وقالوا: إذا التزموا بذلك فإنهم لا بد أن يلتزموا بالنهاية، فإنهم لا يقولون لشيء: إنه له بداية محددة ثم يقولون بلا نهاية, فلا بد أن يلتزموا بهذا في الطرفين، فحينئذٍ التزموا بهذا في الدنيا والتزموا بذلك أيضاً في الآخرة، ومنهم من لا يلتزم بهذا، فيلتزم بوجود الحوادث, وأن هذه الحوادث لها أعراض تطرأ عليها، وهذه الأعراض حادثة، وأن هذه الحوادث لها محدث، وأن الإحداث في ذلك له بداية، ولا يوجد حوادث ليس لها ابتداء، فيجعلون ذلك في البداية، ولا يجعلونه في النهاية.

ولكن نقول: إن الله سبحانه وتعالى قد ذكر في كتابه خلود أهل الجنة والنار في آيات كثيرة، وذكر سبحانه وتعالى بقاء أهل الإيمان في النعيم، وبقاء أهل الكفر في الجحيم، والله سبحانه وتعالى قادر على ذلك, فلا يعلل ذلك بنظريات سببية دنيوية فيما يراه الإنسان من إدراك الحس وتقلبات الزمان التي ينظر إليها بعقله، ثم يريد أن ينزلها على قدرة الله سبحانه وتعالى

الكاملة التامة في هذا الأمر.

وهذا أيضاً من الأصول التي وقع فيها صراع بين الأشاعرة وبين الفلاسفة، فإن الفلاسفة يقولون: إن الحوادث ليس لها ابتداء وليس لها انتهاء، فنظر الأشاعرة في هذا فقالوا: إن العالم محدَث وحادث، وكل حادث لا بد له من محدِث، فأثبتوا هذا الأمر، ثم بعد ذلك رجعوا بنظرياتهم التي ناظروا فيها الفلاسفة والملحدين إلى النصوص الشرعية فارتدوا, ثم قاموا بكثير من قواعد الإحداث ونقضوها وابتدعوا كثيراً من الأقوال، وجرى عليها كثير من متأخريهم فقدموا العقل في ذلك على النقل.

خلود أهل النار وخروج الموحدين

قال رحمه الله: [وأهل الجحد ﴿ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين:15]، وفي النار يسجرون، ﴿ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾ [المائدة:80]، و﴿ لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ ﴾ [فاطر:36]، خلا من شاء الله من الموحدين إخراجهم منها].

وهنا في قوله: (لا يقضى عليهم فيموتوا، ولا يخفف عنهم من عذابها، كذلك نجزي كل كفور)، نقول: من أمارات ودلائل الخلود والبقاء في الجنة والنار: أن الله سبحانه وتعالى يأتي بالموت على هيئة كبش، ثم يذبح بين الجنة والنار، فيقال لأهل النار: خلود ولا موت، ويقال لأهل الجنة: خلود ولا موت، يعني: أنهم يبقون على ما هم عليه، ويخلدون في هذا، وهل الإتيان بالموت بصورة كبش يكون قبل خروج أهل الإيمان منها أم يكون بعد ذلك؟ الظاهر والله أعلم أنه يكون بعده؛ لأن الخطاب في ذلك يلزم منه الخلود على ما هم عليه، يعني: يؤتى بالموت بعد أن يخرج أهل الإيمان من النار، ثم بعد ذلك يكون الخلود الدائم لأهل الجنة، والخلود الدائم لأهل النار.

طاعة أولي الأمر

قال رحمه الله: [والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله عز وجل مرضياً، واجتناب ما كان عند الله مسخِطاً].

أمر الله سبحانه وتعالى في كتابه العظيم بطاعة أولي الأمر في مواضع وجاء ذلك عن رسول الله ﷺ أيضاً لأنهم تجتمع بهم كلمة المسلمين، وبهم يتآلفون، وبهم تقام الحدود، وبهم تحقن كذلك الدماء، وبهم يجاهد في سبيل الله، وبهم يفصل بين الناس؛ ولهذا أمر الله سبحانه وتعالى بطاعتهم، وقرن الله عز وجل طاعتهم بطاعة رسوله ﷺ. وأولي الأمر الذين أمرنا الله عز وجل بطاعتهم هم أهل العلم والسلطة، فهم داخلون في هذا الباب.

أقوال المفسرين في قوله تعالى: (وأولي الأمر منكم)

وقد اختلف المفسرون في تفسير قول الله عز وجل: ﴿ وَأُوْلِي الأَمْرِ ﴾ [النساء:59]، على قولين:

جماهير المفسرين: على أن المراد بأولي الأمر: الفقهاء والعلماء، وقد جاء ذلك عن عبد الله بن عباس، ومجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير وقتادة، وغيرهم من السلف, وذهب جماعة أيضاً من المفسرين –وهو مروي عن عبد الله بن عباس عليه رضوان الله تعالى أيضاً– على أن المراد بهم: الأمراء والحكام، وسبب الخلاف فيما يظهر أن هذا من الخلاف اللفظي، فهو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد؛ وذلك أن النبي ﷺ ولي أمر المسلمين وهو أعلمهم بالله سبحانه وتعالى, وكذلك فإن الولاية من بعده في أعلم الناس، من جمع الحكم والأمر والسلطة، وجمع كذلك أيضاً العلم بالله سبحانه وتعالى؛ كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب ومن جاء بعدهم كذلك، ولكن لما تقادم الأمر في الأمة بدأ يضعف في هذا الأمر اجتماع السلطة والحكم والعلم في شخص واحد، فانشق الأمر وضعف شيئاً فشيئاً حتى أصبح العلم يكون في أفراد، والسلطة والأمر تكون في أفراد, فنشأت كثير من الإشكاليات في هذا الأمر.

طاعة من لا يتصف بالعلم من ولاة الأمر

والنصوص الشرعية إنما توجهت بالطاعة لمن يجتمع فيه العلم الحكم والأمر، وفي حال انفصال ذلك؛ بأن كان صاحب أمر وسلطان وحكم، ولم يكن صاحب علم، نقول: إنه داخل في مجمل الحكم فيما يوافق حكم الله عز وجل فيه، وبقدر موافقته وأمره بطاعة الله عز وجل ولو لم يكن عالماً فيطاع فيما أمر الله عز وجل به، ويخالف فيما يأمر به من معصية الله سبحانه وتعالى، ولهذا يقول النبي ﷺ: (إنما الطاعة بالمعروف)، يعني: لا يطاع فيما يأمر به من مخالفة أمر الله سبحانه وتعالى، وهذا من جهة عمل الأفراد، مما يؤمر به الناس.

وأما بالنسبة للخروج عليه، فيأتي كلام المصنف رحمة الله تعالى عليه، وطاعة الأمير فيما يأمر الله عز وجل به من طاعة الله سبحانه وتعالى، ولهذا يقول النبي ﷺ كما جاء في الصحيح قال: (من أطاع أميري فقد أطاعني، ومن أطاعني فقد أطاع الله)، وذلك لأنه يكون به مصلحة الأمة واجتماع الأمر، وكذلك أيضاً الحكم والقضاء، فعقيدة السلف الصالح وأهل السنة في ذلك أن السمع والطاعة لأولي الأمر في منشطهم ومكرههم ما قاموا في ذلك بكتاب الله سبحانه وتعالى، ولو كان في ذواتهم شيء من التقصير، من الفسق أو عدم المروءة ما لم يكن في ذلك كفر بواح، فيصلى خلفهم، ويغزى كذلك معهم, ولو كانوا فساقاً، ويحرم الخروج عليهم ما لم يكفروا كفراً بواحاً.

وأما إذا كان الحاكم ليس بعالم، فإنه يطاع ويسمع له فيما يوافق أمر الله سبحانه وتعالى، ويعصى فيما يخالف أمر الله سبحانه وتعالى، وما أمر به مما لم يرد فيه دليل لا في إباحة ولا في حظر، لا في أمر ولا في نهي فإنه يطاع في ذلك وجوباً؛ ليستقيم أمر الناس فيه، لأنه لم يأمر بمعصية، ولا يجوز للإنسان أن يبقى وليس في عنقه بيعة لإمام من أئمة المسلمين ما وجد في ذلك إماماً

مسلماً، وجاء عن رسول الله ﷺ تأكيد ذلك وبيانه في أحاديث كثيرة، ويأتي الإشارة إلى شيء منه.

المقصود بأولي الأمر في الشريعة

قال رحمه الله: [وترك الخروج عند تعديهم وجورهم, والتوبة إلى الله عز وجل كيما يعطف بهم على رعيتهم].

وهنا ذكر المصنف رحمه الله جملة من المعاني, قال: (وترك الخروج عند تعديهم وجورهم)، وهذا الخطاب إنما يتوجه هنا إلى أولي الأمر، والأصل في الشريعة أنه إذا أطلق الله عز وجل أولي الأمر فإنه يريد بذلك الحاكم المسلم، فيتوجه إليه الخطاب من جهة الطاعة ومن جهة البيعة، ومن جهة تحريم الخروج عليه، وذلك أن الأصل في أولي الأمر في كلام الله سبحانه وتعالى أنها شاملة للعالم العارف بالله القائم بأمره, بل ما هو أعظم من ذلك الذي لو نظر في كلام الله عز وجل لعرف ما يصلح شأن الأمة منه، ولهذا الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء:83]، ولا يستنبط من ذلك إلا عالم، وكذلك أيضاً في قوله جل وعلا: ﴿وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ [النساء:59]، يعني: من المصلين، كما جاء تفسير ذلك عن بعض التابعين.

الإنكار على الحاكم ومناصحته وعلاقة ذلك بالخروج عليه

قال رحمه الله: (وترك الخروج عند تعديهم وجورهم)، الخروج على الحاكم المسلم الفاسق لا يجوز، وعدم جواز الخروج عليه لا يعني عدم إنكار ما وقع فيه من خطأ وخلل بالنصيحة التي أوجب الله سبحانه وتعالى أن تؤدى له؛ كما جاء في الصحيح من حديث تميم الداري أن النبي ﷺ قال: (الدين النصيحة، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم)، فينصح ويوجه ويرشد ويدل إلى الخير، وتقام عليه الحجة، ويستصلح بالسياسة الشرعية بما يستصلح به قدر الوسع في ذلك والإمكان، ويحرم الخروج عليه، وإذا وقع في شيء من المكفرات فلا يكون حينئذٍ له بيعة، ولا يكون ولي أمر، ويسمع له ويطاع فيما يتعلق بمصالح الناس، كالأوامر العامة والنظام العام في أمور المباني، والسير، والطرقات، وكذلك أيضاً أمور الأموال، والبيع، والشراء، وغيره مما لا يخالف أمر الله سبحانه وتعالى؛ لأن هذا يصلح أمر الناس ويثبت به أمرهم.

حالات الخروج على أولي الأمر

وأما بالنسبة للخروج عليه فعلى حالين:

الحالة الأولى: إذا قدر الناس على إزالته لكن يترتب على ذلك مفسدة عظمى تستأصل به شوكتهم، وتفسد به حياتهم ويفنيهم، فحينئذٍ يقال: بالتحريم.

الحالة الثانية: إذا قدروا على إزالته، ومفسدة إزالته لا تساوي المفسدة التي تطرأ عليهم من تبعة ذلك, حينئذٍ يقال: بجواز ذلك, وتختلف مرتبة الجواز في هذا من المشروعية والتأكيد والوجوب، بحسب المفاسد العارضة في هذا، ولهذا المسلمون الذين

يعيشون تحت ولايات كافرة ينظر في ذلك إلى قدرتهم، ولكن لا تكون منهم بيعة، وأحوال المسلمين في ذلك تتباين، فمنهم: من يعيش تحت حاكم نصراني، ومنهم من يعيش تحت حاكم بوذي، ومنهم من يعيش تحت حاكم يظهر الإسلام وهو كافر، والناس يتباينون في هذا، فليس لكل أحد يحكمه كافر أن يقال له بجواز الخروج عليه؛ لعظم المفاسد، وذلك لقلة المسلمين ووفرة المشركين وقوة شوكتهم، فتجد مثلاً في بعض الدول الأوروبية أو غيرها توجد أقليات ممن أسلموا فيها، أعدادهم مئات الآلاف أو نحو ذلك، وربما في بلد تجد أعدادهم بالملايين ونحو ذلك، مثل هؤلاء يلتزمون بالنظام العام الذي تصلح به حياة الناس، وأما خروجهم في سواد عظيم من الكفر وعدد قليل من أهل الإيمان، فستستأصل شوكتهم ولا يبقى منهم حينئذٍ شيء، ولهذا نقول: إنهم لا يلتزمون ببيعة، ولا يقرون بولاية، وإنما يلتزمون بالنظام العام الذي تصلح به حياة الناس، من نظام الشُّرط، ونظام الأموال، والبلديات، والمصالح العامة التي يثبت بها أمر الناس وتصلح بها معيشتهم.

يقول رحمه الله: (وترك الخروج عند تعديهم وجورهم)، وهنا أشار إلى معنى الخروج، ونفي الخروج لا يلزم منه نفي النصح والتوجيه والإرشاد إليهم؛ كما كان الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يوجهون وينصحون ويرشدون الخلفاء رحمة بهم ورحمة بالأمة بلا هوى أو تربص أو فتنة.

علاقة التوبة إلى الله بصلاح الحاكم

ويقول: (والتوبة إلى الله عز وجل)، يعني: أن يتوب الناس مما يفعلون؛ وذلك أن جنس ما يكون في الحكام والسلاطين موجود في جنس الشعوب، فيتداعون إلى الإصلاح فيما بينهم، فلا ينشغلون بإصلاح مفسدة الحاكم عن مفسدتهم، بل يصلحون هذا وهذا بعلم وحكمة بما يعيد الأمور إلى نصابها.

يقول: (والتوبة إلى الله عز وجل كيما يعطف بهم على رعيتهم)، يعني: ما يصلح به شأنهم، ويعودون به إلى الحق، ويتجرد حينئذٍ من المعاصي والسيئات.

صور الإنكار على العصاة من أولي الأمر

والإنكار على الخلفاء والأمراء فيما يقعون فيه من منكرات وشر على صورتين:

الأول: منكر يقع فيه الحاكم لازم في نفسه، كالمنكرات التي تتعلق بالمحرمات والتي تكون خاصة بالحاكم، مما يفعله في ذاته، أو يفعله مثلاً مع بطانته، أو نحو ذلك، فهذا من المنكرات الخاصة، التي لا يجوز إذاعتها ما أسر بها، فيُنصح فيما بينه وبينه؛ لأنه من المسلمين، ففضيحته في ذلك محرمة؛ لأنه يسر بذلك المنكر فهو منكر مغفول عنه ولم يجاهر به.

الثاني: منكر يفعله عاماً، يقتدي الناس به، وليس منكراً قائماً في ذاته، بل هو متعدّ إلى غيره؛ وذلك كالمجاهرة بتحليل شيء محرم، أو التساهل في أمر عظيم من أوامر الله سبحانه وتعالى والتفريط به، فإن تأثر العامة بالكبراء ظاهر، فهم يتأثرون ويقتدون

بكبرائهم ووجهائهم، سواء كانوا علماء، أو كانوا أمراء، أو كانوا أصحاب أموال وجاه وسيادة؛ لأن الأدنى يحاكي الأعلى، وهذا استصلاحه في ذلك على حالين:

إذا علم المصلح أنه إن أصلحه فيما بينه وبينه استجاب له وأزال، فينبغي له أن ينكره وأن يصلحه فيما بينه وبينه، وإذا غلب على ظنه أنه إن قام بينه وبينه بشيء من الإصلاح ما قام بإصلاح هذا الأمر العام، فإنه يجب على العالم أن يبين الأمر للناس؛ لأن النصيحة هنا نصيحتان: نصيحة لله ولكتابه ولرسوله، ونصيحة أخرى هي لأئمة المسلمين، فحينئذ النصيحة التي يتوجه بها إلى الناس هي لحفظ دينهم مما يطرأ عليهم من محرمات، فإذا كانت المنكرات العامة التي تظهر في الناس ويبديها الكبراء والوجهاء ولا تبين للناس، فإن هذا مما يدفعهم إلى ارتكاب الشر ومحاكاته حتى ينتشر فيهم، ولهذا نقول: يجب إنكار ذلك الأمر علانية؛ لأن حفظ دين الناس أولى من حفظ مقام الأفراد من الكبراء وغير ذلك.

الوسطية في التعامل مع أخطاء الحكام

وينبغي أن يعلم أن الناس في ذلك بين طرفي نقيض, وقلَّ منهم الوسط في هذا. فمن الناس من يشيع مثالب الحكام الخاصة, التي يستأثرون بها من أفعال خاصة أو لا يفعلونها إلا في دائرة ضيقة، أو عند أفراد معلومين، أو نحو ذلك، ويشيعون أمثال هذه الأمور في الناس، وهذا من الأمور المحرمة، وطوائف أخرى لا يرون الإنكار حتى في الأمور العامة التي يفسد بها الحكام دين الناس مع الوقت، مما يجاهر بها من الأمور المحرمة؛ من تحليل المحرمات والتساهل بها علانية أمام الناس، والعدل في ذلك أن الإنسان يسوس أمور الحكام بسياسة الكتاب والسنة، لا يسوسها بالتشهي أو غير ذلك، فإن من الناس من يحجم عن إصلاح أمر الناس مداراة للحاكم، ولمشاعره ونفسه، ومن الناس من يشبع غريزته وغريزة العامة بتتبع أمر الحاكم وأخباره، وإخراج دقائق أفعاله وأقواله، وهذا من الشر.

ولهذا يذكر غير واحد أن العامة يبتلون بالحديث عن الحكام فيما يستحق وما لا يستحق، قال الجاحظ في كتابه الرسائل: وفاكهة العامة الحديث في الأمراء والملوك، يعني: في كل بلد أحاديثهم في مجالسهم في مثل هذا الأمر، فالعالم المصلح لا ينظر إلى شهوة الناس في تتبع الأخبار والأحوال والأقوال والأفعال والأسرار وغير ذلك، وإنما يتوجه إلى إصلاح دين الله عز وجل، فينظر أين يضع الحق؟ وما هو الذي يصلح أمر الناس؟ فإذا رأى أنه إذا أصلح أمراً بينه وبين الحاكم أزاله وأصلحه في الناس تعين عليه ذلك، وإذا رأى أنه إذا أصلحه فيما بينه وبينه لم يقم بإصلاح ذلك الأمر وجب عليه أن يحمي دين الناس من الوقوع في الخطأ، من محاكاة الكبراء، أو الوجهاء، أو الأمراء؛ حتى يحمي دين الله سبحانه وتعالى من مثل هذا، ولكن بحكمة وعقل, بلا تشفّ ومكيدة، وإنما يريد من ذلك حماية دين الله سبحانه وتعالى من الإفساد فيه.

لهذا نقول: إن السياسة الشرعية في هذا ينظر فيها الإنسان بتجرد وصدق وإخلاص ومراقبة لله سبحانه وتعالى, رحمة بالراعي وشفقة عليه، ورحمة أيضاً بالأمة والناس من أن ينتشر فيهم الشر، فيعم في ذلك البلاء، والأمة مرحومة ما وجد فيها المصلحون الصادقون الذين يقومون بأمر الله سبحانه وتعالى بصدق وإخلاص.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس الثامن

من عقيدة أهل السنة: الإمساك عن التكفير بالذنب، فلا يدخل الكافر في الإسلام إلا ببينة ويقين، ولا يخرج المؤمن منه إلا ببينة ويقين، والولاء والبراء لله والحب والبغض في الله، فيُحب المؤمن ويبغض، يحب لطاعته، ويبغض لمعصيته، وقد اهتم العلماء بإنكار البدع، وبيان خطرها وشدتها على دين الله سبحانه وتعالى, وصنفوا في ذلك جملة من المصنفات.

عقيدة أهل السنة في التكفير

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

قال المصنف رحمه الله: [والإمساك عن تكفير أهل القبلة, والبراءة منهم فيما أحدثوا ما لم يبتدعوا ضلالاً، فمن ابتدع منهم ضلالاً كان على أهل القبلة خارجاً].

يقول رحمه الله: (والإمساك عن تكفير أهل القبلة، والبراءة منهم فيما أحدثوا ما لم يبتدعوا ضلالاً)، لا يكفر المسلم بذنب إلا بالشرك، فالله سبحانه وتعالى جعل الناس في هذه الأرض على قسمين: يقول جل وعلا: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ ﴾ [التغابن:2]، فجعلهم على قسمين، وبيان هذين القسمين واجب من جهة الشرع، والأصل بقاء المسلم على إسلامه إذا دخل الإسلام دخولاً صحيحاً، وبقاء الكافر على كفره إذا كان بقاؤه في الكفر بقاء صحيحاً.

فلا يدخل الكافر في الإسلام إلا ببينة ويقين، ولا يخرج المؤمن منه إلا ببينة ويقين، لا يخرج بالشبهة، فلا يكفر المسلم بالذنب، كما تفعل الخوارج حيث يكفرون المسلمين بالكبيرة، أو يجعلونه في منزلة بين منزلتين، كما تقول المعتزلة، بل يقولون: هو مؤمن بإيمانه، وفاسق بمعصيته وكبيرته التي يقترفها؛ وذلك أنهم يرون أن الحب والبغض يتجزأ، وأن الإيمان يزيد وينقص.

زيادة الكفر ونقصانه

كذلك أيضاً الكفر يزيد وينقص، لهذا يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ [التوبة:37]، قال جل وعلا: ﴿ ثُمَّ ازْدَادُوا كُفْرًا ﴾ [آل عمران:90]، يعني: أنهم يزيدون في الكفر، ولكن من جهة الأصل فإن الله عز وجل يخلد الكافر في النار، ويكون العذاب في ذلك على مراتب، فالكفر ليس مرتبة واحدة، وإن كان ملة واحدة، ولهذا جعل الله عز

وجل لبعض الكافرين أحكاماً، وجعل لكافرين آخرين أحكاماً، فجعل لليهود والنصارى أحكاماً تخصهم وتختلف عن الوثنيين، وذلك من جهة حل ذبائحهم، وحل نكاح نسائهم، وكذلك أيضاً من أمر الجزية بخلاف ما يتعلق بأمر المشركين الوثنيين، فهؤلاء لهم أحكام تخصهم، مما يدل على أن ثمة مراتب للكفر.

حب المؤمن وبغضه بحسب الطاعة والمعصية

كذلك أيضاً الإيمان على مراتب، فيُحب المؤمن ويبغض، يحب لطاعته، ويبغض لمعصيته، ومن أكثر من الطاعة وأقل من المعصية تزداد محبته وولاؤه، ومن أكثر من المعصية وأقل من الطاعة فإنه تزداد البراءة منه وبغضه, وذلك أن من أعظم عرى الإسلام وأوثقها هو الحب في الله والبغض في الله؛ لأن أهل الإسلام يرون أن هذا الأمر يتجزأ وهو فرع عن التجزؤ الذي يكون في الإيمان من جهة زيادته ونقصانه، كما أن أهل الكفر من جهة عداوتهم، وكذلك أيضاً بغضهم ومقاتلتهم, فإنهم في ذلك على مراتب, وإن كان الكفر ملة واحدة، ولهذا فرح رسول الله ﷺ وفرح المسلمون لما انتصر الروم على فارس؛ لأن الروم من أهل الكتاب وفارس وثنيون؛ لأنهم يعبدون الأصنام كما كان يعبدها الجاهليون من العرب.

خطورة التسامح في تكفير أهل الكفر

يقول: (والإمساك عن تكفير أهل القبلة، والبراءة منهم فيما أحدثوا)، وخطورة تكفير المسلم ليست ببعيدة عن خطورة إدخال الكافر في الإسلام، وكلها عظيمة، فينبغي للمؤمن أن يحذر من هذا وهذا، وكما يوجد باب غلو في التكفير، فيوجد باب غلو في التساهل فيه، فهناك من يتسامحون في تكفير الكافر، وهم على مراتب من طوائف المرجئة، الذين يتساهلون في عدم تكفير من كفره الله سبحانه وتعالى، بل حتى وصل الأمر إلى طوائف منهم فقالوا بأن اليهود والنصارى ليسوا بكفار، وإنما يكفر الوثنيون، ومنهم من يقول: إن الملل الإبراهيمية ملل توحيدية ولا يكفر من انتسب إليها، ومنهم من يرى أن الناس مهما فعلوا فإنهم يسيرون إلى الله عز وجل، ويرون أن كل شريعة وملة تؤدي إلى الله كما تؤدي المذاهب الأربعة في فقه الإسلام، وغير ذلك مما يقوله الملاحدة الأوائل؛ كابن هود وابن سبعين والتلمساني وأتباعهم من الزنادقة المتأخرين من العقلانيين الذين توسعوا في هذا الباب، فأدخلوا طوائف الكفر في الإسلام على اختلاف أنواعهم، ولهذا نقول: لا يحكم لأحد بالكفر إلا من حكم الله سبحانه وتعالى بكفره، إما عيناً وإما وصفاً، فمن وقع في كفر وانتفى عنه العذر فهو كافر اسماً وحكماً.

أحكام البدع وأهلها

أنواع البدع وخطرها

يقول رحمه الله: (والبراءة منهم فيما أحدثوا ما لم يبتدعوا ضلالاً)، يعني: ما لم يبتدع أهل القبلة ضلالاً, فإن البدع على نوعين: بدع مكفرة وبدع غير مكفرة. البدع المكفرة: يأخذ صاحبها حكم الكافر بحسب نوع بدعته، والبدعة غير المكفرة على مراتب:

منها اليسيرة وهي البدع السلوكية، ومنها البدع العملية، وأخطر أنواع البدع هي البدع الاعتقادية،كالاعتقاد في أمور الأسباب وغير ذلك كالذين يتعلقون بالأولياء وبركتهم وتأثيرهم، مما لم يرد فيه دليل في الكتاب والسنة.

قال رحمه الله: (ما لم يبتدعوا ضلالاً، فمن ابتدع منهم ضلالاً كان على أهل القبلة خارجاً)، وبمقدار ضلاله يكون خروجه عن المسلمين، فيوالى ويعادى بمقدار ما يقع فيه من ابتداع وضلال، وتقدم معنا أن البدعة أعظم من المعصية؛ وذلك لخطرها، ولمحبة إبليس لها، ولأنها تنمو ويتعصب لها الإنسان، بخلاف المعصية فإن الإنسان إذا اكتفى تركها، وإذا تقدم به العمر وضعفت أسباب المعصية ترك المعصية وهجرها إلى الحق، فالبدعة في الغالب لا يتاب منها، والمعصية في الغالب يتاب منها، ولهذا ما من أحد من الناس إلا وقع في معصية وتاب منها، وأما بالنسبة للبدع فلا يلزم أن يقع فيها جمهور المسلمين.

التحذير من البدع

قال رحمه الله: [فمن ابتدع منهم ضلالاً كان على أهل القبلة خارجا، ومن الدين مارقا، ويتقرب إلى الله عز وجل بالبراءة منه، ويهجر ويحتقر، وتجتنب غدته فهي أعدى من غدة الجرب].

وذلك لأن البدعة تتباين، وأعظمها على ما تقدم هي البدع المكفرة التي يخرج الإنسان بسببها من الإسلام، وأعظم خطراً على الإسلام هي البدع، وأخطر هذه البدع هي البدع الاعتقادية التي يعتقد الإنسان بها شيئاً فتقدح في أصل إيمانه، وأعظم ذلك ما أخرج الإنسان من الإسلام، وذلك مما يصرف به الإنسان عبادة لغير الله سبحانه وتعالى، ولهذا الله عز وجل يحذر من ذلك في قوله جل وعلا: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ [الأنعام:153]، والسبل هي: البدع والشبهات التي تكون في عقيدة الإنسان وفي فعله وفي قوله، فتخدش إيمانه، ولهذا النبي ﷺ حذر منها؛ لأنها في مقابل السنة، وهي أعظم ما ينازع الإسلام، كما جاء في المسند والسنن من حديث العرباض بن سارية قال: (وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون، فقلنا: يا رسول الله! كأنها موعظة مودع فأوصنا, فقال رسول الله ﷺ: عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي, تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار).

والعلماء عليهم رحمة الله اهتموا بإنكار البدع، وبيان خطرها وشدتها على دين الله سبحانه وتعالى, وصنفوا في ذلك جملة من المصنفات في التحذير من هذه البدع، ومن هذه المصنفات الكتب التي صنفت في أبواب السنة، كالسنة لعبد الله بن أحمد، وكذلك أيضاً ممن صنف في كتب الصحاح، وكذلك المسانيد, لا تخلو مصنفاتهم من أبواب للسنة، وبيان خطر البدعة ومخالفة أمر رسول الله ﷺ، ومنهم من صنف في البدع عيناً وحصرها وجمعها, وبين موقف السالفين منها، ككتاب البدع والنهي عنها لابن وضاح، وكذلك أيضاً كتاب الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة وغيرهم ممن صنف في بيان البدع ومنزلتها.

البدع الأصلية والبدع الإضافية

والبدع على نوعين: بدع أصلية، وبدع إضافية.

فالبدع الأصلية: هي التي تبتكر من غير أصل لها، وذلك كالبدع الاعتقادية في أمور الموتى والأولياء والنجوم والكواكب، وكذلك القبور, من السجود لها والطواف عليها، والنذر لها وسؤالها من دون الله سبحانه وتعالى, فهذه بدع أصلية مغلظة، وثمة بدع دون ذلك مرتبة، سواء كانت من الأقوال أو الأعمال مما لا يكفر الإنسان بها؛ وذلك كالاحتفال المجرد بالمولد وأضرابه مما لم يصاحبه في ذلك كفر وشرك، فهذا من البدع العملية التي لا يكفر الإنسان بها، كذلك أيضاً إحداث عبادة من العبادات, كأن يحدث الإنسان صلاة لم تشرع ولم يثبت فيها الدليل، كالصلاة في ليلة الإسراء والمعراج، أو الصلاة في ليلة المولد، وإن كان يصلي لله عز وجل، فيظهر فيها الصدق والإخلاص ولكن فقد في ذلك المتابعة، فابتدع ولم يكفر ببدعته، ولكن بدعته في ذلك تنكر.

وأما بالنسبة للنوع الثاني فهي البدعة الإضافية، وهي البدعة التي أصلها موجود لكن أضيف عليها شيء، كبناء المساجد التي تزخرف وتزين وتصفر، أو ما كان من تلحين الأذان وتطريبه, أو التغني بالقرآن بلحون أهل الغناء والطرب ونحو ذلك، وهذا أصله من جهة بناء المساجد موجود، ولكن أضيف إليه بدعة، وكذلك أيضاً ما يتعلق بالأذان والخروج عن المشروع فيه، أصله موجود فجاءت الزيادة في ذلك، كذلك أيضاً القراءة بلحون أهل الطرب والغناء ومشابهتهم في هز القرآن وغير ذلك، فهذه المشابهة بدعة من جهة الإضافة، والأصل من جهة العمل مشروع فتكون هذه البدعة بدعة إضافية، والأصل أن البدعة الأصلية أخطر من البدعة الإضافية؛ لأنها بأصلها اختلقت وابتدعت فكانت أخطر، فهي إضافية وزيادة، والإضافية أيسر، مع أن البدع كلها خطيرة، إلا أن الإضافية أيسر من جهة الإنكار والمواجهة والرد؛ لأنها ليست بأصلية، فالعناد في ذلك أيسر وأسهل.

هجر المبتدع والبراءة منه

يقول رحمه الله: (ويتقرب إلى الله بالبراءة منه، ويهجر ويحتقر)، والولاء والبراء على ما تقدم هو أوثق عرى الإيمان، والمراد بذلك هو الحب في الله والبغض في الله، وأعظم محبوب هو الله، وأعظم محبوب بعد الله هو أعظم محبوب إليه سبحانه وتعالى، ولهذا كانت محبة الله عز وجل ومحبة رسوله ﷺ لا يتحقق إيمان الإنسان إلا بتقديم محبتهما على كل محبوب، يقول النبي ﷺ كما جاء في الصحيح: (لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين)، وجاء في الحديث الآخر أيضاً: (أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما)، يعني: من الناس، ويحب بعد ذلك من هو أقرب إلى رسول الله ﷺ؛ وذلك كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي بن أبي طالب عليهم رضوان الله تعالى، ويحب من يحبه رسول الله ﷺ من أصحابه، وكذلك أيضاً مما يحبه النبي ﷺ من أفعال وأعمال.

ويقول رحمه الله: (ويتقرب إلى الله عز وجل بالبراءة منهم)، يعني: أن البراءة من المخالفين ليست براءة أحساب، أو براءة أنساب، أو براءة مال، أو براءة وطن، أو براءة دولة أو غير ذلك، وإنما ذلك يتعلق بالدين، فلا بد أن يوجد الولاء والبراء في الناس، وإذا لم يجعلوه في الدين جعلوه في غيره، وأما ما يدعى إليه مما يسمى بالتعايش والوئام والتآلف بين الناس فهذا نزع لشيء فطري، إذ لا بد أن يختلف الناس، ولا بد أن يكون بينهم ولاء وبراء، إما أن يتخاصموا بأمر تجارة فتوجد في ذلك الطبقية، فالأغنياء يكرهون الفقراء، أو يكون ذلك في القبلية، فالقبيلة الفلانية تنازع القبيلة الفلانية، أو بالأعراق، أو بالألوان، فيتهكم الأبيض من الأسود، والأسود من الأبيض، أو بالبلدان، فيتهكم أهل البلدة الفلانية بأهل البلدة الفلانية.

وأصل الولاء والبراء أمر فطري، فجاء الله بضبطه، فمن أراد نزعه أراد أن ينزعه ديناً وأن يوجده في غيره، سواء من أمور الماديات أو غيرها، ولهذا لا بد من وجود التدين والتعبد لله سبحانه وتعالى بهذا الأصل, وهو الولاء والبراء, وأن يكون لله جل وعلا؛ ولهذا قال المصنف رحمه الله: (ويتقرب إلى الله)، يعني: لا إلى غيره، فلا يتقرب إلى القبيلة، ولا يتقرب إلى النسب، ولا يتقرب إلى ما يسمى بالوطن أو الدولة أو الحاكم أو غير ذلك، إنما هذه تبع للبراءة والولاء الذي يكون لله، فإذا حقق الإنسان الولاء الذي يكون لله حينئذ ينظر إلى ما بعده، كالولاء للرحم، فيوالي الأب أعظم من الأخ، ثم يوالي الأخ أعظم من ابن العم، ويوالي الجار القريب ممن بعده، أو ابن القبيلة على من بعده، بعد ثبوت واستقرار الولاء لله ولمن يحبه الله سبحانه وتعالى؛ لأنه إذا اختل هذا الأصل يختل ما دونه، فمن كان كافراً لا تقدمه ولو كان أقرب الناس إليك, سواء كان أباً أو ابناً أو أخاً أو زوجاً أو عشيرة.

يقول رحمه الله: (ويهجر ويحتقر)، ذكر الهجران هنا, والهجرة: هي المفارقة والمباعدة، فيهجر الإنسان الشيء، أي: يبتعد عنه وعن قربه، ولهذا سميت الهجرة بالهجرة؛ لأن الإنسان يفارق بلد الشرك إلى بلد الإسلام، كذلك أيضاً نقول: الهجرة إما للمحسوسات وإما للمعنويات، فالمحسوسات ما يكون من هجرة الأوطان، وما يكون من هجرة الأفراد، والمعنويات ما يكون للأعمال والأقوال، فيمسك عن القول المحرم، ويمسك أيضاً عن العمل المحرم، فيهجر الخارج عن الإسلام أو الخارج عن الطاعة بمقدار خروجه، وبمقدار بعده، وهل الهجران في ذلك واجب؟ نقول: يتفق العلماء على وجوبه في حالة، وهي إذا كان يلزم من وجوده وجود ما يخالف أمر الله سبحانه وتعالى؛ كالذين يخوضون في آيات الله بالاستهزاء والكفر والبغي أو غير ذلك، أو يوجد في مواضع مثلاً فيها محاربة الله سبحانه وتعالى من تعري النساء، أو وجوده مثلاً في أماكن فيها صلبان لا يستطيع إنكارها، أو يوجد مع من يحادد الله عز وجل في أمر؛ لأن وجوده في ذلك نوع إقرار، فيتفق العلماء على تحريم بقائه ووجوب هجرانه لذلك ما استطاع.

وأما ما عدا ذلك فهل يجب الهجران أم لا؟ مجموع كلام السلف رحمهم الله في ذلك أنهم يربطون هذا بالمصلحة؛ لأن الإنسان إذا رأى أن في قربه من المبتدع أو قربه من المشرك تأليف لقلبه، وربما يقربه إلى الحق، وليس من المعاندين، فهذا يقرب منه بقصد الحق، لا يقرب ويجلس معه من غير بيان الحق، كمجرد المجالسة والأنس فيطيل معه ونحو ذلك، من غير أن يتألف قلبه، فيمكث معه أشهراً وأعواماً ولم يعرض عليه الإسلام، فهذه مخالطة ليست للحق، وأما المعاند المكابر الذي يزيده القرب منه تمسكاً، فيقول: ما قرب مني فلان إلا وهو يعلم بصدقي، وقوتي، وكوني على الحق، ونحو ذلك، أو أنني انتصرت عليه وغير

هذا مما يزعمه أهل الباطل والشر، فهذا وجبت مفارقته حتى لا يؤثر على الناس، أو لا يؤثر على العقيدة, وكلما كان الإنسان أكثر قدوة فإن الناس يتأثرون به في مخالطة الباطل، خاصة إذا كان يخالط الباطل ويسكت عن إنكاره، فإن الناس يقتدون به.

ويظهر التأثير على الهجران في تأثير الإنسان الأقوى على الأضعف، كتأثير الأب على ابنه، أو الكبير على الصغير، أو الرفيع على الوضيع، أو الغني على الفقير، أو غير ذلك، فإن هذا يؤثر، ولهذا ابن عمر عليه رضوان الله لما حدث عن رسول الله ﷺ كما جاء في الصحيح، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تمنعوا إماء الله مساجد الله, قال ابنه له: والله إنا لنمنعهن، فقال: أحدثك عن رسول الله ثم تقول: إنا لنمنعهن، والله ما كلمتك أبداً)، وهذا هجران أب لابنه فيه شدة ألم عليه، كذلك أيضاً في حديث الخذف وهو في الصحيح، قال: (أحدثك عن رسول الله ﷺ ثم تخذف, والله ما كلمتك أبداً)، وهذا من هجران الأب لابنه، وأيضاً القوي لمن دونه، والكبير للصغير، كذلك أيضاً هجران لأنداد، فيتأثر الإنسان إذا هجره الواحد والاثنان والثلاثة ويضعف؛ لأن الإنسان يتوجه إلى أمر المخالطة، وربما لا يكون الهجران تأديباً للمهجور، ولكن حماية لدين الإنسان، لأنه ربما كان من أهل الشبهات والكيد والتلبيس فيتأثر الإنسان به لضعف دينه.

معنى احتقار المبتدع وحكم التعامل معه

قال رحمه الله: (ويحتقر وتجتنب غدته)، يعني: البدعة، والضلال الذي جاء به، أما بالنسبة للاحتقار، فالمعني المراد بذلك أنه لا يقدم على المسلم، ولهذا يقول: الله سبحانه وتعالى في المرأة قال: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [البقرة:221]، ويقول الله جل وعلا في العبيد: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [البقرة:221]، يعني: قد يوجد عجب قلبي بامرأة أو برجل لكن لتعلم أن الميزان ميزان إيمان؛ والسبب في ذلك: ﴿ أُوْلَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ ﴾ [البقرة:221]، يعني: أن الله سبحانه وتعالى جعل المعيار هو معيار إيماني، وليس المعيار المادي الذي يكون مما يراه الإنسان، فينبغي ألا يغلب على هذا الأمر، ولكن الله سبحانه وتعالى حينما أثبت الوجود القلبي للعجب كالاستحسان ما أنكره لذاته، وإنما أنكر الله عز وجل الانسياق له.

فقد ينبهر الإنسان ويعجب بشخص لدرايته، أو لمظهره، أو حذقه، أو لماديته، أو نحو ذلك، وهذا أمر فطري أوجده الله عز وجل في الإنسان، ولكن الخلل في ذلك هو العمل به، ويظهر هذا الاختلال في أن يقدم الكافر على المسلم عند المزاحمة، وإلا فالأصل أنه يجوز للمسلم أن يتبايع مع المشرك، كما تبايع النبي ﷺ مع اليهود، فقد جاء في حديث عائشة رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ مات ودرعه مرهونة عند يهودي)، كذلك زارع النبي ﷺ اليهود من أهل خيبر، وهذا نوع من التعامل في أمر المتاجرة، فيجوز أن يتخذه أجيراً، ويجوز أيضاً أن يستأجر نفسه عنده، وذلك بالعمل، فيعمل مثلاً بصناعة أو بحرفة إذا لم يجد عملاً, ويأخذ أجرته ولا صلة له في ذلك، فالتعامل بالتجارة كذلك.

ويدخل في مقصود المصنف رحمه الله بذل السلام، فلا يبذل السلام على يهودي، ولا نصراني، ولا يبذل أيضاً على غيره؛ لأن السلام عليكم ورحمة الله هذه تحية المسلمين، ولكن يحييه بما عدا ذلك من التحايا، كأن يقول له: مرحباً، أهلاً وسهلاً, أو غير

ذلك من العبارات التي يطلقها الناس، فهذا من الأمور المباحة التي لا حرج فيها.

نكتفي بهذا القدر.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس التاسع

من مجمل عقائد أهل السنة ومنهجهم حب الصحابة ومعرفة فضلهم ومكانتهم، ومعرفة تفاضلهم فيما بينهم لمكانتهم من رسول الله ﷺ وسابقتهم في الإسلام، وذكر محاسنهم، وغض الطرف عن مساوئهم وما جرى بينهم من خلاف.

- **فضل أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما**

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم اهدنا صراطك المستقيم, صراط الذين أنعمت عليهم يا رب العالمين.

أما بعد:

فقد قال الإمام المزني رحمه الله تعالى في رسالته شرح السنة: [ويقال بفضل خليفة رسول الله ﷺ أبي بكر الصديق ﷺ, فهو أفضل الخلق وأخيرهم بعد النبي ﷺ].

بدأ المصنف رحمه الله في مسألة فضل الصحابة, وصدر هذه المسألة بمسألة فضل أبي بكر الصديق عليه رضوان الله, فبدأ بفضل الأفراد قبل أن يبدأ بفضل الصحابة عليهم رضوان الله, وهذا نوع من الترتيب، وعامة المصنفين في أبواب الاعتقاد يذكرون فضل الصحابة في الإجمال، ثم يثنون ببيان التفصيل بفضلهم على مراتبهم.

أبو بكر الصديق عليه رضوان الله لا يختلف أهل الإسلام على فضله, ولا يختلفون كذلك بأنه أفضل الصحابة عليهم رضوان الله, وقد فضله الله عز وجل بجملة من الفضائل:

منها: أنه من السابقين الأولين في الإسلام.

ومنها: أنه رفيق رسول الله ﷺ في هجرته, ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التوبة:40], فكان رفيقاً لرسول الله ﷺ فذكره الله عز وجل بوصفه وبيان حاله.

ومنها: أنه كان المعين لرسول الله ﷺ بماله, وكذلك نفسه وأهله، كما جاء في الصحيح (أن رسول الله ﷺ قام في الناس خطيباً فقال: ما من أحد من الناس أمن علي بماله ونفسه), وفي رواية: (وأهله من أبي بكر الصديق), وذلك أنه كان يعين رسول الله ﷺ بالمال هو وزوجه أسماء عليها رضوان الله تعالى, وكان أبو بكر الصديق عليه رضوان الله مع رسول الله ﷺ من السابقين, وأيضاً يذب عن رسول الله ﷺ من سطوة المشركين وتعديهم, سواء كان ذلك بألسنتهم أو كان بأيديهم, فكان مقامه من جهة المناصرة, والتمكين لرسول الله ﷺ ما لم يكن لمثله عليه رضوان الله.

ومن فضائله في ذلك: أن ابنته عائشة عليها رضوان الله هي أحب وأفضل النساء عند رسول الله ﷺ, ولهذا سئل النبي ﷺ: (من أحب الناس إليك؟ قال: عائشة، قيل له: فمن الرجال؟ قال: أبوها), وذلك لفضلهم عليهم رضوان الله تعالى، وكذلك أيضاً من فضائل أبي بكر الصديق عليه رضوان الله أنه أدرك كل الفضائل الذي فضل على غيره بها, من البيعات, والغزوات, والهجرة, والنصرة وغير ذلك من الأمور, ففضل على غيره, فاجتمعت فيه أفراد الفضائل التي انقسمت في غيره, ولهذا كان الصحابة عليهم رضوان الله تعالى لا يقدمون عليه أحداً في حال غياب رسول الله ﷺ, سواء كان في أمرهم من جهة المشورة والرأي والفتيا, وكذلك الإمامة والأمر والنهي, ولهذا يقول عبد الله بن عمر عليه رضوان الله: (كنا نفضل في زمن رسول الله ﷺ ونقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نسكت), وجاء في رواية: (ثم علي بن أبي طالب), عليهم رضوان الله.

وهو خليفة رسول الله ﷺ بعده, وقد أجمعت الأمة على ذلك, وإجماع الصحابة عليهم رضوان الله تعالى على ذلك سواء كان ذلك في ابتداء الأمر أو تواطئوا على ذلك فيما بعد دليل على اتفاقهم على فضله وتقدمه على غيره, وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسر إليه ما لا يسر إلى غيره من أصحابه, وكان يصاحب رسول الله ﷺ في مواضع لا يصاحبه فيها إلا هو, وكان أيضاً أكثر الناس استشارة, يستشيره رسول الله ﷺ في كثير من الأمر, وكثيراً ما كان رسول الله ﷺ يذهب هو وأبو بكروعمر، وكان أيضاً كثيراً ما يقول الصحابة عليهم رضوان الله: أتينا إلى رسول الله ﷺ وعنده أبو بكر وعمر، أو عنده أبو بكر وفلان, فكان أبو بكر عليه رضوان الله تعالى جليساً ملازماً لرسول الله ﷺ مقدماً في حضره وفي سفره.

وهو أيضاً أفضل الأمم بعد الأنبياء, فكل نبي له أصحاب, وأفضل أصحاب الأنبياء أصحاب رسول الله ﷺ, وأفضل أصحاب رسول الله ﷺ هو: أبو بكر الصديق عليه رضوان الله؛ على خلاف فيما يتعلق فيمن اختلف في نبوته, سواء كان لقمان أو الخضر أو مريم عليهم السلام, فيختلف العلماء في ذلك بسبب الخلاف في نبوتهم، وخلافهم بعضه ضعيف وبعضه قوي بحسب العين.

وقد أرشد النبي ﷺ إلى الاقتداء بهديه, والاستنان بسنته, والأخذ بقوله عند عدم وجود شيء من أقوال رسول الله ﷺ, ولهذا (لما جاءت المرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن أتيت من قابل ولم أجدك, فقال النبي ﷺ: ائت أبا بكر), وهذه أمارة على أن أقوال أبي بكر الصديق عليه رضوان الله هي أولى بالترجيح والأخذ إذا لم يكن ثمة سنة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لأنه أعلم الناس بمراد رسول الله ﷺ ورأيه, وإذا اجتمع إليه عمر وعثمان وعلي، فهؤلاء الأربعة لا يُخرج

عن قولهم إذا اجتمعوا على حديث, وقد جاء في السنن من حديث العرباض : (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي), فهذا وصف لهم بالتزكية على سبيل المجموع لا على سبيل الإفراد, (الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي), وهم: الخلفاء الراشدون الأربعة عليهم رضوان الله تعالى، وكان من بعده وهو: عمر بن الخطاب يقر بفضل أبي بكر ولا يخرج عن قوله.

مكانة أبي بكر وعمر عند رسول الله ﷺ

قال رحمه الله [وثني بعده بالفاروق وهو: عمر بن الخطاب ﷺ, فهما وزيرا رسول الله ﷺ, وضجيعاه في قبره].

وزيرا رسول الله ﷺ من جهة القرب والدنو والاستشارة والأخذ برأيهم فيما يؤخذ فيه الرأي, وكذلك أيضاً لقربهما تزوج رسول الله ﷺ ابنتيهما, فتزوج النبي ﷺ عائشةبنت أبي بكر، وحفصة بنت عمر بن الخطاب؛ وهذا لشدة قرب هذين الرجلين منه.

مجاورة أبي بكر وعمر للرسول بعد الممات

قال رحمه الله: (وضجيعاه في قبره), وذلك أن الله عز وجل قد اختار لهم قدراً أن يكونا بجوار رسول الله ﷺ حتى في قبره, لذا لما توفي رسول الله ﷺ دفن في حجرة عائشة عليها رضوان الله تعالى, وبقي مكان فيها, وكانت عائشة في الحجرة بعد وفاة رسول الله ﷺ تبيت بها, وكان حالها على حالها السابق, حتى توفي أبو بكر الصديق عليه رضوان الله, فما بقي إلا موضعاً واحداً؛ دفنت أبا بكر الصديق عليه رضوان الله، ثم بقي مكان واحد فبعث إليها عمر بن الخطاب عليه رضوان الله يستأذنها بذلك, فقالت: إني كنت أريده لنفسي وإني أوثره به, يعني: بهذا المكان, ثم دفن عمر بن الخطاب عليه رضوان الله تعالى في ذلك المكان, ثم خرجت عائشة عليها رضوان الله تعالى لضيق مكان حجرتها عن استيعاب شأنها, وربما يكون أيضاً ذلك من باب التعظيم, وحتى لا يكثر الناس دخولاً وولوجاً إليها وكانت الحجرة ابتداءً تفتح بأمر عائشة، يعني: الحجرة التي فيها قبر النبي ﷺ.

حرمة البناء على القبور

وبهذا نعلم أن النبي ﷺ لم تبن على قبره الحجرة, وإنما دفن فيها, وهذا هو الفرق بين القبور التي تدفن ثم يبنى عليها, وهذا هو الأمر المحظور, والأمر المنهي عنه, بخلاف من يدفن مثلاً في دور, أو يدفن مثلاً في أحواش معروفة أو نحو ذلك, فهذا لم يقصد بالبناء من جهة الأصل التعظيم, وكانت العرب ابتداء تدفن في أفنية المنازل وتدفن أيضاً في الحجر, ولهذا يقول الشاعر:

لكل أناس مقبر بفنائهم فهم ينقصون والقبور تزيد

يعني: يدفنون الناس في الأحواش، ويدفنونهم في البيوت, فإذا امتلأ البيت أو امتلأت الحجرة من أهلها خرجوا منها إلى موضع

آخر, فلم يكونوا يستوحشون من القبور كما يستوحش المتأخرون منها, والنهي في ذلك أن يوضع القبر ثم يكون عليه البناء, وإنما دفن النبي ﷺ في موضعه الذي مات فيه؛ وذلك لما جاء في حديث أبي بكر : (إن الأنبياء يدفنون حيث يُقبضون), يعني: في الموضع الذي يموتون فيه, وهذا الحديث جاء من طرق متعددة من حديث أبي بكر الصديق عليه رضوان الله تعالى وغيره, منهم من يحسنه ومنهم من يضعفه, ولعل العلة في ذلك الدفن قطع الاجتهاد, أي: أن لا يجتهد الناس بنقل النبي ﷺ في موضع كذا أو موضع كذا أو نحو ذلك, وقد يكون أيضاً فيه قطع لحجة من يحتج أن النبي ﷺ كان في موضع بناء أو نحو ذلك, فإن النبي ﷺ إنما اختار الله عز وجل له بقعة وما اختار له بناء, ولهذا فالبناء على القبور محرم, وأما دفن الميت في بيت كان فيه والبناء بني لغيره, فهذا أمر آخر, كما كان عليه حال رسول الله ﷺ وحال صاحبيه.

فضل عثمان وعلي رضي الله عنهما

سبب تسمية عثمان بذي النورين

قال رحمه الله: [ونثلث بذي النورين عثمان بن عفان ﷺ].

يقول: (ونثلث بذي النورين عثمان بن عفان ﷺ), عثمان بن عفان سمي بذي النورين؛ لأنه تزوج بنتي رسول الله ﷺ, وذلك أن النبي ﷺ له عدة من البنات، منهن: فاطمةورقية وأم كلثوم، وكان من بناته من كانت تحت ابني أبي لهب في الجاهلية, فطلقتا منهما ثم بعد ذلك تزوجهما عثمان بن عفان عليه رضوان الله تعالى فأطلق عليه لقب ذي النورين, وذلك لقربه من رسول الله ﷺ, وهذه من أمارات قربه، وفضله، ودنوه من رسول الله ﷺ.

تفضيل عثمان بن عفان على علي بن أبي طالب

وقوله هنا: (ونثلث بذي النورين عثمان بن عفان), الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يتفقون على ذلك، ولا يختلفون في فضل عثمان على علي بن أبي طالب، كما جاء في حديث عبد الله بن عمر: (كنا ورسول الله ﷺ حي نقول: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان), هذا النص الأصح, جاء في بعض الروايات: (ثم علي بن أبي طالب), عليه رضوان الله, ويتفق التابعون أيضاً على أن علي بن أبي طالب عليه رضوان الله تعالى هو رابعهم, وكذلك أيضاً يتفق على هذا أهل السنة على خلاف عند بعض المتشيعة الذين يقولون بفضل علي بن أبي طالب على عثمان، ويسمون بالعلويين, ويلمزون من يقدم عثمان بن عفان بالعثمانيين.

غلو الشيعة في تفضيل علي ﷺ

وثم بعد ذلك دخل الغلو في دائرة تعظيم علي بن أبي طالب، فبعدما ابتدءوه بدائرة تفضيل علي بن أبي طالبعلى عثمان،

رفعوه، ثم فضلوه على عمر تهيباً لأبي بكر، ثم رفعوه على أبي بكر تهيباً لرسول الله ﷺ, ثم ظهر في ذلك الغلو والكفر والطغيان الذي جاوز في ذلك حده؛ إذ جعلوا علي بن أبي طالب هو أولى بالرسالة, وأن جبريل عليه السلام أخطأ رسالته فجعلها في مُحَّد عليه الصلاة والسلام, وإنما هي لعلي بن أبي طالب، ونشأ بعد ذلك الغلو عكساً؛ لأنه ما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من جهة التفضيل, قالوا: نفضل من ذلك ذريته, فرجعوا بعد ذلك إلى الذرية, بتفضيل فاطمة واختلاق الأحاديث والبدع في ذلك, ثم ما جاء بعد من ذريتها من الحسن والحسين، وما جاء أيضاً من ذريتهم, فجاءت بدعة العصمة في الأئمة من ذرية فاطمة عليها رضوان الله تعالى, وغلوا في ذلك وتسلسلت البدعة لديهم كما تقدم معنا أيضاً في صدر هذا الكتاب.

فضل علي بن أبي طالب وما ورد في ذلك

قال رحمه الله: [ثم بذي الفضل والتقى علي بن أبي طالب ﷺ أجمعين].

يقول هنا: (ثم بذي الفضل والتقى علي بن أبي طالب ﷺ أجمعين), علي بن أبي طالب هو رابع الخلفاء الراشدين, وهو أيضاً من العشرة المبشرين بالجنة, والنصوص أيضاً في فضله ومنزلته ومقامه وقربه من رسول الله ﷺ, كثيرة, ومنها: أن رسول الله ﷺ كما قال علي بن أبي طالب: (عهد إلي رسول الله ﷺ ألا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق), ويكفي في ذلك كونه من الخلفاء الراشدين الأربعة الذين أمرنا رسول الله ﷺ بالاستنان بسنتهم والاهتداء بهديهم, وهو كذلك أيضاً من فقهاء الصحابة وأجلائهم.

فضل العشرة المبشرين بالجنة

قال رحمه الله: [ثم الباقين من العشرة الذين أوجب لهم رسول الله ﷺ الجنة، ونخلص لكل رجل منهم من المحبة بقدر الذي أوجب لهم رسول الله ﷺ من التفضيل].

يقول: (ثم الباقين من العشرة الذين أوجب لهم رسول الله ﷺ الجنة)، وقد جاءت الأحاديث كذلك في غير العشرة بالشهادة لهم بالجنة, فجاء نص في عائشة، وجاء في خديجة، وجاء في فاطمة، وجاء أيضاً في بلال، وفي أسامة، وجاء في عكاشة، وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ, ولكن هؤلاء العشرة هم أفضل الصحابة عليهم رضوان الله, وهم قرشيون, وهم أيضاً من المهاجرين, ومن السابقين الأولين, وممن بايعوا رسول الله ﷺ, ممن شهدوا مع رسول الله ﷺ الغزوات, فاجتمعت فيهم هذه الفضائل, فاستحقوا بذلك التفضيل والتقدم أيضاً على غيرهم.

محبة صحابة رسول الله ﷺ

يقول هنا: (ونخلص لكل رجل منهم من المحبة بالقدر الذي أوجب لهم رسول الله ﷺ من التفضيل), وتكون المحبة للصحابة

عليهم رضوان الله تعالى عموماً, والصحابة هم الذين صحبوا رسول الله ﷺ، وجالسوه ولو مرة, ويختلفون من جهة فضلهم وقربهم بمقدار صحبتهم ومخالطتهم لرسول الله ﷺ وامتثالهم لأمره, فهم يتباينون في ذلك, وإذا كان الأنبياء يتباينون وفيهم أولو العزم من الرسل, وأيضاً رسول الله ﷺ أفضلهم وسيد ولد آدم، فإن الصحابة يتفاضلون من باب أولى, فإذا تفاضل الأنبياء وتفاضل الملائكة، فإن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يتفاضلون كذلك, وإن اشتركوا في مجموع فضل الصحبة على من بعدهم.

لهذا نقول: إن أقل الأنبياء مرتبة فوق أفضل الصحابة منزلة, وأقل الصحابة منزلة فوق أعلى التابعين منزلة, ثم بعد ذلك يتفاضل الناس بحسب أعمالهم, وذلك لأن النص جاء في فضل الصحابة عليهم رضوان الله تعالى وتزكيتهم, ولهذا يقول الله جل وعلا في فضل أصحاب رسول الله ﷺ: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح:29], فمن تحقق فيه وصف المعية مع رسول الله ﷺ بمقدار طولها وكثرتها وشدتها من جهة الزمان ومن جهة الحال، فإنه يتحقق فيه الفضل.

ولهذا فالصحابة السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار عليهم رضوان الله تعالى أفضل ممن جاء بعدهم, ويأتي معنا الكلام على مراتب فضل الصحابة عليهم رضوان الله تعالى, وتمايزهم فيما خصهم الله عز وجل فيه, فإن تمايز الخلق وتفاضلهم في ذلك، سنة جعلها الله سبحانه وتعالى فيهم, فنحب الصحابة عليهم رضوان الله تعالى بمجموعهم, ونترضى عنهم جميعاً, ونمسك أيضاً عما شجر بينهم, وكذلك أيضاً فإن محبتهم وتقديمهم يكون بتقديم رسول الله ﷺ لهم, وذلك بالفضل, وبالخلافة, وبالقرب والاصطفا.

يقول المصنف: (ونخلص لكل رجل منهم من المحبة بالقدر الذي أوجب لهم رسول الله ﷺ من التفضيل), فلا يقدم هذا على هذا لنسبه المجرد, أو مثلاً لحال أو موقف, وإنما مرد ذلك من جهة التفضيل إلى النص, فلا يفضل الصحابي فقط لكونه قرشياً على صحابي آخر, نقول: القرشية هي فضل في النسب, فقد يكون صحابياً وقد يكون كافراً وغير ذلك؛ كحال الأنصار من الأوس والخزرج, قد يكون أنصارياً صحابياً وقد يكون أيضاً من جملة المنافقين وهو معدود في ظاهره من الأنصار؛ كحال عبد الله بن أبي، ولكن نقول: إن التفاضل في ذلك معلوم, والنصوص في ذلك ظاهرة من جهة التفضيل.

كيفية معرفة الصحابي

قال رحمه الله: [ثم لسائر أصحابه من بعدهم ﷺ أجمعين].

الصحابة على ما تقدم هم من صحبوا رسول الله ﷺ, والصحبة في ذلك أن يروا النبي ﷺ, وإما أن يرووا عنه وإما أن يخالطوه عليه الصلاة والسلام, فهذه هي الصحبة, وهم على اتباع, يخرج من هذا من كان يخالط النبي ﷺ من اليهود وليس على ملته, أو كان من المنافقين, أو كان من المشركين, فهو قد خالطه أو صاحبه أو رافقه، ولكنه لم يكن من أهل الاتباع كبعض المنافقين، كحال عبد الله بن أبي، كان ربما يخالط النبي ﷺ حتى في بعض غزواته, ولكنه كان على نفاق, فلا يعد في الصحابة, فالصحابي:

من ظهر منه الاتباع لرسول الله ﷺ, ومن مات ورسول الله ﷺ عنه راض, وذلك يخرج من ارتد من آحاد الصحابة, سواء كان في حياة النبي ﷺ أو كان بعد وفاته, ففي حياة النبي ﷺ ممن ارتد ومات على ردته، عبد الله بن خطل وبعد وفاته ارتد من ارتد من العرب من بني حنيفة أو غيرهم ممن قاتلهم أبو بكر الصديق والصحابة عليهم رضوان الله, وغيرهم ولهذا نقول: الصحابة من ماتوا ورسول الله ﷺ عنهم راض وبقوا على ذلك, يعني: على ما هم عليه, ولهذا يقول النبي ﷺ كما في حديث أبي موسى الأشعري، قال: (أصحابي أمنة لأمتي فإذا ذهبوا (يعني: يذهبون وهم على الصحبة) أتى أمتي ما يوعدون), يعني: ما يوعدون من الفتن والاختلاف والفرقة, فنقول: الصحبة: هو أن يموت على ما كان على عهد رسول الله ﷺ.

ذكر فضل الصحابة ومحاسنهم

وهنا في قوله رحمه الله: (ويقال بفضلهم، ويذكرون بمحاسن أفعالهم), الصحابة عليهم رضوان الله تعالى فضلهم الله عز وجل على من جاء بعدهم, ولكن لا نقول بعصمتهم, بخلاف أهل البدع الذين يقولون بعصمة الأئمة, وذكر محاسنهم مع الإمساك عما يقعون فيه من الخطأ لا يعني ذلك عصمة لهم, وإنما قلنا ذلك حتى لا يُظن أن الإمساك عما يقعون فيه من أخطاء ادعاء للعصمة, فإنه لا معصوم إلا رسول الله ﷺ وأنبياء الله جل وعلا؛ لأنهم مبلغون عن الله، فاحتاجوا إلى العصمة حتى لا يشرعوا بقولهم أو فعلهم ما لا يريده الله سبحانه وتعالى, فخصهم الله عز وجل من بين البشر بذلك, وأدنى الصحابة منزلة على ما تقدم مع أخطائه أفضل ممن جاء بعدهم منزلة، كأفضل التابعين وغير ذلك.

فضل الصحابة باعتبار الزمان والمكان من رسول الله

والأئمة عليهم رحمة الله لا ينظرون إلى ذات العمل وجنسه, وإنما ينظرون إلى مكانه وزمنه, وهذا ما يخفى على كثير من أهل البدع, فيجهلونه أو يتجاهلونه؛ وذلك أنهم ينظرون مثلاً إلى حال وصلاح أحد في زمان، وينظرون إليه منفرداً منفكاً عن زمانه الذي هو فيه, ولهذا سئل ابن المبارك رحمه الله عن أيهما أفضل معاوية أم عمر بن عبد العزيز؟ فقال: لغبار دخل في أنف معاوية مع رسول الله ﷺ خير من عمر بن عبد العزيز عمره كله, وهذا لمقامهم مع رسول الله ﷺ, لذلك بعض الناس يظن أن التعبد أو الديانة التي تكون من الإنسان على سبيل الانفراد أو العدل ينظر إليها منفكة, فبعض الصحابة وجوده رقم مع رسول الله ﷺ أو سواد, بحيث لو جاءت أعين قيل: إن حول النبي ﷺ أناساً, فيهيب هذا الرجل العظيم النبي ﷺ للأعداء والخصوم ولو لم يعمل شيئاً, فأثره في ذلك أعظم مما يفعله الإنسان منفرداً, فلا ينظر إلى ذات العمل، وإنما ينظر إلى مكانه وموضعه.

ولهذا كان المشركون وكان أيضاً الروم وفارس يبعثون أعيناً إلى رسول الله ﷺ, وكان من الصحابة عليهم رضوان الله ممن يكون حوله وربما لم يغزُ إلا يسيراً, أو ربما لم يغزُ, وأدرك النبي ﷺ في آخره, فكانوا ينقلون عن حال رسول الله ﷺ ما يرونه من التعظيم والإجلال، وكذلك تكثير السواد, فوجود صحابي كثَّر سواد رسول الله ﷺ فهيب الأعداء ولو لم يعمل أعظم من رجل عمل أعمالاً كثيرة منفرداً بعيداً عن رسول الله ﷺ.

وقوع الخطأ من الصحابة

كذلك أيضاً فإن وجود الخطأ من الصحابة عليهم رضوان الله لا ينفيه أحد؛ لأنه لا ينفيه إلا من يقول بالعصمة ولا يقال بالعصمة, ومن قال بوجود معصوم غير أنبياء الله عز وجل فقد كفر بالله؛ لأنه يقول بمشرعين, ولا مشرع إلا من بلغ عن الله, فإما أن يكونوا مشرعين من أنفسهم من غير الله؛ فهؤلاء أنداد وأرباب, وإما أن يكونوا مشرعين عن الله فهؤلاء أنبياء بعد مُحَمَّد ﷺ وكل ذلك كفر, ولهذا نقول: وجود الأخطاء لا يعني أن الإنسان يحل النزاع فيما بينهم عليهم رضوان الله تعالى.

الخلاف بين الصحابة وقواعد التعامل معه

معيار تفضيل الصحابة على غيرهم

ثم أيضاً من المسائل المهمة التي ينبغي أن ينتبه لها: أن الصحابة فضلهم الله عز وجل لصحبتهم لرسول الله ﷺ وصلاح أمرهم معه, لا لصحبتهم فيما بينهم, وهذا أمر منفك, إذا أدركه الإنسان أدرك أن الصحابة إنما فضلوا لحسن صحبتهم مع رسول الله ﷺ لا فيما بينهم, ولهذا يختلفون في حياة رسول الله ﷺ فيما بينهم, ويقع بينهم من الخصومات في البيع والشراء, ويقع بينهم من الحدود, وربما يترافعون الأصوات, وربما أخطأ بعضهم على بعض وغير ذلك, ولكن في حال رسول الله ﷺ يطأطئون رءوسهم ولا يحدون النظر إليه, وإذا بزق رسول الله ﷺ دلك أحدهم يده ببزاقه, وإذا توضأ اقتتلوا على وضوئه.

وأما النزاع الذي يقع ويأخذه المبتدعة ليس هو مع رسول الله وإنما فيما بينهم, إذاً الجهة منفكة، فالخلاف فيما بينهم خلاف أناس مع أناس؛ كخلاف الناس من أي طبقة فيما بينهم, وتفضيل الله للصحابة عليهم رضوان الله تعالى على غيرهم إنما هو تفضيل لصحبتهم لرسول الله ﷺ, ولهذا لم يعظم الله خلافهم فيما بينهم؛ وذلك لأنهم من طبقة واحدة يختلفون ويتنازعون, فيقع منهم من يخطئ على الآخر, ويقع منهم ربما من يقع في كبيرة، كالزنا وغير ذلك, ولكن هذه الأخطاء والكبائر سواء كانت من الجوارح، أو من أمور القلوب وغير ذلك إنما تكون فيما بينهم, وأما في مقام رسول الله ﷺ فإنهم يعظمونه.

فأهل البدع والضلال يقيمون الصحابة في جهة منفكة وهي علاقتهم فيما بينهم, ويقومون بالتخطئة وبالتضليل ونحو ذلك, ثم يضرب عن النصوص الأصول التي ما جاءت في مثل هذا الأمر فيما بينهم فيقعون في الضلال والزيغ.

تقييم الأدنى للأعلى

ومن المسائل المهمة: أن الأدنى لا يقضي ولا يقيِّم الأعلى من جهة مجموع فضله, وذلك أن الله عز وجل حينما يفضل أحداً بعينه إنما يفضله لمنزلته ومكانه, فمن كان دونه لا يقضي في أصل فضله, وإنما يقضي فيما يقع فيه من أمر عين, من جهة أمور

الصواب والخطأ، ونحو ذلك مما يستفيد منه الإنسان حكماً.

مثلاً: الإنسان فضل الله عز وجل والديه؛ أمه وأباه, فضلهم الله سبحانه وتعالى عليه, وجعل لهما منزلة, فإذا اختلف الأب والأم هل يقضي في أصل فضلهما أم في فرع النزاع؟ يقضي في فرع النزاع لا في أصل الفضل, وإذا قضى بينهما يقضي بينهما مع انكسار, ومن الأدب ألا يقضي الابن على الأبوين, ولو كانا على خلاف, وربما يكون هذا مخطئاً على هذا, فما هو الأسلوب الذي يستعمله الابن عند الإصلاح بين الأبوين أو النظر إلى خلافهما؟ يستعمل الرفق, ويتدخل بأسلوب لين هين، بخلاف لو أراد أن يحل نزاعاً أو يقوم خلافاً مع غير أبويه؛ لأن المفضول لغته تتغير عند النظر إلى خلاف الفاضلين عليه, وهذا في مقام الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يكون من باب أولى, ولهذا فضل الله عز وجل الصحابة, وأمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالإمساك عن النزاع الذي يكون بينهم؛ لأنه ليس هو موضع التفضيل الذي فضلهم الله عز وجل به, وإنما فضلهم الله سبحانه وتعالى بصحبة مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام, فمات وهو عنهم راض, وبقوا على الإسلام, وما كان بينهم من نزاع فهو خلاف بين طبقة هي أفضل من الطبقة التي تليها.

خلاف الصحابة فيما بينهم

وأما بالنسبة للخلاف الذي بين الصحابة عليهم رضوان الله تعالى فعلى نوعين:

النوع الأول: خلاف خاص لا يتعدى إلى غيرهم حكماً ولا شرعاً, يعني: جهة الحكم في أمور السياسة, أو من جهة الأحكام الشرعية من أمور الترجيح, فهذا يمسك عنه؛ لأن الخلاف الذي يكون بين الصحابة عليهم رضوان الله ولا يستفاد منه في ترجيح مسألة فقهية, ولا في حكم شرعي, ولا في المصالح السياسية, ولا في أمور النوازل, فهذا يمسك عنه.

النوع الثاني: ما يترتب على معرفته وتحقيق الصواب فيه من الخطأ معرفة حكم فقهي, أو قضاء في نازلة من أمور السياسة الشرعية، أو غير ذلك, فهذا يخاض فيه من قبل العارف بذلك مع احترام وتقدير، فيبين الراجح من المرجوح من غير وقوع في المخطئ، كمباحث الفقه, أو بحث ما وقع بينهم من قتال ليعرف الإنسان مثلاً أحكام مسائل قتال أهل البغي حتى يقيس عليها، ويستنبط عليها المسائل الفقهية, ولهذا بنى الإمام الشافعيرحمه الله في كتابه الأم مسألة قتال البغي على ما وقع في فتنة ابن الزبير وطلحة عليهما رضوان الله تعالى, فجعل هذا الباب أصلاً في هذه المسألة, وما لا يفيد في مسائل الدين فيبقى خلافاً خاصاً بين الصحابة عليهم رضوان الله تعالى؛ لأن بحثه لا يفيد في مسائل الدين, وربما أوغر الصدور.

طبيعة سؤال المسلم يوم القيامة عن الصحابة

ومن الأمور المهمة: أن الله يوم القيامة سيسألك عن فضل الصحابة, ولن يسألك عما شجر بينهم، فلا يقال لك: اقض لي بينهم, بل سيسألك الله هل تؤمن بفضلهم الذي جاء بالنص أو لا تؤمن؟ أما الخلاف الذي بينهم لن تسأل عليه, هم الذين سيسألون فيما بينهم, ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ ﴾ [البقرة:134], فالإنسان لا يسأل إلا عن

عمله وما كلفه الله سبحانه وتعالى فيه, والذي كلفنا الله عز وجل فيه من جهة الصحابة هو: الإيمان بفضلهم، والإقرار بمنزلتهم عند الله سبحانه وتعالى.

التحذير من الخوض في أخطاء الصحابة

قال رحمه الله: [ويقال بفضلهم ويذكرون بمحاسن أفعالهم، ونمسك عن الخوض فيما شجر بينهم].

وذلك أن طريقة أهل السنة أنهم يذكرون المحاسن، ويدعون غيرها؛ حتى لا يتمسك أهل البدع والضلال ومن أراد الإساءة إليهم بالوقائع والحوادث التي تكون بينهم, فيكثر من ذكر الفضل والمنزلة والنصوص في ذلك حتى يعظمون؛ لأنهم نقلة الوحي، وأقرب الناس إلى رسول الله ﷺ, فالطاعن فيهم طاعن في الوحي الذي جاء به رسول الله ﷺ.

ثم أيضاً إن طريقة أهل البدع أنهم يذكرون المساوئ ولو قلت, ويدعون الفضائل ولو كثرت, وهذا يدفعهم إلى زراعة الغل والحقد في نفوس المتلقين حتى يقع فيهم الكره والبغض, وما من أحد في الأرض تجمع سيئاته وتترك حسناته إلا كرهه الناس, وما من أحد ولو كان من أهل الفضل والديانة والاستقامة والولاية لا يذكر خيره ويذكر شره إلا وقد كرهه الناس لما يذكر, إلا من عصمه الله سبحانه وتعالى من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام, ولهذا نقول: الإمساك فيما يكون بين الصحابة عليهم رضوان الله تعالى هو هدي السالفين من الصحابة فيما بينهم, فإنهم كانوا يمسكون عما بينهم من الوقيعة, فيمسك المفضول عن الفاضل, ويبين منزلته, ولهذا كانوا يجلون الخلفاء الراشدين الأربعة عليهم رضوان الله تعالى.

تفاضل الصحابة واختيار الله لهم

أسباب تفاضل الصحابة فيما بينهم

وتفاضل الصحابة فيما بينهم متباين على ما تقدم, فأفضل الصحابة من جهة الإجمال: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار, ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ [التوبة:100], السابقون الذين تقدموا وسبقوا من جهة الإيمان, أقدمهم هجرة أفضلهم, وإنما كان الفضل للسابقين الأولين، واستحقوا قوله جل وعلا: ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ﴾ [التوبة:100]؛ لأن النبي ﷺ كان في أول أمره ليس عنده قوة وقدرة, والمشركون على تمكن وظهور وجلاء, فالذي على شك وريب لا يتبع رسول الله ﷺ ولا يتبعه إلا صادق صديق, ولهذا اتبعه الصديقون، كأبي بكر الصديق عليه رضوان الله تعالى، ومن تبعه من أصحاب رسول الله ﷺ, ولهذا نقول: إن أعظم الناس ولاية وقرباً من الله الذين يتبعون الحق في زمن ضعفه, وأقلهم ولاية هم الذين يتبعون الحق في زمن قوته؛ لأن الناس كلهم يتبعون القوة, وأخطر الناس الذي يتذبذب, يتبع الحق في زمن القوة فإذا ضعف انتكس عنه, فإذا رجع رجع إليه, وهؤلاء يتبعون القوة من جهة

الحقيقة لا يتبعون الحق, ولهذا يثبت أهل الإيمان في زمن الزلازل والمحن؛ لأنهم يؤمنون بالحق لذاته مهما تقلبت أحوالهم.

والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، ذكرهم الله على نوعين ذكر المهاجرين ثم الأنصار, والمهاجرون أفضل من الأنصار؛ لأن المهاجرين جمعوا نصرة وزادوا هجرة, وأما الأنصار فهم في بلدهم لم يهاجروا وهم أهل نصرة, ففضل الله عز وجل المهاجرين على الأنصار؛ لأنهم تركوا بلدهم وجاءوا بما جاء به الأنصار من جهة نصرة رسول الله ﷺ وحمايته وتعزيزه, والغزو معه, وإعانته في أمر الإسلام, لهذا نقول: إن المهاجرين أفضل من الأنصار.

وأيضاً بالنسبة لمن هاجر مع رسول الله ﷺ أو من صحبه عموماً فأن من أسلم قبل الفتح أفضل ممن أسلم بعد الفتح؛ لأن النبي ﷺ تمكن بعد الفتح ودخل مكة, وهي معقل الإسلام, وأفضل البقاع, وهي التي تتوجه إليها الأفئدة بإقرار أهل الحنيفية عموماً, فإن أهل الملة الإبراهيمية يقرون بفضل هذا المكان, بخلاف المدينة, فإنها ما فضلت إلا برسول الله ﷺ, ولما فتح النبي ﷺ مكة أقبل الناس أفواجاً إلى الدين, فجاءت الوفود، وجاءت القبائل دخولاً في الإسلام لما تمكن النبي ﷺ, ولهذا نقول: مع اشتراكهم في فضل الصحبة من أسلم قبل الفتح أفضل ممن جاء مسلماً بعد الفتح.

وأيضاً بالنسبة لتفاضل من أسلم قبل الفتح من المهاجرين على ما تقدم من أن أقدمهم هجرة أفضلهم, كذلك أيضاً أفضل أولئك من شهد بدراً مع رسول الله ﷺ, ولهذا نقول: إن أفضل الصحابة عليهم رضوان الله تعالى السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين شهدوا بدراً ويسمون بالبدريين, ثم الأحديون, الذين شهدوا أحداً مع رسول الله ﷺ, ثم من بايع رسول الله ﷺ تحت الشجرة, وهكذا.

فكما يتفاضل المهاجرون من جهة السبق يتفاضل أيضاً الأنصار من جهة السبق, فإن النبي ﷺ لما قدم المدينة ما كان الأنصار كلهم على الإسلام, وإنما بايعوا النبي ﷺ البيعتين, بيعة العقبة الأولى وبيعة العقبة الثانية, وقيل إنهم كانوا في الأولى بضعة عشر أو قيل دون ذلك, وفي الثانية نحو السبعين رجلاً وقيل أكثر من ذلك, فمنهم من أسلم بعد هذه البيعة وقبل هجرة النبي ﷺ, ومنهم من أسلم بعد قدوم النبي ﷺ المدينة.

وأما تفاضل من استوى من جهة مجموع هذه الفضائل الأصول فمرده إلى الله سبحانه وتعالى من جهة تفاضل الأفراد بحسب ما يعلمه الله عز وجل من حالهم, ولكن نقول: إن مجموع الصحابة عليهم رضوان الله من جهة الفضل خير ممن جاء بعدهم, فيعظمون لمنزلتهم، ومكانهم من رسول الله ﷺ.

أثر وجود الصحابة بجانب رسول الله وفضل ذلك

ومكة فتحها رسول الله ﷺ بلا قتال ولا قوة تذكر, وهذا ما كان إلا لسواد الصحابة مع رسول الله ﷺ, فوجود رجل يتهيبه العدو أو ذكر حاله مع رسول الله ﷺ يُذكر فيه هيبة, وهذا ما يغفل عنه كثير من أهل الضلال والبدع الذين يذكرون: ما هي فضائل فلان؟ جاء في حديث عروة وهو في الصحيح (لما جاء إلى رسول الله ﷺ ورجع إلى قومه, قال: يا قوم, لقد رأيت

ملوك فارس، ورأيت الروم, والله ما رأيت رجلاً يجله قومه كما رأيت مُحَمَّداً مع قومه, لقد رأيتهم لا يحدون النظر إجلالاً وتعظيماً وحياء منه, وإذا بزق دلك أحدهم بزاقه بيده, وإذا توضأ اقتتلوا على وضوئه), فالذي بزق هو النبي ﷺ, والذي دلك والذي اقتتل على الوضوء لم نعرف اسمه، لذا هذا الرجل الذي نقل هذا الخبر إلى أولئك كسر قلوبهم بهذا الخبر؛ فهذه عبارة جاءت يسيرة جداً, لو أراد الإنسان أن ينظر إليها من جهة التاريخ ما قيمتها على أنها فضل, نجهل الأسماء، ونجهل حقيقة أولئك الذين قاموا بهذه الأفعال، ونقلت كهيبة لرسول الله ﷺ ومن حوله, كسرت هيبة كسرى، وكسرت هيبة قيصر, وعظم شأن رسول الله ﷺ في الناس, من هؤلاء الذين اقتتلوا على الوضوء؟ من هؤلاء الذين دلكوا أيديهم ببزاق رسول الله ﷺ ثم وصل خبرهم من وصل, ثم فتحت لأجلهم مكة؟ نقول: إن هؤلاء الذين نقل عنهم الخبر اليسير في نصف سطر خير من أعمار التابعين وأعمار أتباعهم.

ولهذا من يمسك عن فضل الصحابة لعدم وجود نص بالفضل، إنما أمسك؛ لأنه يلتمس فضائل حرفية تذكر في التاريخ, ولكن الله سبحانه وتعالى ذكر فضلهم مما لو نص عليه ما استوعبه أحد, من تكثير السواد, ووجودهم حول رسول الله ﷺ, وتهيبهم لمقام رسول الله ﷺ, وربما أقوام دخلت في الإسلام لأجل أمثال هذه الأحوال التي لا قيمة لها عند كثير من المؤرخين, وربما لا يذكرونها في جوانب فضائل الصحابة عليهم رضوان الله.

لهذا أعظم أبواب الشر والفتنة للإنسان أن يدخل في أبواب تقييم الصحابة والطعن فيهم؛ لأنه لو دخل في ذلك دخل في باب عظيم من أمور الترجيح وتفضيل هذا على هذا, وهذا قد وقع في زلة, وهذا وقع في كذا, وما يدريه أن الله سبحانه وتعالى قد غفر لهم ما يأتي من أعمالهم بما مضى وسلف من صالحاتهم.

تكفير الله لسيئات الصحابة

ولهذا نقول: إن غفران الذنوب عند الله سبحانه وتعالى للسيئات بالحسنات أن الله يغفر السيئة السابقة بالحسنة اللاحقة, ويغفر السيئة اللاحقة بالحسنة السابقة, وهذا معلوم, ولهذا النبي ﷺ كما في حديث حاطب قال: (لعل الله اطلع على أهل بدر), فالحسنة هنا سابقة, (فقال: اعملوا ما شئتم), يعني: مما يأتي من الأمور.

ولهذا الله عز وجل قد يلطف بعبده لسابقته في الخير, فماذا قدمت؟

ومن التنظير الخاطئ لدى بعض أهل البدع، وبعض من يكتب في التاريخ أو يتكلم في السير يقول: فعلوا وفعلوا بعد رسول الله ﷺ, نقول: نعم وإن فعلوا, لكن ماذا فعلوا قبل ذلك, إذاً السابق واللاحق في أمور الخطأ والصواب والمخالفة لأمر النبي ﷺ ما دام داخلاً في دائرة الإسلام لا يفرق فيه من جهة عظمة العمل, وهذا ما ينبغي أن يلتفت إليه وينتبه له، فالعمل العظيم الذي يكون من الصحابة عليهم رضوان الله مع رسول الله ﷺ يكفر ما يخلفه مما يقع منهم بعد رسول الله ﷺ، فينبغي ألا ينظر إليه على أن هذا خاتمة أو لاحق وذاك سابق؛ لأن الله سبحانه وتعالى قد يغفر الذنب اللاحق أو الخطأ اللاحق بالطاعة أو الصواب السابق لعظمها, ويكفي عظماً للأعمال هو مصاحبة رسول الله ﷺ ونصرته, للنصرة معان لا يدركها الناس, فمن

معاني النصرة تكثير سواد النبي ﷺ, ومجالسته, وتهييب النبي ﷺ في أعين الأعداء بتكثير سواده لو لم يتكلموا أو يحملوا الرماح والسهام في وجوه الخصوم والأعداء.

اصطفاء الله للصحابة

قال رحمه الله: [فهم خيار أهل الأرض بعد نبيهم ﷺ, ارتضاهم الله عز وجل لنبيه, وخلقهم أنصاراً لدينه, فهم أئمة الدين وأعلام المسلمين ﷺ أجمعين].

ومن وجوه فضلهم أن الله عز وجل اصطفاهم لرسول الله ﷺ, والله سبحانه وتعالى نظر في أحوال الأمم وأحوال القرون، فرأى أقرب الناس فضلاً وأطهرهم قلوباً وأزكاهم نفوساً وأصحهم عقولاً هذا الجيل، فجعل رسول الله ﷺ فيه.

وجود النفاق في الصحابة وعلاقته بعدالة الصحابة وفضلهم

وأيضاً من الأمور المهمة التي ينبغي أن تعلم: أن في الصحابة من هو منافق معلوم النفاق, معدود في وصف الصحبة من جهة الظاهر, ولكن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى يعلمونه, ولهذا النبي ﷺ يقول كما جاء في الصحيح من حديث عمار بن ياسر عن حذيفة بن اليمان قال رسول الله ﷺ: (في أصحابي اثنا عشر منافقاً, ثمانية منهم لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط), وكم عدد الصحابة؟ ذكر أبو زرعة أن الصحابة الذين حجوا مع رسول الله ﷺ أكثر من مائة ألف, وقيل: عددهم مائة وعشرون ألفاً, وقد جاء في بعض الآثار عن عبد الله بن عباس أن عدد المنافقين نحو ثلاثمائة, لكنهم كانوا معروفين من جهة الوصف.

ثم أيضاً إن الله عز وجل قد عصم نبيه عليه الصلاة والسلام من أن يخصهم بوحي، أو إخبار يحملونه ويبلغون به الأمة, فكان النبي ﷺ لديه ممن يدنو منه من الصحابة فيعلمه الدليل, ويعلم النبي ﷺ أن لديه من بطانة السوء ممن يدنو منه من المنافقين وطلاب الدنيا, لكن هؤلاء معروفون إما بأوصافهم وإما بأسمائهم عند آحاد وأفراد الصحابة عليهم رضوان الله تعالى.

فوجود هذا العدد القليل, لا يطعن في مجموع الصحابة؛ وذلك لأمور:

أولاً: لندرتهم وقلتهم.

الأمر الثاني: لأن أولئك معروفون, فيعرفهم الصحابة عليهم رضوان الله تعالى من جهة الوصف, والحال, بل كان الصحابة يتتبعون حذيفة بن اليمان وينظرون إلى حاله في تقييم أولئك, حتى إنه في البخاري لما سئل حذيفة عنهم: (هل بقي منهم أحد؟ قال: ماتوا وما بقي منهم إلا واحد, إن شرب الماء لم يجد برده في بطنه), (لم يجد برده في بطنه) يعني: لهرمه وكبره, فهو يعرفهم، ويعرف من مات منهم ومن لم يمت, ولو كان فيهم واحد ظهر، أو تصدر، أو روى، أو نحو ذلك لكان أول من

يبينه حذيفة بعد رسول الله ﷺ, ولهذا نقول: إن الصحابة عليهم رضوان الله تعالى هم سادة الأمة, وهم خلفاؤها, وهم قادة الفقه, ولا يعرف منافق بفقه, ولا برواية يرويها عن رسول الله ﷺ؛ لأن نفاقه يمنعه فهو يريد من ذلك السلامة, ولهذا يحفظ للصحابة عليهم رضوان الله تعالى قدرهم، ومنزلتهم، ومكانهم, فلا يُنقصون لبعض العمومات, أو لبعض الأفعال التي تكون فيما بينهم.

وصلى والله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الدرس العاشر

من عقيدة أهل السنة إقامة الفرائض والجهاد مع الإمام العدل والجائر، والحرص على فرائض الأعمال ومندوباتها، واجتناب المحارم والبعد عنها، والحذر من الشبه ومصائد الشيطان.

منهج أهل السنة في القيام بالفرائض والجهاد مع الإمام

إقامة الجمع والجماعات مع الإمام البر والفاجر

الحمد لله رب العالمين, وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللهم اهدنا صراطك المستقيم, صراط الذين أنعمت عليهم يا رب العالمين.

أما بعد:

قال رحمه الله: [ولا نترك حضور الجمعة, وصلاة مع بر هذه الأمة وفاجرها لازم, ما كان من البدعة بريئاً، فإن ابتدع ضلالاً فلا صلاة خلفه, والجهاد مع كل إمام عدل أو جائر].

وذلك أن هذه الأمور يتعلق بها أمر جماعة المسلمين, وبها يأتلفون, وأمر الجماعة أولى من أمر الأفراد, والأمة إن اجتمعت على أمر مرجوح أولى من افتراقها على أمر راجح, ما لم يكن ذلك من أصول الدين العظام؛ لأن الاجتماع أصل عظيم من أصول الإسلام, وأمر الله عز وجل به, ولهذا يقول الله عز وجل: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران:103], فنهى الله سبحانه وتعالى عن الافتراق, ومن مظاهر الاجتماع: الاجتماع على الأمير ولو كان فاسقاً, ما دام من أهل الإسلام, ولم يأتِ بناقض من نواقضه.

يقول رحمه الله: (ولا نترك حضور الجمعة, وصلاة مع بر هذه الأمة وفاجرها لازم), وذلك أنه ما يخلو أحد من معصية وذنب, فلو ترك الأمر للمعاصي والذنوب التي تكون في الأفراد ما سلم الناس من ذلك, ولنازع بعضهم بعضاً, واستأثر الأمراء

ببعض، فكان في الأمة الدماء، ووقع فيهم السيف, ولهذا من عقيدة السلف الصالح، وعقيدة أهل السنة والجماعة الصبر على أئمة الجور مع استصلاحهم قدر الوسع والإمكان, والصلاة خلفهم في الجُمَع, وكذلك أيضاً الجماعات.

كيفية التعامل مع الإمام المبتدع

قال رحمه الله: (ماكان من البدعة بريئاً, فإن ابتدع ضلالاً فلا صلاة خلفه), في الصلاة خلف المبتدع من الأمراء وغير ذلك, نقول: إن البدعة إذا كانت مكفرة لا يصلى خلفه, وأما إذا كانت البدعة ليست بمكفرة فإنها في ذلك على حالين:

بدعة للإنسان وجه في إقامتها وتعديلها, فيقوم الإنسان بالابتداء باستصلاحها, وبإقامتها مع أمير المؤمنين واستصلاحه بها، وذلك كما كان مثلاً في بعض متأخري الصحابة عليهم رضوان الله تعالى من صلاتهم خلف أئمة الجور الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج وقتها ويصلونها, فيصلونها معهم نافلة, فإن قدروا على استصلاحهم أعلنوا الاستصلاح، وأقاموا الحق في الناس, فصلوا معهم من جهة الظاهر، وهي في الحقيقة نافلة، ويكون في ذلك جمع لكمة المسلمين.

وأما البدعة التي لا يستطيع الإنسان لها تقويماً، ووجوده فيها يزيدها تلبيساً؛ لأن الإحداث في الدين محرم, فيبتعد الإنسان عن ذلك, وإذا وجد الإنسان موضعاً يقيم فيه دين الله سبحانه وتعالى على السنة فإن الأولى أن يأرز إليه؛ لأن الإتيان بالسنة أولى من غيرها حفظاً للدين ومقامه.

إقامة الجهاد والحج مع الإمام

قال رحمه الله: (والجهاد مع كل إمام عدل أو جائر والحج).

وهذا كذلك, فإنهم كانوا يحجون مع الأمراء, وكذلك أيضاً في الغزو؛ لأن مصلحة الغزو في مواجهة عدو أعظم، وهم أهل الكفر والشرك, والفاجر من أئمة المؤمنين يكون فاجراً بمعصية أو كبيرة, ولكنهم الآن يواجهون كفراً وشركاً, ولهذا لابد من معرفة مراتب الخلاف، فالنزاع بين المؤمنين كأفراد يحل الخلاف الذي يكون بين الأبعدين, وخلاف الإنسان في مسألة من الفروع مع أحد يخالفه ينبغي ألا يجعله ينازعه في مسائل الأصول, وهذا في أمور الولايات آكد وأعظم.

القصر والفطر في حال السفر

قال رحمه الله: [وإقصار الصلاة في الأسفار, والاختيار فيه بين الصيام والإفطار في الأسفار إن شاء صام وإن شاء أفطر].

وهنا ذكر قصر الصلاة في السفر, وهذه من المسائل الفقهية التي يذكرها العلماء في أبواب الاعتقاد؛ وذلك لمخالفة بعض أهل البدع فيها, فيذكرونها؛ لأنها أمارة على المفارقة مع أهل البدع، كما يذكرون المسح على الخفين في الخلاف مع الرافضة, ويذكرون هنا القصر في الصلاة في الخلاف مع الخوارج؛ لأن الخوارج لا يرون قصر الصلاة، ولا الفطر في السفر, ولا يجعلون ذلك رخصة

لكل مسافر, وإنما يربطه طوائف منهم بالخوف, وهذا من المسائل التي يذكرها العلماء في مسائل الاعتقاد, وهي من مسائل الفروع؛ لكونها علم وفرق بين أهل السنة وبين أهل البدع.

بيان حجية الإجماع وأهمية نبذ التكلف

قال رحمه الله: [هذه مقالات وأفعال اجتمع عليها الماضون الأولون من أئمة الهدى, وبتوفيق الله اعتصم بها التابعون قدوة ورضا, وجانبوا التكلف فيما كفوا, فسددوا بعون الله ووفقوا، لم يرغبوا عن الاتباع فيقصروا, ولم يجاوزوه تزيداً فيعتدوا، فنحن بالله واثقون، وعليه متوكلون، وإليه في اتباع آثارهم راغبون].

بعدما ذكر المصنف رحمه الله الاعتقاد وما سئل عنه من أمر السنة ذكر الإجماع, وأن العلماء عليهم رحمة الله من الصحابة والتابعين وأتباعهم يتفقون على ذلك, وأعظم مواضع الأدلة هو الإجماع في الأمة؛ وذلك أن الإجماع لا بد أن يكون المستند فيه دليل من الكتاب والسنة, وإن كان الدليل من الكتاب والسنة في ذاته أقوى, ولكن من جهة الاحتجاج فإن الإجماع في ذلك أقوى؛ لأن الاجتماع لا يحتمل الخلاف بخلاف النص أو الدليل من الكتاب والسنة؛ لأنه يحتمل تأويلاً فيختلف الناس فيه, فإن اجتمعوا فإن الاجتماع لا بد أن يكون مستنداً إلى دليل, والاجتماع في ذلك هو غاية الأدلة، وهو أعظمها من جهة الاعتبار والعمل به, وإن كان الدليل من الكتاب والسنة من جهة جنسه أعظم من غيره.

ذكر المصنف رحمه الله هنا مجانبة السالفين من الصحابة والتابعين للتكلف, وذلك في تقرير المسائل وبيانها والتدليل عليها, والبحث أيضاً فيما لم يبحث فيمرون النصوص على ما جاءت, وأما ما يكون من خلاف أو يحدث أهل البدع من محدثات فإنهم يردون على ذلك، ولو دخلوا في التكلف بالمقدار الذي يرد تلك البدعة, ولهذا كانوا يكرهون الدخول في الفلسفة والمنطق, وأيضاً كلام المتكلمين فيما يتعلق بمسائل الدين من أمور العقائد والفروع إلا إذا كان ذلك سبباً لإضلال أهل البدع, فإذا ضلوا بسبب ذلك التكلف والضلال فيه, فاستدلوا بشيء من المنطق أو الفلسفة أو الكلام فضلوا بذلك، فلا حرج من الدخول في هذا الباب لصد عدوان الباغي, فيكون ذلك سلاحاً لرد البغي, لا مسلكاً من مسالك تقرير الشريعة للناس؛ لأن الشريعة جاءت باليسر من جهة إفهام الناس, فإنهم يفهمونها إذا أرادوا أن يفهموا, ولهذا اكتفى النبي ﷺ بإسماع المشركين مجرداً؛ لأنهم يفهمون كلام الله إذا أرادوا أن يفهموا بلا تفصيل ممل أو تكلف, ولهذا الله عز وجل يقول: ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ [التوبة:6], يعني: أعطه مجالاً يتأمل ويتفكر, واجعل بينك وبينه حداً للمخالفة، وكذلك أيضاً المنازعة أو المقاتلة في حال إرادة المقاتلة, ولهذا نقول: إن ما يتعلق بمسائل الدين الأصل فيها اليسر, وأما التكلف في ذلك من جهة الكلام والفلسفة والمنطق فإنه لا يدخل في ذلك إلا في رد كلام المبتدعة, كما سلك ذلك الأئمة عليهم رحمة الله.

قال رحمه الله: [فهذا شرح السنة تحريت كشفها وأوضحتها. فمن وفقه الله للقيام بما أبنته مع معونته له بالقيام على أداء فرائضه, بالاحتياط في النجاسات].

وهذا أيضاً من المصنف رحمه الله بيان أن هذا الأمر ليس رأياً له, وإنما هو بيان السنة, فوصفه شرح السنة, أي: سنة النبي صلى الله عليه وسلم, وما كان عليه السالفون من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى عليهم رضوان الله, وهذا ما ينبغي أن يكله الإنسان, فلا يبحث في أقوال الرجال وأهوائهم وترجيحاتهم, بل يلتمس الدليل, وإذا رجح قولاً أن يكله إلى مستنده من الوحي كتاباً وسنة أو إجماعاً أو أصلاً من الأصول العظيمة.

الوصية بأهم الفرائض

قال رحمه الله: [وإسباغ الطهارة على الطاعات، وأداء الصلوات على الاستطاعات].

وهنا ذكر جملة من المسائل المتعلقة بالفروع بعدما ذكر مسائل العقائد على سبيل الإجمال، ومن هذه المسائل: أن شريعة الله سبحانه وتعالى وسنته كما أنها في أبواب العقائد وأمور الباطن فإن ثمة أعمالاً ظاهرة, ومن أظهر هذه الأعمال وأجلها هي الصلاة, وأعظم ما يسبق الصلاة في ذلك هو الطهارة, ولهذا الطهور شطر الإيمان, والإيمان هي الصلاة, كما قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [البقرة:143], يعني: صلاتكم عند البيت, فتسمى الصلاة إيماناً, ولهذا العلماء يقولون: من أنكر الوضوء ومشروعيته كفر؛ لأنه لا تصح الصلاة إلا به, فيذكر العلماء الوضوء، ويذكرون غسل الجنابة مع أنها في ظاهرها من الفروع, ولكن هي تتعلق بأصول, فلا تستباح الأصول إلا بها.

فذكر التنزه من النجاسات، وإسباغ الطهارة على الطاعات, وأداء الصلوات على الاستطاعات, وأراد بالصلوات الصلوات الخمس التي لا يتم دين الإنسان إلا بها, ولهذا الله عز وجل أمر بها سائر أنبيائه ونبينا ﷺ، وأمر بها الناس كافة, ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [النساء:77], وأمر رسول الله ﷺ بذلك الناس عموماً كما في حديث جابر عند مسلم : (بين الرجل وبين الشرك ترك الصلاة), وكذلك أيضاً في حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه كما في السنن: (العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة, فمن تركها فقد كفر).

وهنا قال رحمه الله: (على الاستطاعات)؛ لأن الله عز وجل لا يكلف نفساً إلا وسعها؛ كما جاء في حديث عمران بن حصين في الصحيح: (صل قائماً, فإن لم تستطع فقاعداً, فإن لم تستطع فعلى جنب), تيسيراً من الله سبحانه وتعالى للعباد على قدر الاستطاعة, ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن:16], وقال: ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:286], وقال: ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴾ [الطلاق:7], يعني: بحسب استطاعة الإنسان وما يؤتيه الله عز وجل من قدرة يكلفه سبحانه وتعالى رحمة بالعباد, فإذا كان الإنسان صاحب قدرة تامة فإن التكليف عليه أكثر, وإذا ضعفت قدرته واستطاعته فإن التكليف عليه يضعف, فهذا من رحمة الله عز وجل ولطفه بالعباد.

قال رحمه الله: [وإيتاء الزكاة على أهل الجدات، والحج على أهل الجدة والاستطاعة].

وهنا ذكر الزكاة، وعطفها على الصلاة؛ لأن الله عز وجل قرنها في كتابه العظيم بالصلاة في مواضع عديدة.

يقول رحمه الله: (وإيتاء الزكاة على أهل الجدات, والحج على أهل الجدة), ففرض الله سبحانه وتعالى الزكاة على القادرين وأهل الأموال, وللزكاة شروط في ذلك يذكرها الفقهاء في أبوابها, ولكنها أيضاً ركن من أركان الإسلام, وهي الركن الثاني من الأركان العملية, وهي أعظم الأعمال المالية, والصلاة أعظم الأعمال البدنية.

وقوله رحمه الله: (والحج على أهل الجدة), يعني: الاستطاعة, ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران:97], يعني: جحد بما أمر الله سبحانه وتعالى به عباده فهو كافر بالله سبحانه وتعالى، وهنا الله عز وجل على ما تقدم يكلف عباده بما يستطيعون.

قال رحمه الله: [وصيام الشهر لأهل الصحات].

هنا قال: (وصيام الشهر لأهل الصحات), يعني: المكلفين القادرين على الصيام, وأراد بالشهر شهر رمضان؛ لأنه الركن الرابع من أركان الإسلام الخمسة, ومنزلته على ما لا يخفى, وقد تكلمنا على ذلك مراراً.

الحث على السنن والمندوبات

قال رحمه الله: [وخمس صلوات سنها رسول الله ﷺ: صلاة الوتر كل ليلة, وركعة الفجر, وصلاة الفطر والنحر, وصلاة كسوف الشمس والقمر إذا نزل, وصلاة الاستسقاء متى وجب].

وهنا ذكر الصلوات المتأكدة, ولم يذكر ما يتعلق بالسنن الأخرى من بقية الرواتب, وكذلك النوافل المطلقة, وما يتعلق أيضاً بصلاة الضحى وغيرها من الطاعات المرتبطة بأنواع الصلوات, وذلك لأن هذه الأنواع التي ذكر المصنف هي آكد الصلوات, ويتفق العلماء على أن أفضل النوافل اليومية في اليوم والليلة من الصلوات أفضلها صلاة الوتر, وبعض الفقهاء بعد الصدر الأول يقولون بأن ركعتي الفجر أفضل من الوتر, وهذا خلاف إجماع الصحابة عليهم رضوان الله تعالى أن صلاة الوتر أفضل النوافل اليومية, وركعتا الفجر هي أفضل السنن الرواتب, والوتر هو أفضل النوافل عموماً, يدخل في ذلك الرواتب, ويدخل في ذلك النوافل المطلقة؛ لأن الله عز وجل وتر يحب الوتر.

قال رحمه الله: (وصلاة الفطر والنحر), وهما صلاة العيدين, وذلك لأن النبي ﷺ حضرها, وأمر الناس بحضورها, وأمر بإخراج النساء، وذوات الخدور، والحيَّض مع أنهن لسن من أهل الصلاة, وذلك ليشهدن الخير ودعوة المسلمين, أي: يدركهن الخير ولو لم يباشرنه بأنفسهن.

قال رحمه الله: (وصلاة كسوف الشمس والقمر إذا نزل) لأن هذه الصلوات منها صلوات الآيات وهي كسوف الشمس

وخسوف القمر؛ وذلك لأنها من فروض الكفايات, فيقوم بها البعض وتسقط عن الباقين, وكذلك أيضاً لكونها من صلاة الجماعات, وصلوات الجماعات هي آكد من صلوات الأفراد.

قال رحمه الله: (وصلاة الاستسقاء متى وجب), يعني: متى احتيج إليها, فإنها متأكدة, ويجب على الناس إذا وقع فيهم جدب أن يتوجهوا إلى الله؛ لأن الله عز وجل ما مسهم بقحط إلا ليرجعوا إليه, فإذا أعرضوا عنه كان في ذلك إظهاراً للاستغناء عن الخالق سبحانه وتعالى, وهو مخالف لأصل تقرير الله عز وجل عليهم الضر أو الجدب, وإنما أراد الله عز وجل بذلك ليختبر عباده, فوجب عليهم أو على بعضهم أن يلجئوا إليه سبحانه وتعالى.

سبب ذكر المصنف للأعمال بعد ذكر الاعتقاد

ويظهر والله أعلم أن المصنف رحمه الله إنما ذكر هذه الأعمال الصالحة؛ لأنه أراد أن يبين المجمل السابق معنا في الإيمان, فذكر أن الإيمان قول وعمل, ثم ذكر المسائل الاعتقادية, ثم أراد أن يفصل ما أجمله في السابق من أمر الإيمان, فذكر أن هذه الاعتقادات إذا اعتقدها الإنسان لكنه ما عمل بمقتضاها من العبادة والتدين لله سبحانه وتعالى فإن هذا لا يكفيه ولا يحقق إيمانه, فلا بد من العمل, والعمل هو هذه الأعمال من الصلوات الخمس, ومن الطهارة وغيرها.

ولهذا نجد أن المصنف رحمه الله ذكر الأعمال التي تختص بها شريعة محمد ﷺ, ولم يذكر الأعمال الأخرى التي تشترك فيها شريعة محمد ﷺ مع سائر الشرائع, أو تشترك مع الفطر, وذلك مثل إكرام الضيف، والإحسان إلى الجار, وبر الوالدين, وصلة الأرحام, وإغاثة الملهوف, هذه أمور تدل عليها الفطرة وسائر الشرائع, فهو لم يذكرها هنا؛ لأنها مستقرة في الفطر ومستقرة في سائر الشرائع, لكن الذي يثبت الإيمان هو العمل الذي اختصت به شريعة محمد, وهو الذي أجمله المصنف في قوله: (الإيمان قول وعمل), فذكر أمور الاعتقاد وهي الأمور الباطنة, وبقي الأمور الظاهرة، فأشار إليها المصنف على سبيل الإجمال هنا, فذكرها بنوعيها: الأفعال, والتروك, والأفعال هي الأمور التي ذكرها المصنف رحمه الله: كالطهارة، والصلوات، والزكوات، والحج، والصيام, ثم النوافل: ما كان من الوتر, وركعتي الفجر, وصلاة الفطر والنحر, وصلاة الكسوف والخسوف, وصلاة الاستسقاء متى وجب, يعني: هذه من أمور الأعمال التي اختصت بها شرعة محمد ﷺ, وهذا يؤيد ما سبق تأكيده أن المراد بالعمل الذي يصح به الإيمان هو العمل الذي اختصت به شرعة محمد ﷺ.

الوصية بترك المحرم والمشتبه وتحري الحلال

قال رحمه الله: [واجتناب المحارم، والاحتراز من النميمة والكذب والغيبة والبغي بغير الحق, وأن يقال على الله ما لا يعلم, كل هذا كبائر ومحرمات].

يقول رحمه الله: (واجتناب المحارم), ذكر ذلك على سبيل الإجمال بعدما ذكر الواجبات؛ لأنه قال في السابق: (على أداء

فرائضه), من جهة العمل, ثم ذكر الأمور المحرمات التي يمسك عنها الإنسان, قال: (واجتناب المحارم), سواء كان ذلك من الأمور الظاهرة, ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:33], فهذه من المحرمات التي يمسك عنها الإنسان, سواء كان ذلك من الفواحش الظاهرة والباطنة، أو كان ذلك من الإثم والبغي على الناس والظلم بأخذ أموالهم، أو ضرب أبشارهم، أو سفك دمائهم, أو كان ذلك أيضاً من البغي والعدوان، وقيده الله سبحانه وتعالى بغير الحق, ثم ذكر الشرك بالله سبحانه وتعالى لعظمه, وبشاعته، ولكونه أعظم الذنوب، والافتراء على الله سبحانه وتعالى؛ لأنه منازعة لله جل وعلا في شرعته سبحانه وتعالى.

أثر الكسب في صلاح العمل وفساده

قال رحمه الله: [والتحري في المكاسب, والمطاعم, والمحارم, والمشارب, والملابس, واجتناب الشهوات, فإنها داعية لركوب المحرمات].

وهذا كما هو معلوم أن أكل الحرام بوابة لفعل الفواحش, فإذا وجد أكل المال المحرم غالباً في مجتمع واشتهر، فإن هذا بوابة لأمر الفواحش, فتطييب الكسب سبيل لتطييب العمل, ومسلك لتحقيقه أيضاً.

وقوله رحمه الله: (والتحري في المكاسب, والمطاعم, والمحارم, والمشارب, والملابس, واجتناب الشهوات), وذلك أن الإنسان إذا تحرى مالاً صالحاً، فإنه من باب أولى سيتحرى لأمر فعله, فإن النفوس تتشوف إلى المال والمزايدة والمكاثرة في ذلك, فإذا ضعف القلب من جهة المال، فإنه يضعف فيما عدا ذلك, فيتحقق البغي، والظلم، والحقد، والحسد لوجود المغالبة في جانب المال؛ لأن الذنوب والمحرمات التي تتعلق ببني آدم أعظم من غيرها من وجه, لا بتعظيم مطلق ولكن من وجه.

الحذر من الظلم وذكر أنواعه

ولهذا نقول: إن الظلم على نوعين:

ظلم الإنسان لنفسه, وظلم الإنسان لغيره.

ظلم الإنسان لنفسه فيما يتعلق بحق الله سبحانه وتعالى, وأعظمه الإشراك مع الله عز وجل غيره, ثم المحرمات التي لا تتعلق بحق العباد, وذلك من التفريط بالواجبات أو فعل المحرمات, فمن التفريط في الواجبات مثلاً تقصير الإنسان بصيام رمضان أو الحج, هذا حق بين الخالق والمخلوق لا علاقة لبقية المخلوقين به, ومنه ما يكون من فعل المحرمات؛ وذلك كشرب الخمر؛ لأنه حق لازم بين الخالق والمخلوق, ولا علاقة للمخلوقين به.

النوع الثاني من المظالم: ظلم الإنسان لغيره, وهذا أعظم من تلك الأنواع من وجه, وذلك أن الدينار والدرهم الذي يكون حقاً لبني آدم لا يغفره الله عز وجل وهو شيء يسير, مهما فعل الإنسان من الطاعات, وأعظم الأعمال عند الله سبحانه وتعالى بعد الإيمان أن يذهب الإنسان مجاهداً بنفسه وماله ولا يرجع من ذلك بشيء، ومع ذلك يغفر الله عز وجل له كل الذنوب إلا الدين؛ لأنه يتعلق بحق الآدمي, هذا قضاء قضاه الله سبحانه وتعالى.

ويدخل في هذا سائر حقوق الناس؛ كاللطم, والقتل, وغصب الأموال, وغير ذلك مما يتعلق بحقوق الناس، فلا بد فيه من القصاص, أو إعادة الحقوق إلى أهلها, أو الاستحلال, لهذا نقول: إن الله عز وجل يغفر الشرك لصاحبه إذا تاب منه, ولا يمحو الله سبحانه وتعالى حق الآدميين وإن تاب الإنسان مدى الدهر.

وعلى هذا لو قيل بأن الإنسان إذا تاب من حقوق الآدميين –كالسرقة مثلاً– عليه أن يعلن التوبة، ويسقط حق الناس بالتوبة, بل نقول: تبقى ذمة الإنسان مشغولة حتى يعيد المال إلى صاحبه, فلا ينفع في ذلك استغفار أو توبة، لأن الله قضى على نفسه سبحانه وتعالى أن يتقاضى الناس في الدنيا أو يتقاضون عنده الحقوق التي كانت بينهم.

وثمة حالة تستثنى في الحقوق التي تكون بين الآدميين, وهي أن الإنسان إذا أخذ مالاً، ولم يستطع إعادته, وهو حريص على ذلك, يرجى أن يؤدي الله عز وجل عنه؛ لأنه جاء في الصحيح أن النبي ﷺ قال: (من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه, ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله), فالذي يستدين بنية حسنة, وبذل الوسع في إعادته فتعذر عليه ذلك, وحرص على إعادتها، ولكن لم تتهيأ له الأسباب يرجى له أن يؤدي الله عنه، ولكن الأصل أن ذمته مشغولة بما يتعلق بحقوق الآدميين, ويبقى ظلم الإنسان لنفسه بنوع الشرك هو أعظم الذنوب على الإطلاق؛ لأن الله عز وجل لا يغفره للإنسان إذا مات عليه ولم يتب, فيكون من أهل النار خالداً مخلداً فيها, عافانا الله عز وجل وإياكم من ذلك, أما الحقوق التي تكون بين الآدميين من الدماء، أو الجراحات، أو كذلك ما يكون من الأموال، فإن الله عز وجل لو اقتصها من عباده فقد يعذبهم بذلك لكن مآلهم إلى الجنة بخلاف المشرك فإنه لا يخرج من النار, حمانا الله وإياكم.

الحذر من الشبهات وخطورة اتباع خطوات الشيطان

قال رحمه الله: [فمن رعى حول الحمى فإنه يوشك أن يقع في الحمى].

وهنا حذر من الشبهات التي تكون بين الحلال والحرام, يجهلها الإنسان, فعلى الإنسان أن يبتعد منها, وهي تختلف وتتباين, فمن جسر على أولها جسر على الذي يليه حتى ويقع في الحرام, ولهذا جاء في حديث النعمان بن بشير كما في الصحيحين قال عليه الصلاة والسلام: (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات, فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه, ومن وقع في الشبهات فقد وقع في الحرام، كالراعي يرعى حول الحمى...) الحديث, فالإنسان إذا تجرأ على الشبهات أخذ خطوة، ثم التي تليها، ثم جسر عليها, فمن أغلق باب الشبهات على نفسه يحميه الله عز وجل من الحرام؛ لأنه ما قرب من حماه وما هو

دونه فإن الله عز وجل يعصمه مما عدا ذلك.

ولهذا نقول: إن للمحرمات خطوات يسلكها الشيطان مع الإنسان لإغوائه, كما قال الله عز وجل: ﴿ وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [البقرة:168], فالشيطان يقود الإنسان إلى خطوات الشر على سبيل التدرج حتى يصل, فإذا كان بعيداً في دائرة الواجبات والفرائض أخذ يجره إلى ترك المستحبات أو الوقوع في المكروهات, وإذا كانت قدمه عند المكروهات جره إلى الوقوع في الشبهات، ثم الوقوع في المحرمات, فينظر إلى أي خطوة هو فيها يجره للتي يليها, ولهذا يسول الشيطان للإنسان بحسب منزلته ومقامه, فمن كان من أهل الاحتياط سول له أن الواجب فيه خلاف, فلا يجعله محرماً ولا يجعله مباحاً, بل يأتيه لينزله مرتبة في ذلك, فيتدرج فيه, وإذا كان يتعبد ويكثر من المستحبات جاءه بالتراخي في هذا.

ولهذا نقول: أول ما يبتدئ الشيطان بالصالحين هو الإكثار من المباحات, وإذا قوي عليهم في أمر المباحات جسرهم على المكروهات, فإذا جسرهم على المكروهات أوقعهم في المحرمات, وهذه هي خطوات إبليس في التدرج في ذلك, لهذا ينبغي للإنسان أن يعلم أنه لكل باب خطوة, وما من أمر محرم إلا وله أشياء توصل إليه, فحمى الله عز وجل الإنسان وأغلق عليه مبادئها, والشيطان يشجع الإنسان على تلك المبادئ حتى يصل إلى النهاية؛ لأن الشيطان لا يريد من الإنسان مثلاً البغي، أو الغيبة، أو النميمة, ولكن يريد أن تقع الشحناء, ثم تقع البغضاء, ثم تقع الخصومة, ثم النزاع, ثم القتال, ثم القتل, وهي خطوات يتدرج فيها, لذا حمت الشريعة هذه الكبيرة, كذلك أيضاً ما يتعلق بالزنا من جهة النظر, ومن جهة الخلوة, ومن جهة الاختلاط, ومن جهة السفور والتبرج وغير ذلك, خطوات توصل إلى تلك النقطة, ولهذا الله سبحانه وتعالى حمى ذلك الأصل.

وهذه الأشياء حرمت لا لذاتها, ولهذا أباحها الله سبحانه وتعالى في مواطن منها: الرجل مع أخته, ومع أمه, ومع بنته, ونحو ذلك, فهي مباحة، لأن مثل هذه الأشياء لا توصل لهذا الأمر, ولو كانت محرمة لذاتها لحرمها الله سبحانه وتعالى على الجميع, ولهذا يتدرج الشيطان مع الإنسان في مثل هذا حتى يقوم بإغوائه شيئاً فشيئاً.

ولهذا نقول: إنه ينبغي للإنسان أن يحمي الكبائر بالصغائر، كما حماها الله سبحانه وتعالى, وأن يحمي الواجبات بالمستحبات, وإذا أردت أن لا تدع الصلاة فاحرص على الرواتب, وإذا حرصت أن لا تدع الرواتب فاحرص على النوافل المطلقة؛ لأنه لا يمكن لأحد أن يدع الرواتب التي قبل الصلوات إلا إذا كان ليس له حظ من النوافل المطلقة, ولا يمكن لأحد أن يدع الفريضة إلا وهو لا يقيم للرواتب نافلة, وهذه قاعدة, وانظروا فيها, فإنه ينبغي للإنسان إذا أراد أن يحمي شيئاً أن يتسع، ويضع حائطاً قبله؛ لأنه لو تجاوزه سيتجاوزه يسيراً, وإذا ترك شيئاً من الصلاة سيدع نافلة, ولهذا يبدأ الشيطان بالإنسان بترك النوافل المطلقة, فإذا فك هذه العقدة بدأ بالرواتب, وإذا فك عقدة الرواتب بدأ بالوتر, وإذا فك الوتر بدأ بالفرائض بحسب مقدوره, وهذه سياسة إبليس تعاكسها السياسة الربانية في ذلك, فينبغي للإنسان أن يسوس نفسه بالحق كما يسوسه الشيطان بالباطل.

الخاتمة

قال رحمه الله: [فمن يسر لهذا فإنه من الدين على هدى, ومن الرحمة على رجاء. وفقنا الله وإياك إلى سبيله الأقوم, بمنه الجزيل الأقدم, وجلاله العلي الأكرم, والسلام على من قرأ علينا السلام, ولا ينال سلام الله الضالين, والحمد لله رب العالمين].

ختم المصنف رحمه الله هذه الرسالة بالدعاء, بالامتنان للخالق سبحانه وتعالى بمنه وفضله وكرمه, وكذلك بين أيضاً منزلة من استمسك بهذه العقيدة الحقة, التي هي على الهدى والنور والرحمة المنزلة على رسول الله ﷺ, ثم دعا أيضاً للسائل لذلك, لتسببه ببيان هذه العقيدة، وخروجها منه، وبيانها للحق, ثم بين منزلة من كان على هذه العقيدة عند الله سبحانه وتعالى, وختم ذلك أيضاً بالسلام على من قرأ عليه السلام, أي: خصه بذلك, قال: ولا ينال سلام الله الضالين, وذلك لأن الله سبحانه وتعالى حرم السلام على من لم يكن من أهل الإسلام, وكأنه ختم الرسالة بالبراءة من أهل البغي والطغيان والشرك, وهذا من بدائع التصنيف, أن بدأ هذه العقيدة ببيان الإيمان ووجوهه, وختمها بالبراءة من الضالين, الذين سلكوا منهج الشيطان الرجيم، من اليهود والنصارى والمشركين والملحدين وأهل الضلال والزيغ، ممن كفر بالله سبحانه وتعالى, أو ابتدع وأحدث في دين الله عز وجل ما ليس منه.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما سمعنا, وأن يبصرنا ما جهلنا, وأن يجعل عملنا وقولنا خالصاً لوجهه الكريم, إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى والله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.